*(فهرسة حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد

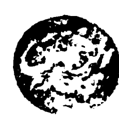
صحيفة

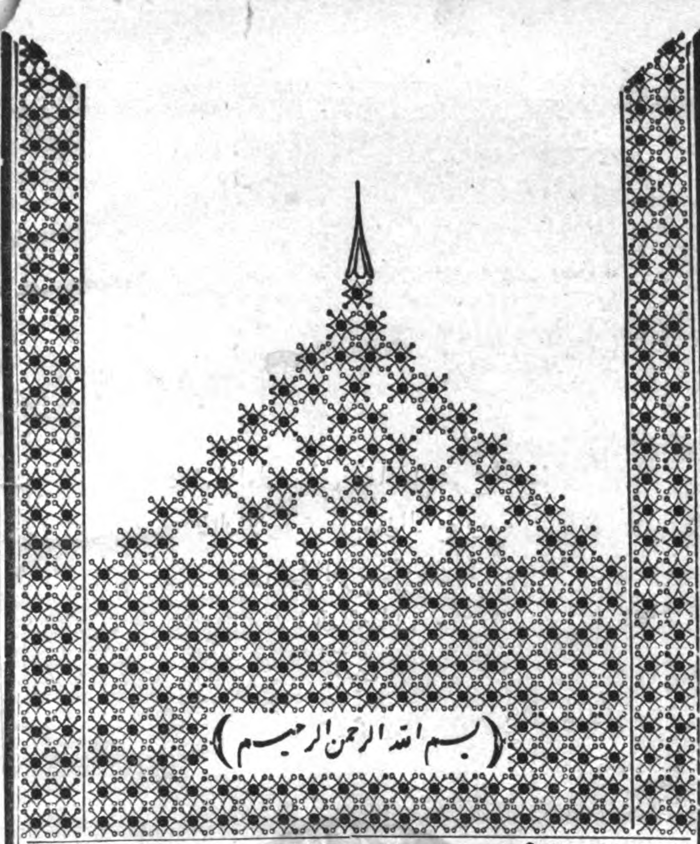
Abū al-Najā al-Ṭanṭidā'ī,
Muḥammad

Ḥāshiyat Abī al-Najā

حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ
خالد الازهري على متن الآجرومية
في علم العربية رحمهما
الله تعالى
آمين
م







الحمد لله الذى فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده * ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذة أنسه ووداده * وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السالم * ونصب لهم علامات الفواضل بنيل المراحم والمكارم * وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الاحد الذى اعرب عن مستتر الاحوال بظاهر المقال * وبنى على ضم الشريعة العربية موضع الاعزاز والاجلال * وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد من خفض جناحه بباب الافادة * وأفضل من ميز منصوب أعلام السعادة والسيادة * صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أخلصوا فى أفعالهم الماضية على السنة والكتاب * فلم يضارعوا فى حالهم المستقيم يوم العرض والحساب * وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين آمين (أما بعد) فهذه عبارات شريفة * ونكات ظريفة * على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ

مشايخنا

مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب وضممت اليه ما تيسر من غيرها فما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها للاختصار * ولاعلم بأني أخذت منها المعظم اذهي بحر زخار * وما كان من غيرها أنسبه الى قائله في الغالب * اذا كان أمرا عزيز المطالب * وأنبه على ما فهمه فهمي الفاتر * وأدركه ذهني الدائر * حرصا على نسبة المقال للقائل * ليعلم الحق من الباطل * والحامل لي على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين أمثالي * ومافيها مما لا يناسب حالهم وحالي * مع قصور الهمة في هذا الزمان * عن ادراك أقل ما كان * فنرجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة * ولدرجات الاخلاص طالعة * والمؤمل ممن اطلع عليها فوجد فيها خللا أن لا يبادر بالتشنيع * وأن لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع * بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار * فان المطلوب اقالة العثار * خصوصا وهو لم يقصد بها أن يقال * بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجهه الكريم الاكرم ذي الجلال * وهو حسبي ونعم الوكيل * وأسأله الستر الجميل * (قال الشارح بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسما أي ابتدائي والكوفيون فعلا أي ابتدئ فيلزم على الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويجاب بأن عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل * ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف * والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال في المغني الرحمن بدل لا نعت والرحيم بعده نعت له لا نعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى وهذان القولان مبنيان على أن الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن مالك وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المغني والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو فعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير البدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية والاصح منهما الاول وعلى القول بأنه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل على الاصح أفاده الشارح في اعرابه على الالفية

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير الى مولاه
الغني * خالد بن عبد الله بن أبي
بكر الازهري * عامله الله بلطفه
الخفي * وأجزاه

(قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى ماقبلها واعترض بأن الضمة لاتستثقل على الواو اذا سكن ماقبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذا سكن ماقبلهما كدلو وظبي وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة الى ماقبلها في يقول مشاكلة المضارع أصله وهو الماضي فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت هي في الماضي محركة بحسب الاصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك بأن قولهم أصل قال قول انما هو تدريب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بأن الخطبة قبل التاليف أفاده عبد المعطي (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان أو رقيقا لانه مملوك لبارئه وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاسمية فصار من الاسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع انتهى من عبد المعطي (قوله الفقير) صفة لعبد أي دائم الفقر أي الحاجة ان كان صفة مشبهة أو كثير الفقر ان كان صيغة مبالغة (قوله الى مولاه) أي سيده وناصره وقوله الغني يحتمل أن يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر أي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ماسواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغني بمولاه عمن سواه وهو بعيد (قوله خالد) بدل من العبد أو عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أبي بكر بالجر على أنه تابع لعبد الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وقوله الازهري بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعد جره صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهريا أيضا (قوله عامله الله) أي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللطف التوفيق والخفي أي الظاهر فهو من باب أسماء الاضداد انتهى من عبد المعطي (قوله وأجزاه)

المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم أدم عليه مرات برك العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أى استمرار عوائد الخ كما فعل المحشى لاغناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم الركة فى العبارة عليه لان المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة بيانية أى عوائد هى برك والبر اسم جامع لكل خير (قوله الحفى) بالحاء المهملة بعدها فاء وهو البالغ فى الاكرام والكثير الواسع (قوله الحمد لله) هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختيارى حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا كذا عرفه السيد الصفوى وقوله أو حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو للرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف أى تعالى الله اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لا صفة لانه نكرة فان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيده التعريف ولفظ الجلالة أعرف المعارف وقوله مقام بالجر ولا يصح نصبه لانه أى لفظ رافع ليس فيه أل وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهى الدرجات فى الجنة أو المعنوية وهى المكانة عند الله تعالى وقوله المتصبين مضاف اليه أى المتصدرين وفيما فى قوله رافع براعة استهلال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أى لايصال الخير اليهم والعبيد أحد جموع العبد الاحد عشر المعلومة (قوله الخافضين جناحهم) أى الملينين جانبهم ففى الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه الالانة جانبهم لطالب الفائدة بخفض الطائر جناحه وأطلق الخفض على الالانة الجانب ثم اشتق من الخفض بمعنى الالانة خافضين بمعنى ملينين واثبات الجناح ترشيح وفيه احتمالات أخر فراجعها فى الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب الفائدة التى هى لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحا

الحمد لله على عوائد بره الحفى * رافع مقام المتصبين لنفع العبيد * الخافضين جناحهم للمستفيد *

ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله الاقدام على الفعل أو كان ما لاجله الاقدام على الفعل انتهى شنوانى (قوله الجازمين) أى القاطعين بيقينهم وقوله بأن تسهيل أى تيسير وقوله النحو هو بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار ومجرور متعلق بالنحو (قوله من غير شك) أى من غير تردد لان الشك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف الترديد عليه عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا أريد بالترديد المساوى فقط أما اذا أريد به المطلق الاعم من الراجح والمرجوح والمساوى كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء بالصلاة أى الرحمة عليه والسلام أى السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت من الصلاة والسلام ففى العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو للجميع وهو أنسب (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لا صفة لانه علم والعلم ينعت ولا ينعت به لجموده نعم يصح أن يكون صفة نظرا لاصله فانه فى الاصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه ان نظر الى أصله صح جعله صفة وان نظر الى ما بعد العلمية كان بدلا أو عطف بيان فقط (قوله المعرب) من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الابانة والاظهار أى المبين وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعانى والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق (قوله عما فى ضميره) أى عن كل شئ فى ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح لكمال الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحا حتى يعرب عن كل شئ مما فى ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر أفاده عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة هى كون الكلمة وحشية

الجازمين بأن تسهيل النحو الى العلوم من الله من غير شك ولا ترديد * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب باللسان الفصيح عما فى ضميره من غير غرابة

غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا اه عبد المعطي (قوله ولا تنافر) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر إما في الحروف وإما في الكلمات فأما في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات أي مرتفعات وأما في الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله

وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر

اه عبد المعطي (قوله ولا تعقيد) هو كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر

وما مثله في الناس إلا مملكا * أبو أمه حي أبوه يقاربه

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب إذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع صحب بإسكان الحاء لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فإنه يجمع على أفعال كثوب وأثواب وبيت وأبيات بل هو جمع صحب بكسر الحاء كفرح مخفف صحب بإسكانها أو هو اسم جمع صحب بالإسكان (قوله أولي) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو نعت للآل والأصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم اه عبد المعطي (قوله والبلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اه عبد المعطي (قوله والتجريد) بالراء أي الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو أي الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة عن أما وأما نائبة عن مهما وأصل الكلام مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة الخ فمهما مبتدأ والاسمية لازمة لها ويكن شرط والفاء لازمة له فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها ما لزمهما وهي الفاء والاسمية إقامة للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن وإبقاء لأثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بأما لكونها حرفا

ولا تنافر ولا تعقيد * وعلى آله وأصحابه أولي الفصاحة والبلاغة والتجريد * (وبعد)

قوله مخفف صحب الخ فيه نظر ظاهر اه

ألصقوها للاسم أى أوقعوها قبله بلا فاصل وقولنا فى الجملة يصح أن يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام الشرط ليست فى موضعه حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذى هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع فى موضع المبتدا اذ موضعه حقيقة موضع أما لانها نائبة عنه ويصح أن يرجع لقولنا وابقاء لاثره وذلك لان آثار المبتدا أى علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره فى الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أى التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها فى الجملة اه من الشرقاوى على التحرير وأما هنا لمجرد التوكيد أى توكيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف والحق أن التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين لكونها للانتقال من غرض الى آخر فلا يقال السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وانما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة والعامل فيها ان قلنا انها من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شئ بعد ما تقدم أو العامل فيها أما أو الواو والنائبة عنها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهما يكن من شئ فاقول بعد البسملة والحمدلة هذا الخ وهذا الثانى أولى لانه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شئ مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والحمدلة وذلك أمر محقق لان الكون لا يخلو عنه فيكون ما علق عليه أيضا محققا بخلافه على الاول فان المعلق عليه وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة (قوله فهذا) أى الحاضر فى الذهن من الالفاظ سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه لان المشار اليه على الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعانى (قوله شرح) أى ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين

فهذا شرح

وسيلهم

وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله لطيف) أى قصير (قوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بشرح لانه فى الاصل مصدر وقد علمت مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة عن الالفاظ أيضا وحينئذ فاضافة ألفاظ اليها يحتمل أنها من اضافة المسمى الى الاسم أى ألفاظ مسماة بالآجرومية ويحتمل أنها من الاضافة البيانية اى ألفاظ هى الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا للمعانى أيضا اه من المحشى وعبد المعطى. والآجرومية نسبة الى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التى هى اذا نسب الى المركب الاضافى المبدوء بابن او أب يحذف صدره وينسب الى عجزه قال ابن مالك

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوءة بابن أو أب * أو ماله التعريف بالثانى وجب

وآجروم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو معناه بلسان البربر الفقير الصوفى وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجى نسبة الى صنهاجة وهى قبيلة بالمغرب نسب اليها وكان من أهل فاس اه من المحشى (قوله فى أصول علم العربية) أى فى بيان ذلك أى فى بيان جنس أصول الخ وقرينة ارادة الجنس المشاهدة أى وفى بيان الفروع أيضا وانما اقتصر على الاصول لانها أهم فهى أولى بالتنبيه عليها اه من عبد المعطى والاصول جمع أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أى أحكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد وقعد عمرو ورقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكر مثلا الذى هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر فى الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا فى النفس واثبات فى تخييل

لطيف لالفاظ الآجرومية * فى أصول علم العربية *

وفيها احتمالات أخر فراجعها في المحشى وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذى أريد به هنا النحو واضافة أصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيانية أى أصول هى علم أى مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجى أى الاصول المعينة المعلومة عند أهل هذا الفن (قوله ينتفع به المبتدى) اقتصر عليه لان نفعه به أتم والا فهو نافع لغيره أيضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل انه اقتصر على المبتدى تواضعا وهضما ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عنهما لانه بالنسبة الى ما أتقنه منته والى ما لم يتقنه مبتد (قوله ان شاء الله تعالى) أتى بها تبركا وامتثالا للآية ومعلوم أن شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف أى ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله علمته) اى ألقنه للصغار فى الفن وأل فى الفن للعهد أى الفن المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله لا للممارسين للعلم) أى المستمرين على الاشتغال به وأل فى العلم للعهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار وأتى بالمظهر للايضاح (قوله من فحول الرجال) من اضافة المشبه به الى المشبه أى الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كريما فى ضرابه أى مثلهم فى الهمة (قوله حلنى عليه) أى أمرنى بتأليفه أو أعانى عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) اى أهل الوقت أو الشيخ فى الوقت أو شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية واثبات شيخ تخييل (قوله والطريقة) اى وشيخ أهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك أى موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هى أن يشهد بنور أودعه الله فى سويداء قلبه أن كل باطن له ظاهر وعكسه وهى باطن الشريعة وملزوم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اه من عبد المعطى (قوله سيدى ومولاى) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله

ينتفع به المبتدى * ان شاء الله تعالى ولا يحتاج اليه المنتهى * علمته للصغار فى الفن والاطفال * لا للممارسين للعلم من فحول الرجال * حلنى عليه شيخ الوقت والطريقة * ومعدن السلوك والحقيقة * سيدى ومولاى

العارف بربه العلي * سيدى الشيخ عباس الازهرى * نفعنى الله تعالى ببركاته * وأعاد على وعلى المسلمين من صالح دعواته * انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير * (الكلام)

العارف) اى المتصف بالمعرفة وهى حصول العلم بعد أن لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم والمراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته فى كل أفعاله (قوله بربه) أى مالكه العلى أى المرتفع (قوله نفعنى الله تعالى) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أى اللهم انفعنى ببركاته والبركة لغة الزيادة والنماء والمراد بها هنا علومه ومعارفه اه من عبد المعطى وكان الاولى أن يعم هنا فيقول نفعنى والمسلمين الخ كما صنع فى السجعة الثانية الا أن يقال حذف من الاول لدلالة الثانى عليه وان كان الاكثر العكس (قوله وأعاد) اى أفاض لان العود الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وليس مراداه اذ المراد أدام أو جدد مرة بعد أخرى اه من عبد المعطى (قوله على) قدم نفسه تخبرا بدا بنفسك ولقوله تعالى مقدما النفس رب اغفر لى ولاخى اه من عبد المعطى بزيادة (قوله صالح دعواته) من اضافة الصفة للموصوف أى دعواته الصالحة أى التى يحصل منها خير الدنيا والآخرة اه عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل ويكون تعليلا بمفرد أى لقدرته على ما يشاء ولكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف البيانى فيكون تعليلا بجملة هى جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له لاى شئ قصرت سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء قدير) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهى صفة أزلية متعلقة فى الازل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها والقدرة صفة أزلية تؤثر فى المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال أى فى المستقبل اه شنوانى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير للذات بواسطة اتصافها بالقدرة قال والفعل للذات يعزى للصفات * اه محشى (قوله وبالاجابة جدير) أى حقيق (قوله الكلام الى آخره) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليها وأخرها فى قوله وأقسامه الخ على ما يأتى من أنه تقسيم للكلمة ولم يبوب له لانه وأقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود

باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهى تبع فقدم عليها وبالنظر الى الاعراب ومابعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزأه والجزء مقدم على كله طبعا فناسب تقديمه وضعا ثم انّ أل فى الكلام يحتمل أن تكون عوضا عن المضاف اليه اما الضمير أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذهنى أى الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله فى اصطلاح النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ به مهملا كان او مستعملا مفردا أو مركبا مفيدا أو غير مفيد وما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كخط واشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة أخص فكل كلام نحوى كلام لغوى ولا عكس فيجتمعان فى الكلام النحوى لصدقه عليهما وينفرد اللغوى فى لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد أو فى مفيد غير لفظ كخط واشارة (قوله فى اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من المبتدا ومجىء الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالا من المبتدا وذلك لانّ قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه ومجىء الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوّغ ومن المسوّغ عمل المضاف فى المضاف اليه كما هنا فانّ تفسير مصدر فهو على حد الى الله مرجعكم جميعا قال فى الخلاصة * ولا تجز حالا من المضاف له * الخ (قوله هو اللفظ) أى مسماه اللفظ أى الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيده تعريف الجزأين أعنى المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتيان بضمير الفصل توكيد لذلك فهو من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد أنّ اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدا اذ يجرى فى الكلمة والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ

(هو فى اصطلاح النحويين اللفظ)

وهى

وهي المركب وعن صفة المركب وهي المفيد فان لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر والعكس الا أنهم صرّحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد حصر المبتدا فى الخبر ثم ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقا ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان فلهم فيه تصرّفان وصار حقيقة عرفية فى ذلك فلا يرد أنه فى ذلك حينئذ مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما قيل المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيدا وحكما وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا فى حقيقته ومجازه أى فيجاب عن هذا بان استعماله فى المقدر حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعىّ كذا بمعنى رآه واعتقده (قوله أى الصوت) هو فى اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه بالنطق أو لم يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرّف أهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموّج الهواء ولا للقرع الذى هو امساس بعنف أى بشدة ولا للقلع الذى هو انفصال بعنف بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا صدمه شئ لان معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتمل) اى المحتوى على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع أى مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق والشفتان أو مقدر وهو الجوف فالحرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشئ لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وأن المراد أن الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا وهو صوت مقيد بالاعتماد على مخرج (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف

أى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية

التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف فاذا عددت الحروف ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني كمن وعلى (قوله التي أولها الالف) هو على حذف مضاف في الاول أي أول أسمائها الالف أو في الثاني اى أولها مسمى الالف وهكذا قوله وآخرها الياء والمراد أولها وآخرها ماذكر في الذكر عادة وقال بعضهم أولها وآخرها اى شرعا (قوله المركب) أى حقيقة أو حكما فالاول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجاني (قوله فصاعدا) حال حذف عامله أى فذهب المركب صاعدا عن كلمتين يعنى ماتركب من كلمتين أو أكثر (قوله المفيد) نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لانه اذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيدا فيما قبله لكونه أعم منه وهو لغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد بسبب الاسناد ولم يقيده المتن بذلك القيد أعنى بسبب الاسناد كما زاده الشارح لعله اتكالا على الموقف ولجواز التعريف بالاعم (قوله سكوت المتكلم) وقيل سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر الشارح على الاول لانه المختار اذ السكوت يناسبه المتكلم دون السامع وحده أو مثالا بالانه ليس متكلما حتى يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليها) فيه حذف أى على الكلام المفيد لها (قوله بحيث الخ) اى بشرط أن لا يصير الخ فالحيثية للتقييد (قوله منتظر الشئ آخر) اى انتظارا تاما بعد فهم المعنى فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المسند بعد المسند اليه أو العكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لانه واقع ولابد (قوله لشئ آخر) اى لفظ آخر غير ما سمعه (قوله بالوضع) متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل أنه يشترط في الافادة أن تكون بأمرين الاول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع أى النوعي لا الشخصي فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعي لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربي) خرج العجمي كما سيذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) اى الوضع

التي أولها الالف وآخرها الياء (المركب) ماتركب من كلمتين فصاعدا (المفيد) بالاسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر (بالوضع) العربي وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى بأن يكون من الاوضاع العربية

بقطع

بقطع النظر عن صفته أعني العربي فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله بجعل اللفظ الخ والا فتعريفه أعم مما هنا لانه وضع شيء بازاء شيء آخر بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم الشيء الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة أن هذا التعريف أعني قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتشبيه ما قاله الشارح من تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به لحصول المغايرة بينهما بالقائل وهذا كاف (قوله هنا) اي في حد الكلام (قوله افادة السامع) أي المخاطب اي افهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة محذوف وهو معنى الخ (قوله له التفات) اي له ابتناء على الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقائل أن يقول لا نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هي الخ) هل هنا بمعنى الهمزة اي أهي وضعية فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يؤتى لها بمعادل وهو قد أتى به لها في قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمرو الا اذا جعلت هل بمعنى الهمزة او جعلت أم منقطعة (قوله والاصح الثاني) هذا خلاف المختار والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي فدلالته وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقلية جزما (قوله مثلا) مفعول لمحذوف أي أمثل بزيد مثلا فمثله عمرو وبكر وخالد الخ (قوله قائم) أي مثلا كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد الذات المشخصة ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع الخ (قوله باعرابه المخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم أي وسمع لفظ زيد قائم معربا باعرابه المخصوص (قوله فهم بالضرورة) أي عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج الى نظر وفكر

كما قال بعضهم وقال جمهور الشارحين المراد بالوضع هنا القصد وهو أن يقصد المتكلم افادة السامع وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية ام عقلية والاصح الثاني فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة

معنى هذا الكلام وهذا الحد لجماعة منهم الجزولى وحاصله يرجع الى اعتبار امور أربعة اللفظ والتركيب والافادة والوضع مثال اجتماعها زيد قائم فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لانه صوت مشتمل على الزاى والياء والدال والقاف والالف والهمزة والميم وهى بعض حروف ألف با تا ثا الى آخرها ويصدق على زيد قائم أنه مركب لانه تركب من كلمتين الاولى زيد والثانية قائم ويصدق على زيد قائم أنه مفيد لانه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم انه مقصود لان المتكلم قصد بهذا اللفظ افادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ الاشارة والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال الاربع ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد وعمرو والاعداد المسرودة نحو واحد اثنان الى آخرها وقيل لا حاجة الى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد اذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الاضافى كعبد الله والمزجى كبعلبك والتقييدى كالحيوان الناطق والاسنادى المتوقف على غيره نحو ان قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو السماء فوقنا والمجهول علما نحو برق نحره ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بعربى كالاعجمى والمفيد بالعقل كافادة حياة المتكلم

ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن . فهو ماله قبل ففى كلام الشارح قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة أى من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى على الاصح عنده الذى هو ضعيف عند غيره كما تقدم فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع (قوله وهذا الحد) اى تعريف الكلام بما ذكره المتن (قوله الى اعتبار أمور أربعة) زاد ابن مالك فى التسهيل خامسا وهو لذاته حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لاخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الخبر وحده ورد بأن هذا القيد يغنى عنه قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد الا فى حال اعتباره مضموما الى غيره (قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أى مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويجاب عنه بأنه على حذف فى الاول أى مثال ذى اجتماعها اى الكلام الذى اجتمعت فيه أو فى الثانى أى مثال اجتماعها فى زيد قائم (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الاخبار أى يخبر عنه بأنه لفظ الخ لان الصدق فى المفردات معناه الحمل اى الاخبار وفى الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الزاى الخ) أى مسماه (قوله الى آخرها) متعلق بمحذوف اى وانته فى العدد الى آخرها (قوله من كلمتين) اى ملفوظتين فلا يرد أن فى قائم ضميرا مستترا (قوله لم تكن عند السامع) مبنى على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة (قوله ويصدق على زيد قائم أنه مقصود) أى كما يصدق عليه أنه وضع عربى وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسرودة) أى الخالية عن الاسناد بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب) قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام النحوى (قوله والمجهول علما) اى والاسناد المجهول علما وانما قيده بجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان كلاما (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمفيد بالعقل كافادة) اى المفيد بواسطة العقل فقط كذى افادة حياة الخ أى

كلام

ككلام ذى افادة حياة الخ أو المراد وافادة المقيد بالعقل كافادة الخ فلا بدّ
من حذف مضاف من الاول أو من الثانى ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة
الى حيا من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة اللفظ
المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار أى
أو نحوه من كل ساتر فهو من ذكر الخاص وارادة العام والمراد أن هذا
لايسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أى افادة حياة المتكلم وان سمى
كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذى طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل
فقط لاجل قوله من وراء جدار والا فلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة
حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر (قوله ويخرج على التفسير الثانى الخ)
تقدم ضعفه (قوله على لسانه) أى منه (قوله ومحاكاة بعض الطيور)
يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله أى محاكاة بعض الطيور الالفاظ التى
علمها الغير اياها كما لو علم انسان طائرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار
ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لانه لم يقصد
الافادة وانما انطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من
اضافة المصدر لمفعوله أى محاكاة الانسان بعض الطيور الذى ينطق بما
يفيد قاصدا التشبيه به وبه قال بعضهم أيضا (قوله وما أشبه ذلك) أى
أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه أى وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا
فى نفسه بكملة الصلة (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المتن وقوله
لابدّ له أى لافراده من أجزاء أى اثنين فأكثر فأراد بالجمع ما فوق
الواحد فلا يرد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذى
نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت
ظرفا بمعنى حين أو اذ على الخلاف (قوله معبرا) حال من فاعل احتاج
وقوله عنها أى عن الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام أى حال كون
الاقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقى وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن المتن
عبر عن الاجزاء بالاقسام التى معناها الحقيقى الجزئيات لا الاجزاء على
سبيل المجاز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز
بالاستعارة المصرحة واجراؤها أن يقال شبهت الاجزاء بالاقسام بجامع

من وراء جدار ويخرج على التفسير الثانى كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك ولما كان كل مركب لابدّ له من أجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر أجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا

الاندراج فان الاجزاء مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الاقسام واستعمل فى المشبه وهو الاجزاء (قوله فقال) عطف على معبرا بتأويله بالفعل أى عبر فقال قال فى الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(قوله أى أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أى جملتها الامن جميعها وكلها أشار بهذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال ان أجزاء الشئ لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتى فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد الا لو أريد بالاجزاء الاجزاء الحقيقية ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الاجزاء العرفية أى التى اشتهر اطلاق الاجزاء عليها فى عرف النحاة وهى لا يلزم من عدمها اعدام ما هى جزء له ألا ترى انه يعد فى العرف الشعر والظفر واليد والرجل أجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الاجزاء فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء الكلام انه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركبه من كلها نحو هل زيد قام ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم أى تقسيم الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى أجزائه أى أجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المغايرة فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات وذلك كله بناء على أن الضمير فى وأقسامه يرجع الى الكلام وهو الظاهر ويصح أن يرجع الى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكلى الى جزئياته لوجود ضابطه حينئذ وهو صحة الاخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الاقسام مستعملة فى معناها الحقيقى وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذى ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذى أشار الشارح الى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لان

كما فعل الزجاجى فى جمله فقال (وأقسامه) أى اجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها (ثلاثة) لا رابع لها بالاجماع

ذلك

ذلك مبني على أن الضمير راجع للكلام هذا ايضاح مراد الشارح وما
في الحاشية (قوله لمن زاد) أي لزيادة من زاد الخ فهو على حذف مضاف
وعدم الالتفات الى هذا القول وابطاله من وجهين الاول انه بعد انعقاد
الاجماع على انه لا رابع وخرق الاجماع ممتنع بناء على أن اجماع النحاة في
الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء تردد
فيه والثاني أن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه
تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر
اللام من الخلافة أي سماه خليفة لا من المخالفة (قوله وعنى بذلك) أي
أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي اسم فعل من الافعال فاسم الفعل في كلام
الشارح مفرد مضاف فيعم سائر أسماء الافعال وان كان الذي مثل له اسم
فعل الامر لان المثال لا يخصص (قوله فانه خالف عن اسكت) أي خالفة
عن لفظه في افادة ما يفيده الفعل وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذ
مبني على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار عند المحققين انه وضع
للدلالة على المعنى المصدري وهو السكوت في صه ثم استعمل في معنى الفعل
مجازا (قوله اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال
لا يصلح الاخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقدير أولها اسم الخ وهذا بالنظر
لما أعربه الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله وهذه الثلاثة أما بقطع النظر
عنه وابقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من
مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسيمه الى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه
في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والا فالاسم قسمان فقط لان
المبهم من المظهر (قوله نحو هذا) أي والذي وليس المبهم غير اسم
الاشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع لمعنى وفي ذلك وصف الشيء
بوصف ناقله لان المجيء لا يتصف به الحرف بل ناقله أي واضعه (قوله لمعنى)
أصله لمعني تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وجملة قوله جاء لمعنى
في محل نصب حال من حرف لانه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها
فقط هذا هو الظاهر (قوله نحو هل) أي فتدخل على الفعل نحو هل قام
زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل

ولا التفات لمن زاد رابعا وسماه
خالفة وعنى بذلك اسم الفعل
نحو صه فانه خلف عن اسكت
وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة
أقسام مضمر نحو أنا ومظهر
كزيد ومبهم نحو هذا (وفعل)
وهو ثلاثة أقسام أيضا ماض
كضرب ومضارع كيضرب
وأمر كاضرب (وحرف جاء
لمعنى) وهو على ثلاثة أقسام
أيضا حرف مشترك بين الاسماء
والافعال نحو هل و بل وحرف
مختص بالاسماء نحو في وحرف
مختص بالافعال نحو لم

فى حيزها فان كان فى حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكروا فى باب الاشتغال أن نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفى نحو هل زيدا رأيته مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رأيت زيدا رأيته (قوله اذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجى من زيد مثلا انما هى ز ى د وأما زاى وياء ودال فهذه أسماء تلك الحروف وأن حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالمثال المتقدم أو لا كب ت ث الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها فى الاحتراز بما اذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه انها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه ليس كذلك وأيضا الذى احترز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهى مسمياتها ويجاب عن الشارح بأنه أراد حروف التهجى الحقيقية وهى المسميات والمجازية وهى الاسماء من اطلاق اسم المدلول على الدال فى الثانى فالتقييد بقوله اذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقية وما خرج بذلك القيد منظور فيه للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقية والحاصل أن الحروف على ثلاثة أقسام الاول حروف المعانى كمن وعن وهى قسيم الاسماء والافعال فى قوله وحرف جاء لمعنى الثانى حروف التهجى وهى مسميات ألف با الخ وتسمى حروف المبانى الثالث أسماء مسميات الحروف وهى أسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجى الا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هى التى أطلق عليها الشارح حروف التهجى فساغ له الاحتراز عنها بقوله اذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى الحقيقية وهى المسميات التى يتركب منها الكلمات أما المجازية وهى أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخلة فى أول الثلاثة وهو الاسم هذا ايضاح ما فى الحاشية (قوله كزاى زيد الخ) لا بد من تقدير مضاف أى كمسميات الخ لان غرضه التمثيل للحروف التى هى المسميات وهو انما مثل بأسمائها (قوله لا مطلقا) أى لم يحترز من حروف التهجى المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهى الحقيقية أم لا وهى المجازية (قوله اذا لم تكن كذلك) أى أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أى اسم

واحترز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى اذا كانت أجزاء كلمة كزاى زيد وياءه وداله لا مطلقا لان حروف التهجى اذا لم تكن كذلك كانت أسماء لمعان كجيم مثلا اسم جه والدليل على انها اسم قبولها العلامات الاسم

مسماه

مسماه جه (قوله كتبت جيما وهذه الجيم أحسن من جيمك) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين فى الاول وأل على الثانى من والاضافة على الثالث (قوله وكذا الباقى) أى باقى الحروف نحو كتبت دالا وهذه الدال أحسن من دالك (قوله واذا أردت الخ) أشار به الى أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لانها تفصح عن الشرط المقدر فهى رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر (قوله فالاسم) أى أفراده والمراد بعضها لا كلها اذ من الاسماء ما لا يقبل العلامات التى ذكرها كنزال ودراك وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد (قوله المتقدم) فيه اشارة الى أن الالف واللام للعهد الذكرى لتقدم مصحوبها ذكرا فى قوله اسم والقاعدة أن النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك ظهر حكمة تجريد الثلاثة من أل فى قوله وأقسامه اسم وفعل وحرف وتحليتها بها فى قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض خاص بالاسماء وهو مقابل للجزم فى الافعال وانما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا هو فان قيل كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب أن الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض ثم اعلم ان الاسم فى اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف اذ الغالب أن المعنى اللغوى أعم من الاصطلاحى وفى الاصطلاح كلمة دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى فى نفسها أى بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالته على معنى فى غيره وقولنا ولم تقترن بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه بأحد الازمنة الثلاثة وقولنا وضعا قيد فى القيد مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الافعال كعسى وليس (قوله والخفض) أى لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة وليست أل للعهد لانه لم يرد

نحو كتبت جيما وهذه الجيم أحسن من جيمك وكذا الباقى واذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف (فالاسم) المتقدم فى التقسيم (يعرف) من قسيميه الفعل والحرف (بالخفض) فى آخره والخفض

مفهومه والمراد بعبارة المعبر به (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور ودور أما القصور فلاقتصاره على الكسرة فلم يشمل الياء والفتحة النائبتين عنها وأما الدور فلأخذه المعرّف في التعريف ويجاب عن الاول بأنه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بأنه تعريف لفظي فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم أنها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هي للمعاني فكان الاولى للشارح أن يقول في تعريفه على أن الاعراب لفظي وهو نفس الكسرة وما ناب عنها أو يقول على أن الاعراب معنوي وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها هذا ايضاح ما في الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد بعامل الخفض الحرف والاسم ولا ثالث لهما على الاصح ومقابله أن الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة وسيأتي ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله والتنوين) الواو بمعنى أو التي لمنع الخلو يعني أن الاسم لا يخلو عن احدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تشعر باشتراط اجتماعهما (قوله وهو) أي اصطلاحا وأما لغة فهو مصدر نونت أي أدخلت نونا فاطلاقه عليها مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح (قوله ساكنة) أي أصالة فلا يرد تحريكها لعارض نحو محظورا انظر (قوله تتبع آخر الاسم) فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذا في تعريفه وقد يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلم تتوقف معرفته أي الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو حكما كدال يد وباضافة آخر الى الاسم خرج نون التوكيد في نحو لنسفعا لانها في آخر الفعل ولهذا لم يحتج الى زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد (قوله وتفارقه في الخط) أي في غالب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد أنه يرسم ألفا في حالة النصب

عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض كسرة الدال من زيد في نحو قولك مررت بزيد فزيد اسم ويعرف ذلك بكسر آخره (والتنوين) وهو نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط

(قوله

(قوله استغنا عنها) علة لقوله تفارقه فى الخط أى للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكلة الثانية أما الاولى فهى لبيان الاعراب واعترض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل فالاولى قول الرضى وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا او رفعا (قوله نحو زيد ورجل وصه ومسلمات) أشار بتعداد الامثلة الى أقسام التنوين الخاصة بالاسم وهى أربعة * الاول تنوين التمكين و يقال له تنوين التمكن وتنوين الامكنية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير ورد بأنه معرب وتنوين التنكير كما سيأتى لا يدخل الا على المبنيات * الثانى تنوين التنكير من اضافة الدال للمدلول وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فهو يدل على أن ما لحقه أريد به غير معين ويقع سماعا فى باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا فى العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه تقول سيبويه بلا تنوين اذا أردت شخصا معينا اسمه سيبويه وايه بكسر الهمزة بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو أردت استزادة من حديث ما أى أى حديث كان نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر أى مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات كذا فى الحاشية وقوله لان جميع الافعال نكرات كذا فى التصريح أيضا واعترضه محشيه الزودانى بأنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك فى أنه علم له أى علم شخصى وانما كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية اهـ من الحفنى على الاشمونى قال فى الحاشية وفى

استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم نحو زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ فهذه أسماء لوجود التنوين فى آخرها

كلام بعضهم انه اذا قدر أى اسم الفعل معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه وقوله لمعقولية الفعل الخ أى للفعل من حيث حصوله فى العقل من غير اعتبار التلفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة ونكرة على القول بأن مدلوله لفظ الفعل * الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمى بذلك لانهم جعلوه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فان الالف والتاء فى جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء فى جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافة أو افراد فزيد التنوين لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم أن فى الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل فى الاعراب الحركات والحروف نوائب عنها كما سيأتى * الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام الاول عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لاذ عوضا عما تضاف اليه فى نحو يومئذ وحينئذ والاصل يومئذ كان كذا وحينئذ كان كذا فحذفت الجملة وجىء بالتنوين عوضا عنها اختصارا فالتقى ساكنان اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والاضافة فى ذلك من اضافة الاعم الذى هو يوم أو حين للاخص الذى هو وقت اذ كان كذا وكذا الثانى عوض عن كلمة وهو تنوين كل فى نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أى كل انسان وتنوين بعض فى نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض أى على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل نحو جوار وغواش وقواض فى حالتى الرفع والجر بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فأصله جوارى بالضم أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجدت صيغة منتهى الجموع الاقصى

تقديرا

(ودخول الالف واللام) عليه
في أوله نحو الرجل والغلام
فالرجل والغلام اسمان لدخول
الالف واللام عليهما في أولهما
(و) دخول (حروف الخفض)
عليه في أوله أيضا نحو من
الرسول فالرسول اسم لدخول
حرف الخفض عليه في أوله وهو
من وحاصل ماذكره من علامات
الاسم أربع اثنتان تلحقان
الاسم في آخره وهما الخفض
والتنوين واثنتان تدخلان
عليه في أوله وهما الالف واللام
وحروف الخفض

تقدير الان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى أن منع الصرف مقدم على الاعلال قال كما تشهد به لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر وانما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي وقيل هو عليه أيضا عوض عن حرف بأن يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد في آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ماقبلها وقد أعل مع أل والاضافة في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلا من أل والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة (قوله ودخول الالف واللام) الاولى ودخول أل ليكون جاريا على القاعدة من أن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام وأسماء الاشارة والضمائر ويجاب بأن المراد أن الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه وبأن هذه علامة فلا يضر انفكاكها ثم لافرق في أل بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها أم في لغة حمير ولا يرد دخول أل الموصولة على المضارع في قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم أل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله في أوله) تفسير لعليه أو بدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) نبه باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله في أوله) أي على أوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤولا نحو عجبت من أن تقوم وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل أو مقدرا نحو

والله ماليلى بنام صاحبه * لانّ مدخول حرف الجر اسم تقديرا أى بليل مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعى) المراد بالترتيب الطبيعى هنا أن يتكلم أولا على مايدخل فى الاوّل وآخرا على مايدخل فى الآخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا فتكلم أولا على مايدخل فى الآخر وآخرا على مايدخل فى الاوّل وعذره طول الكلام على حروف الخفض لانّ عادتهم تقديم مايقل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعى ماتقدم سقط مايقال انّ الترتيب الطبيعى هو أن يكون وجود الثانى متوقفا على وجود الاوّل ويكون الاوّل علة للثانى كتوقف الابن على الاب وماهنا ليس كذلك (قوله وعطف العلامات) فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة أنّ الاولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه أنه لا اشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لايجامع الخ) هذا يغنى عنه قوله فى الجملة وأتى به للايضاح (قوله كالالف واللام مع التنوين) لانه يكون للتنكير وهى تكون للتعريف ولا يجتمعان فى مادّة واحدة لتضادهما وكذا التنوين مع الاضافة لانه يؤذن بالانفصال وهى تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم

كأنى تنوين وأنت اضافة * فأين ترانى لاتحل مكانى

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أى قال ذلك ثم استطرد والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة لانّ محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرت هنا المناسبة أنها من خواص الاسم وفى كون ذلك استطرادا وقفة لانه لما ذكر أنّ الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكأنّ قائلا يقول له وماهى حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أى وماعطف عليها فسقط مايقال انه أخبر بالمفرد الذى هو من عن الجمع الذى هو حروف لانه مرجع هى ولا يقال انّ من حرف وهو لايقع مبتدأ ولا خبرا لانّ المراد لفظها والحرف اذا أريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه (قوله الابتداء) أى زمانا كسرت من يوم الخميس الى يوم الجمعة أو مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية فى قولهم لابتداء

وعكس الترتيب الطبيعى لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع اشعارا بأنّ بعضها قد يجامع بعضا فى الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الالف واللام وقد لايجامع كالالف واللام مع التنوين ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال (وهى) أى حروف الخفض (من) بكسر الميم ومن معانيها الابتداء (والى)

الغاية المسافة من اطلاق الجزء وارادة الكل (قوله ومن معانيها الانتهاء) أى انتهاء الغاية أى المسافة المخصوصة من زمان أو مكان (قوله المجاوزة) هى لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحا بعد شئ عن المجرور بها بواسطة ايجاد مصدر الفعل المعدى بها أى الذى قبلها وتكون حقيقة فى الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازا فى المعانى نحو أخذت العلم عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) أى باعدت السهم عن القوس بسبب الرمى وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أى باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى خلق فيك علما بواسطة أخذك عنه كما خلق فيه العلم فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعنى فى رضى الله عنهم أن الرضا كأنه لماء هم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا امتلأ مكانه تجاوز منه الى غيره (قوله الاستعلاء) أى العلو فالسين والتاء زائدتان والمعنى أن من معانيها ان شيأ علا وتفوق على المجرور بها حقيقة كمثال الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازا نحو عليه دين (قوله الظرفية) هى حلول شئ فى شئ وهى حقيقية فى الاجسام وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز كمثال الشارح ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقدا فيه معا النجاة فى الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم فى صدر زيد ومثال عكسه زيد فى البرية (قوله بضم الراء) أى وفتح الباء مشددة ومخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله ومن معانيها التقليل) أى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه ففى التعبير بقوله ومن معانيها نظر لاقتضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار للمشهور فيها مع شروطها بعضهم بقوله

خليلى للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل
وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتنكير مجرور بها هكذا نقل

ومن معانيها الانتهاء ومثالهما سرت من البصرة الى الكوفة فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حرف الخفض عليهما وهو من فى الاول والى فى الثانى (وعن) ومن معانيها المجاوزة نحو رميت السهم عن القوس فالقوس اسم لدخول عن عليه (وعلى) ومن معانيها الاستعلاء نحو صعدت على الجبل فالجبل اسم لدخول على عليه (وفى) ومن معانيها الظرفية نحو الماء فى الكوز فالكوز اسم لدخول فى عليه (ورب) بضم الراء ومن معانيها التقليل نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليه

(والباء) الموحدة ومن معانيها التعدية نحو مررت بالوادى فالوادى اسم لدخول الباء عليه (والكاف) ومن معانيها التشبيه نحو زيد كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلا ماضيا لانها فى جواب ماض منفى اما ظاهرا أو مقدر كقولك رب رجل كريم لقيته جوابا لمن قال مالقيت رجلا كريما أى لا تنكر لقاء الكرام بالمرة فانى لقيت منهم قليلا ولهذا لا يجوز رب رجل أضربه وهى تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك * وحذفت رب فجرت بعد بل * الخ وباشتراط تنكير مجرورها يعلم أنها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو ربه رجلا ربه امرأة ربه رجلين ربه امرأتين ربه رجالا ربه نساء ثم ان رب حرف شبيه بالزائد وفرع عليه ابن هشام فى المغنى أن محل مجرورها فى نحو رب رجل عندى رفع بالابتداء وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما فى هذا لقيته وزيدا ضربته (قوله التعدية) اعلم أن باء التعدية تسمى باء النقل أيضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك ذهبت بزيد بمعنى أذهبته أى صيرته ذاهبا وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل للاسم فمشتركة بين أحرف الجر التى ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد والاولى حمل التعدية فى كلام الشارح على الاولى حتى تتميز الباء بها عن سائر الحروف لكن يعكر عليه المثال وهو قوله مررت بالوادى فانه محتمل للتعدية العامة أعنى المشتركة بينها وبين حروف الجر لانه يحتمل أن الباء فيه بمعنى فى وأن تكون للالصاق وأن تكون للتعدية الخاصة أى صيرت الوادى ممرورا به لكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين وكان الاولى للشارح أن يذكر بدل التعدية الالصاق لانه الاصل فى معانى الباء ولم يذكر له سيبويه غيره وهو حقيقى نحو به داء أى التصق به داء ومجازى نحو مررت بزيد أى التصق مرورى بمكان يقرب منه فكأنه التصق به (قوله التشبيه) هو فى اللغة مصدر شبه الشئ بالشئ اذا جعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم أى ألقى لهم شبهه على غيره وفى الاصطلاح الحاق ناقص فى الشرف أو فى الخسة بكامل فيهما وقد مثل الشارح لالحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبدر ومثال الحاق الناقص فى الخسة

بالكامل

بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة أكمل من زيد فيها (قوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان اللام وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من يملك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخله على ما لا يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معنى وذات نحو الحمد لله (قوله للخليفة) بالفاء الذى يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل أو الذى استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أى وفتح السين (قوله بمعنى اليمين) أى الحلف (قوله وحروف القسم من حروف الخفض) أشار به الى أن قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل أن يكون مجرورا عطفا على الالف واللام أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام ونكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله ثلاثة) أشار به الى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع (قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر استعمالا من أصلها أى الباء والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط فى التاء المثناة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كتالله وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ وأما الموحدة فلا يشترط فيها شئ من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هى فيه بقوله

فى ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال أقسم
وهذه الشروط فى التاء وزد * تخصيصها بالله والباء عمم . اه

وكان الاولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها وكونها أعم الحروف لانه لا يشترط فيها شئ لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنة وان كانت الباء أصلا لها (قوله وقد تجعل هاء) اى تبدل التاء على قلة هاء (قوله ها الله) بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما

(واللام) ومن معانيها الملك نحو المال للخليفة فالخليفة اسم لدخول اللام عليه (وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين وحروف القسم من حروف الخفض ولكن سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به (وهى) ثلاثة (الواو) وتختص بالظاهر نحو والله والطور (والباء) الموحدة وتدخل على الظاهر نحو بالله وعلى المضمر نحو بك لأفعلن (والتاء) المثناة فوق وتختص بلفظ الجلالة غالبا نحو تالله وأصلها الواو وقد تجعل هاء نحو ها الله لأفعلن

مع اثبات الالف وحذفها (قوله لله لا يؤخر الاجل) بكسر اللام ونقل فتحها أى مع جميع المظهرات والاصل والله لايؤخر الاجل ويؤخر يصح أن يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود الى الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لامحل لها من الاعراب (قوله والفعل الخ) هو لغة الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بزمان وضعا فكلمة بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت على معنى فى نفسها الحرف وخرج بقوله واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب وخرج أيضا أسماء الافعال كهيهات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها اما موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالبا فى معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم و بئس مما هو فعل و يدل على الزمان فى الاصل وعدم دلالته عليه عارض لكونه اشبه الحرف فى الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل التقديرى لانه لم يثبت فى عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهى تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجا له فى نظم أخواته فان قلت هذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله فى الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكفى فى ذلك توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احترازا عن مفتوحها فانه مصدر وأما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والا فهما فى اللغة مصدران لفعل يفعل (قوله بقد) أى بقبوله دخول قد الحرفية عليه وهى المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشارح لها لبيان الواقع والا فهى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد دفع الايراد اذا دل عليه دليل والدليل هنا انصراف الاسم اليها عند الاطلاق (قوله وتدخل على الماضى) أى للتحقيق فى غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون ولتقريب الحال نحو قد

وقد تخلفها اللام نحو لله لايؤخر الاجل * (والفعل) بكسر الفاء (يعرف) من قسيميه الاسم والحرف (بقد) الحرفية وتدخل على الماضى نحو قد قام

قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أى للتقليل اما فى وقوع الفعل ولا يكون الا فى غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل واما فى متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل و يكون فى القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى من الاحوال أى ما أنتم عليه أقل معلوماته فقد أفادت فى هذا المثال التحقيق والتقليل معا لكن الاول باعتبار الفعل والثانى باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها (قوله نحو قد) بسكون الدال أى حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم برفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفى فترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول قد زيدا درهم أى يكفيه درهم و بوصف الاضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع أنها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب أن الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب (قوله والسين) أل للعهد الذهنى أى السين المعهودة عند النحاة وهى سين الاستقبال التى معناها التنفيس نخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هى كلمة تنفيس كالسين الا أنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهى أكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل فى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفسته أى وسعته ونفست له أى وسعت له وانما لم يعرف المصنف سوف بأل كما عرف السين لان سوف أريد بها لفظها والكلمة اذا أريد بها لفظها صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها أل

وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية فانها مختصة بالاسماء لانها بمعنى حسب نحو قد زيد درهم (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع نحو سيقوم وسوف يقوم فيقوم فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه

الاسماء اذ يمتنع اجتماع أداتى تعريف على معرّف واحد وهو مبنىّ على الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته قد تغيرت الى سين وجعلت اسما وصار معرّفا بدخول أل فأعرب (قوله وتاء التأنيث) أى الدالة على تأنيث المسند اليه أى كونه مؤنثا فاعلا كان أو نائبا عنه أو اسم كان نحو جت تاء ربت وثمت اذ اسكالانها فيهما لتأنيث اللفظ (قوله الساكنة) أى اصالة فلا يضر تحريكها العارض نحو قالت اخرج قالت أمة قالتا أتينا طائعين نخرجت المتحركة اصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلاقوة وربت وتقوم هند واعلم أن ما ذكره المصنف من علامات الماضى والمضارع فقط وهى ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضى وهو تاء التأنيث الساكنة اصالة ولم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كاضربى أو نون التوكيد كاضربن ولعل تركها لعسرها على المبتدى بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت أو لانه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع (قوله والحرف) هو لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى فى غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة فقولنا ما دل على معنى فى غيره معناه أنه يشترط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلا فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة ألا ترى انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى فى أنفسهما فانه يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضىّ من الصيغة وبقولنا ولم يكن أحد جزأى الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى فى غيره وهو الصلة الا أنه يكون أحد جزأى الجملة نحو أعجبنى الذى قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام

وشبهها

(وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضى نحو قالت (والحرف) يعرف بأنه

وشبهها الاترى انك اذا قلت من أبوك فقد دلت من على معنى فى غيرها وهو الاستفهام عن الاب (قوله مالا يصلح الخ) أى كلمة لا يصلح معها الخ وبايقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة فانها يصدق عليها قوله مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير فى معه الا أنه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ماذكره فقط ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ماذكره وليست بحرف وان اريد ماذكره ومالم يذكره فهو حوالة على مجهول أجيب بأن لنا أن نختار الاول وغاية ما يلزم يكون هذا التعريف تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز فى الجملة ولنا أن نختار الثانى ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالافادة والموقف يبين له مالم يذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذكرى وعلى الثانى تكون للاستغراق وكان الاولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالته قطعية والعلامة دلالتها ظنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام فى مبحث الالفاظ وهذا أمر لغوى لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أو أل أو سوف مثلا على الباء أو رب مثلا (قوله ولا دليل الفعل) عطف بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعية فى النفى وأعاد حرف النفى للتنصيص على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها لا تفيدها نصا ألا ترى أنك لو قلت ما جاءنى زيد وعمرو كان ظاهرا فى انتفاء مجيئهما معا محتملا لانتفاء مجئ أحدهما فاذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو كان نصا فى انتفاء مجيئهما معا (قوله فعدم صلاحيته) استشكل بأن العدمى لا يكون علامة للوجودى وأجيب بأن العدمى قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثانى لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم والفعل

(مالا يصلح معه دليل الاسم) أى ما يعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أى ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولا دليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء المعجمة نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة

وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهما أشرف منه والوجودى أشرف من العدمى فأعطى الاشرف للاشرف والاخس للاخس (قوله بالكلية) أى لا من أسفلها ولا من فوقها

(باب الاعراب)

هذه ترجمة وهى كلمتان ثانيتهما وهى الاعراب مجرورة لاغير وأما الاولى وهى لفظة باب فيجوز فيها الرفع والنصب فالرفع على أنه خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا باب الاعراب أو على أنه مبتدأ حذف خبره تقديره باب الاعراب هذا محله واذا دار الامر بين هذين التقديرين قيل الاول أولى لان الخبر محط الفائدة فالاولى بالحذف المبتدا وقيل الثانى هو الاولى لان المبتدا مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الاعراب ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا على الاصح وأما الجر بحرف محذوف تقديره انظر فى باب الاعراب فمنعه الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا وأولى الكل الرفع لان فيه ابقاء أحد ركنى الاسناد ويليه النصب وأضعفها الجر لما تقدم والباب لغة ما يدخل منه الى غيره واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة واضافته الى الاعراب من اضافة الدال للمدلول أى باب دال على الاعراب أى على حقيقته وأقسامه لانه تكلم عليهما فيه فتكلم على الاول بقوله هو تغيير الخ وعلى الثانى بقوله وأقسامه أربعة الخ والاعراب فى اللغة له معان كثيرة المناسب منها هنا الابانة والتغيير لظهور نقله فى الاصطلاح عنهما لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظى أى نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أى شئ جىء به لبيان الامر الذى يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البناء فحده ماجىء به

لالبيان

بالكلية (باب الاعراب)

لا اللسان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا
ولا تخلصا من سكونين والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه وعليه
فحده ما قاله المصنف تغيير الخ ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتى ونحوه
والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف
الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبنى (قوله بكسر
الهمزة) احترازا من الاعراب بفتحها وهو اسم لسكان البوادى (قوله
فى اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر
مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضى أن التغير الاول ليس
اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله تغيير الخ) اعترض
بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الاعراب الذى يتصف به اللفظ
فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدا وأجيب بأن المراد
بالتغيير أثره وهو التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل
بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى يصح وصف
اللفظ به (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به الى أن المتغير انما هو
صفة أواخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لانه لا يشمل تغير ذات الاواخر
بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما فى المثنى والجمع حال النصب والجر
أو حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو صارا الشيئين بعد ما كانا الشئ
واحدا لانهما صارا علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا
للاول فقط وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغير الصفة
بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما فى زيد حال نصبه وجره أو حكما
كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن أن يجاب عن الشارح
بأنه انما قيد بالاحوال نظرا الى أن الاصل فى الاعراب أن يكون بالحركات
(قوله أواخر الكلم لاختلاف العوامل) اعترض بأن الاواخر جمع وأقله
ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الاعراب الا بتغير ثلاثة أواخر والامر بخلافه
وأجيب بأن الاضافة للجنس وهى تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الاواخر
الصادق بالواحد وبالاكثر واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعى أقل

بكسر الهمزة (الاعراب)
فى اصطلاح من يقول انه
معنوى (هو تغيير) أحوال
(أواخر الكلم)

مايطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل فى التعريف تغير آخر كلمة واحدة أو كلمتين وأجيب بأن لامه للجنس فالمراد جنس الكلم واعترض أيضا بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه وأجيب بجواب ماتقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وارد على قول الشارح أحوال وجوابه أن الاضافة للجنس وتقييده بالاواخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز فلا يقال ماخرج به يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغير بسبب العوامل لا يكون الا فى الاواخر ولك أن تجعله للاحتراز من الاوائل والاواسط كتغيير التكسير والتصغير فى قولك فى زيد زيود وزييد ولا يضر خروج ذلك بما بعده لان هذا سابق وقع فى مركزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة أوحكما) حالان من أواخر يعنى أن آخر الكلمة قد يكون آخرا حقيقة بأن لم يحذف منها شئ كدال زيد وقد يكون آخرا حكما بأن يحذف منها آخرها كيد ودم فان أصلهما يدى ودمى حذفت الياء وجعلت الدال والميم فى حكم الآخر بأن صارتا محل الاعراب وكالافعال الخمسة نحو يفعلان فان علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخرا ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذى هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلته منزلة الآخر (قوله تصيره مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضى أن المرفوع أو المنصوب أو المخفوض هو نفس الآخر وليس كذلك لان الذى يوصف بأحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها وأما الآخر فهو محل ظهوره ويجاب بأن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه قصور لانه لا يتناول الجزم فى الفعل المضارع مع أنه داخل فى الكلم كما سيذكره بعد ويجاب بأنه اقتصر فى البيان على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعد أن كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى أحد هذه الثلاثة على البدل ولم يعتبر الانتقال من أحدها الى الآخر وهذا تحكم ويجاب بأن الانتقال من أحدها الى الآخر يعلم أنه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال من الوقف يسمى

حقيقة كآخر زيد أوحكما
كآخر يد ودم والمراد بتغيير
الآخر تصيره مرفوعا
أو منصوبا أو مخفوضا

اعرابا فبالاولى الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى أخرى (قوله بعد أن كان موقوفا) أى ساكنا لامتحركا بحركة اعراب ولا بناء (قوله هنا) أى فى تعريف الاعراب (قوله الاسم المتمكن) أى المعرب سواء كان أمكن أى منصرفا كزيد أو غير أمكن أى غير منصرف كأحمد (قوله نون الاناث) أى نون النسوة والمراد النون الموضوعة لهن وان استعملت فى الذكور كما فى قوله فى صفة اللصوص

يمرّون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله ولم تباشره نون التوكيد) أى لفظا أو تقديرا فما لم تباشره نحو لتبلونّ وليصدّنك فهما من المعرب (قوله على أنه علة له) أى علة لوجوده وتسميته اعرابا فمتى وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغير وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير كما فى ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل كما فى المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من أوجه الاعراب وأجيب عن الأول بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها فى العمل وهى فى ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو النصب فلذا لم يتغير الآخر فاختلافها فى العمل يلزمه تغير الآخر وعن الثانى بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الى الوجود وهذا غير ماذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول هذا لاينافى مافى الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز فى التعاقب الذى فيه بأن يراد به مايشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب وارادة اللازم وهو الوجود بعد العدم فتأمل بانصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الاواخر لابسبب كحيث اذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالتغير بسبب الاتباع كالحمد لله بكسر الدال فان ذلك لايسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمعا لان جمع مالايعقل يعامل معاملة الواحدة ممن يعقل والضمير فى عليها راجع الى الكلم والكلم اسم جنس جمعى يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث والتذكير أحسن (قوله واحدا بعد واحد) منصوب على أنه مفعول

بعد أن كان موقوفا قبل التركيب والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد (لاختلاف العوامل) متعلق بتغيير على انه علة له والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم (الداخلة عليها) واحدا بعد واحد والعوامل

مطلق أى دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أى حال كونها مترتبة فى الدخول فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل) وانما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل لان محل ذلك فى غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلا مستعملا اسما والاساغ كما هنا فان العامل صار علما بالغلبة لامر مخصوص (قوله والمراد بالعامل) المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لان التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للافراد المدلول عليها بالجمع (قوله مابه يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدر أو معنوى بسببه يتحصل معنى من المعانى المقتضية أى الطالبة للاعراب أى لبيان الحركات والسكنات (قوله لفظيا) أى ظاهرا أو مقدرا (قوله نحو جاء) أى جاء ونحوه كرجع وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله المقتضى أى الطالب للرفع أى من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع ايراد أن المقتضى للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وانما كانت الفاعلية مقتضية للرفع لانه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعده (قوله فانه) أى رأيت بجملته من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح فى شرح التوضيح أصحها أن الفعل وحده هو الذى يطلب المفعول الواقع هو عليه (قوله المقتضى) أى الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر (قوله فانها تطلب المضاف اليه) المراد بالمضاف اليه هنا هو المجرور لان أحرف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال الى الاسماء وتوصلها اليها ولا فرق فى المضاف اليه بين الحقيقى كما مثل والحكمى كما فى بحسبك زيد فان الباء فيه وان كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة فلا يقال ان تعريف العامل لم يشملها (قوله المقتضى) أى الطالب للجر أى من حيث الاضافة لا من حيث الذات فلا تغفل (قوله الابتداء) أى فى المبتدا (قوله والتجرد) أى فى الفعل المضارع (قوله مجيئها لما تقتضيه) أى حصولها وتقوية فهمها مع الكلم وتسلطها عليها فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله من الفاعلية الخ) بيان لما

والباء

جمع عامل والمراد بالعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب سواء كان ذلك العامل لفظيا نحو جاء فانه يطلب الفاعل المقتضى للرفع ونحو رأيت فانه يطلب المفعول المقتضى للنصب ونحو الباء فانها تطلب المضاف اليه المقتضى للجر والعامل المعنوى هو الابتداء والتجرد والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والاضافة سواء استمرت أم حذفت

وسواء تقدمت على المعمولات كرأيت زيدا أو تأخرت نحو زيدا رأيت وقول المكودى ان العوامل لا تكون الا قبل المعربات جرى على الاصل الغالب وقول المصنف (لفظا أو تقديرا) حالان من تغيير يعنى أن تغييرا واخر الكلم تارة يكون فى اللفظ نحو يضرب زيد ولن أكره حاتما ولم أذهب بعمرو فتلفظ بالرفع فى يضرب وزيد وبالنصب فى أكره وحاتما وبالجزم فى أذهب وبالجر فى عمرو وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير وهو المنوى كالمنوى الضمة فى موسى يخشى والفتحة فى لن أخشى الفتى والكسرة فى نحو مررت بالرحا فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة والرحا مخفوضة بكسرة مقدرة

والباء فيه وفيما بعده باء المصدر فهما مصدران فالفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة أو فى حكم الفاعل فى كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة أو فى حكم المفعول فى كونه فضلة أو مشبها به كما فى اسم ان ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم يحتج الى الحاق باء المصدر بها وهى كون الاسم مضافا اليه فكلامه على تقدير اليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك مالو قارنت كالابتداء فى المبتدأ نحو زيد قائم (قوله جرى على الاصل الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعنى أن رتبة العوامل التقدم على المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل فى كلامه مستعملة فى حقيقتها ومجازها (قوله وقول المصنف لفظا أو تقديرا الخ) اعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى المقول وقوله لفظا أو تقديرا بدل منه أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كلام المتن وقوله حالان خبر المبتدا وصح الاخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى لانه وان كان مفردا لفظا مثنى معنى لان المقول اثنان قوله لفظا وقوله تقديرا (قوله حالان) وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغيير ملفوظا أى ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهو علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقديرا أى مقدرا أثره أو ما يدل عليه فهما حالان سببيان وبذلك التقرير اندفع ايراد أن التغيير معنى من المعانى وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا وفى الحاشية أوجه أخر فى أعراب المتن فراجعها ان شئت (قوله تارة) منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته مرة أو على الظرفية أى فى مرة (قوله يكون) أى التغيير أى علامته لما تقدم قريبا وقوله فى اللفظ أى ظاهرة فى اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع) أى بأثره أو علامته لان الرفع معنوى بناء على قول المصنف ان الاعراب معنوى (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيه خفاء لان كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا لانه عدمى اذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال فى علامته التى هى السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان السكون حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوى) أى

وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديراً وأو هنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الاعراب اللفظى أن تقول فى نحو
يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة فى آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل بيضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول فى مثل لن أكره حاتما لن حرف نفى ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره والناصب له لن وحاتما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره والناصب له أكره وتقول فى لم أذهب بعمرو لم حرف نفى وجزم وأذهب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم له لم وبعمرو جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره والجار له الباء وكيفية الاعراب التقديرى أن تقول فى مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو فهو
وفاعله جملة فعلية فى محل رفع على الخبرية لموسى والرافع لمحل الجملة الواقعة خبرا المبتدأ

المنوى آخره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوى الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغيير وانما هى علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرا) كان الاولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظا أو تقديرا لان الاعراب التقديرى ليس منحصرا فى الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هما بعض ما يقدر فيه الاعراب (قوله وأو هنا) أى فى تعريف الاعراب فى هذا الكتاب للتقسيم أى تقسيم الاعراب الى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر ردد الكلام أى كرره وليس مرادا بل المراد الشك فكان الاولى أن يقول لا للتردد (قوله وكيفية الاعراب الخ) أراد بالاعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا فلا ينافى ذلك قوله لن حرف نفى ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظى) أى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من أن الاعراب عند المصنف معنوى (قوله ضمة ظاهرة فى آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جنى والاول هو مذهب سيبويه وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل فى للمصاحبة أى ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الاعراب التقديرى) أى تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديرى المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذى فى آخره ألف سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا والرحا أو محذوفة لالتقاء الساكنين وأما الاستثقال فهو أن يكون الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد لانه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جوازا) أى استتارا جائزا أو ذا جواز والمستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر وذلك فى فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوبا

وتقول في نحو لن أخشى الفتى لن حرف نفي ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه لن والفتى مفعول به وهو منصوب بيخشى وعلامة نصبة فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحا مررت فعل وفاعل الفعل مرّ والفاعل التاء وبالرحا جار ومجرور متعلق بمرّ والمجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر * هذا اذا كانت الالف موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما اذا منع من ظهور الحركة الاستثقال نحو جاء القاضي فالقاضي فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال ومررت بالقاضي فالقاضي مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال * هذا كله اذا كانت الياء موجودة فان كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت بقاض فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر كذلك وقس على هذه الامثلة ما أشبهها فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما كدلو وظبي

جا ٦

فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب الواحد وفي فعل الامر المسند الى واحد وأفعال الاستثناء كخلا وعدا وفعل التعجب وأفعل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفع التقائهما وذلك لان أصل فتى فتو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لانها جزء كلمة دون التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في الحاشية (أقول) وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى فتي بالياء لا بالواو حيث قال * كذا الذي اليا أصله نحو الفتى الخ وقال نفس المحشي على الاشموني في ذلك الموضع ولا يرد الفتوة أي على انه يائي فان الياء قلبت فيها واوا لانضمام ما قبلها اه (قوله الاستثقال) أي الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة وأسقط النصب لانه يظهر لخفته (قوله وفي الجر كذلك) أي بأن تقول علامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الاصل جاء قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء مع التنوين والتحريك استثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء واذا دخلت أل أو الاضافة رجعت الياء وذهب التنوين نحو هذا القاضي وقاضيك وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لخفتها مطلقا وينون ان لم يضف ومالم يكن فيه أل كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل وأما الوقف فالاكثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضي بالاثبات وفي النكرة هذا قاض بالحذف وقد جاء بالعكس (قوله فحيث كان) أي اذا وجد فحيث بمعنى اذا فهو متضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أي في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية اذ ليس هنالك

غير هذين الحرفين (قوله فالاعراب ظاهر) أى ان لم يمنع منه مانع
كالاضافة الى ياء المتكلم نحو جاء غلامى (قوله والياء تقدر فيها الحركة)
أى الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائبة عن الكسرة فيما لا ينصرف
فتقدر على الياء كما تقدم فى نحو مررت بجوار وأما الفتحة فتظهر لخفتها
عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط فى الواو والياء فى الفعل المضارع
الذى آخره واو أو ياء نحو يدعو ويرمى وتظهر الفتحة عليهما للخفة (قوله
ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستثقال وحال تقدر فيه للتعذر
وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استثقال كذا فى الحاشية وأقول التقرير
السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وأن الانتقال
الخ) أى وظهر أن الانتقال أى التحول من الوقف أى حالة الوقف الى
السكون أى حالة الرفع الخ أى ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير
الآخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتصييره مرفوعا
الخ (قوله ومن النصب الى غيره) أى الجر فى الاسم والجزم فى الفعل
ثم ان كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الاعراب وليس
كذلك وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف
الى الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغيير
المخصوص وأجيب بأن المراد بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غيرها فهو
من ذكر الملزوم وارادة لازمه (قوله مجازا) حال من أنواع أى حالة
كون الانواع متجوزا بها عن معناها الاصلى وانما كان اطلاق الانواع
على ما هنا مجازا لان النوع كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وذلك غير متأت هنا لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
لان حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو مثلا وكذا البقية وهذا التجوز
انما يظهر على ما ذهب اليه غير المصنف من كون الاعراب لفظيا وأن نفس
الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لانها حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول
على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة
فليست أنواعا منطقية بل أنواع عرفية وأما على ما ذهب اليه المصنف من
كون الاعراب معنويا فهى أنواع حقيقية لاندراجها تحت الاعراب

فالاعراب ظاهر فيه وحيث
كان فى آخره ألف مفتوح
ماقبلها كالفتى أو ياء مكسور
ماقبلها كالقاضى فالاعراب
مقدر فيه الا ان الالف تقدر
فيها الحركة تعذرا لكونها
لا تقبل التحريك والياء تقدر
فيها الحركة استثقالا لكونها
تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها
والمراد بالالف الالف فى اللفظ
ولا التفات الى كونها تكتب
ياء فى مثل يخشى والفتى فظهر
أن لآخر كل من الاسم
والفعل المعرب ثلاثة أحوال
وأن الانتقال من الوقف الى
الرفع ومن الرفع الى النصب
ومن النصب الى غيره هو
الاعراب وأن تلك الاحوال
المنتقل اليها تسمى أنواع
الاعراب مجازا وقد بينها بقوله

يعني

بمعنى التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله أفراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فهي أنواع منطقية حينئذ كذا في الحاشية (وأقول) في قول الشارح وأن تلك الاحوال الخ شيء وذلك لانه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها أنواعا تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الآخر الخ أن هذه أنواع للاعراب وأما المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليها فمن عدم انطباق تعريف النوع عليها فتأمل بانصاف (**قوله وأقسامه الخ**) جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا قال له أنت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة أفراد أولا فأجاب بقوله وأقسامه الخ أي جزئياته لا أجزاؤه فالاقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانها بمعنى الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له وأما الاعراب فليس مركبا لانه التغيير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهي جزئيات له وتقسيمه اليها من تقسيم الكلي الى جزئياته لوجود ضابطه (**قوله أي أقسام الاعراب**) أي سواء كان في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضمة أو بغيرها فالمقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه الاقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت له على أحدهما لتوهم أن له على الآخر أقساما أخر غيرها وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذا البقية وأما الضمة مثلا فهي نفس الاعراب على انه لفظي وعلامة له على انه معنوي (**قوله بالنسبة الى الاسم والفعل**) أي بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام أقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض أو أقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب انه أراد أقسام أعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه (**قوله رفع الخ**) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل (ثم اعلم) أن لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب

(وأقسامه) أي أقسام الاعراب بالنسبة الى الاسم والفعل (أربعة رفع ونصب) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيدا لن يقوم

فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على أن الاعراب لفظى "نفس الضمة وما ناب عنها وعلى انه معنوى" تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب لفظى نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا على أن الاعراب لفظى "نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب لفظى "نفس السكون وما ناب عنه وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص فى سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بأن يكون فى الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء (قوله وخفض فى اسم وجزم فى فعل) انما اختص الخفض بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل بتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فأعطى الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل للتعادل (قوله على سبيل الاجمال) أى طريق هى الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله وأما على سبيل التفصيل أى طريق هى التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف قسمها أولا فى قوله وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا فى قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أى محلها من الاسم والفعل (قوله فللاسماء) أى معربة كانت أو مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقييده فى الافعال بالمعربة واذا كان المراد الافعال المعربة ورد أن يقال ان الافعال المعربة هى المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجاب بأن الجمع بالنظر للافراد وبعضهم جعل كلام المصنف فى خصوص المعرب من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام فى أقسام الاعراب فيكون فى كلامه حذف الصفة فى الموضعين خلاف ما صنعه الشارح (قوله المذكور) أشار به الى أن اسم الاشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها بالمذكور والا فذلك اسم اشارة للمفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع (قوله الرفع) أى ظاهرا أو مقدرا أو محلا وكذا فيما بعده (قوله والحاصل) أى المتحصل من ذلك

ان

(وخفض) فى اسم نحو مررت بزيد (وجزم) فى فعل نحو لم يقم هذا على سبيل الاجمال وأما على سبيل التفصيل (فللاسماء من ذلك) المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو مررت بزيد (ولا جزم فيها) أى لا جزم فى الاسماء (وللافعال) المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم (والنصب) نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقم (ولا خفض فيها) أى لا خفض فى الافعال والحاصل أن هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين

أنّ الخ (قوله مشترك) أى مشترك فيه فهو من باب الحذف والايصال لانّ فعله انما يتعدّى الى المفعول به بفى وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت فى كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيآن وصح الاخبار به مع انه مثنى عن المشترك مع انه مفرد لانّ لامه للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدّد وكذا يقال فى قوله والمختص شيآن (قوله لانه كرّر الرفع والنصب) أى ذكرهما مرّة مع الاسماء وأخرى مع الافعال (قوله فعلمنا أنه) أى القسم أى قسم الرفع والنصب والاخصر العبارة انهما (قوله علامات) المراد بالجمع مافوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الا علامتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى أفراد الفعل المعرب (قوله أعقبها بقوله) أى أتى عقبها بقوله باب الخ

(باب معرفة علامات الاعراب)

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجانى فى مسمى الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك واضافة الباب اليها من اضافة السبب للمسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافى ما تقدم من انه من اضافة الدال للمدلول لانّ ذلك بالنظر لمدلوله أى الباب وهو علامات الاعراب وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وانها غير مستدركة ثم انّ المصنف عبر بالمعرفة مع انها لا تقال الا لادراك الجزئيات كزيد وعمرو والبسائط وهى مالا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما ههنا ليس كذلك لانّ العلامات امور كلية فكان الاولى أن يعبر بالعلم لانه يقال للكلى كالحيوان والانسان أو المركب كالنسبة فى نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار فى ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من انهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذى هو من جموع القلة منزلة الجزئى الذى لا تكثر فيه ثم ان كلام المصنف معترض بشئ آخر وهو أنه ترجم لشئ وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيأ وهو علامات الاعراب التى عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أنّ

قسم مشترك وقسم مختص فالمشترك شيآن الرفع والنصب والمختص شيآن الخفض والجزم وبيان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وأنّ الخفض يختص بالاسم وأنّ الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لانه كرر الرفع والنصب مع الاسماء والافعال فعلمنا أنه مشترك بينهما وخص الاسماء بالخفض ونفى عنها الجزم وخص الافعال بالجزم ونفى عنها الخفض ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لابدّ من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله (باب معرفة علامات الاعراب) أقسام

المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه اليها اضافة السبب للمسبب كما تقدم لان من طالعه وفهم معانى مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقدر الشارح لفظ أقسام لان العلامات التى ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والا لما دلت الضمة على خصوص الرفع وانما كانت تدل على اعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الافراد وانما هى علامات لاقسام الاعراب كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا الاعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج الى علامات تميزه والعلامات انما يؤتى بها لتميز الاشياء المشتركة بعضها عن بعض واضافة علامات الى ما قدره الشرح وهو لفظ أقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المصنف من أن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظى فالاضافة بيانية أى علامات هى أقسام الاعراب (قوله التى هى الرفع الخ) نعت للاقسام ولا يضر الفصل بالمضاف اليه وهو الاعراب لان المتضايفين كالشئ الواحد (قوله من حيث هو) أى لا بقيد كونه فى الاسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا بقيد كونه فى الفعل لان علاماته اثنتان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لان علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالالف أو بالنون لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وكذا يقال فى النصب والخفض والجزم فالحيثية حيثية اطلاق (قوله أربع علامات) ذكر العدد لان المعدود وهو علامات مؤنث (قوله على الاصل) متعلق بمحذوف اما نعت للضمة أى الكائنة على الاصل أو حال منها أى كائنة على الاصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضى أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الاحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أى حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المنكر حالا سماعى وان كان كثيرا فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق أى تنوب نيابة (قوله لاصالتها) أى أرجحيتها فى الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وثنى بالواو) أى أتى بالواو ثانيا (قوله تنشأ) أى تحدث وقوله فهى بنتها أى لتولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جنى

التى هى الرفع والنصب والخفض والجزم (للرفع) من حيث هو (أربع علامات الضمة) على الاصل (والواو والالف والنون) نيابة عن الضمة قدم الضمة لاصالتها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة اذا أشبعت فهى بنتها

وثلث بالالف لانها أخت الواو
في المد واللين وختم بالنون
لضعف شبهها بحروف العلة
في الغنة عند سكونها ولكل
واحدة من هذه العلامات
الاربع مواضع تختص بها
(فأما الضمة فتكون علامة
للرفع في أربعة مواضع) الاول
(في الاسم المفرد)

في الخصائص وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال انه ثنى بالواو ولكونها فرعا في النيابة عن الضمة (قوله وثلث بالالف) أي ذكرها ثالثة (قوله لانها أخت الواو) حقيقة الاخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شئ كما هنا فان الالف أخت الواو أي مشاركتها في المد الخ ففيه استعارة مصرحة أصلية ولا يخفى تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد أيضا ان جانس الواو والياء ماقبلهما بأن انضم ماقبل الواو وانكسر ماقبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله لضعف شبهها) من اضافة الصفة للموصوف (قوله في الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها أي النون ظرف للغنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وأن النون اذا سكنت كذلك فأشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فأخرت النون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سيأتي وأجيب بأن الجمع في مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد ماسيأتي أو بأن المراد بكل هنا الكل المجموعي ومن بيانية لا تبعيضية أي وللمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الاول في الاسم المفرد) قد ينظر فيه لانه يوجب اما أن يكون الشئ ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد أو يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الاول يجيء في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه لان ماهية الاول الذهنية أعم من الاسم المفرد

وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمله وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أى فى باب الاعراب ماليس مثنى حقيقة أوحكما ولا مجموعا حقيقة أوحكما ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كعبد الله وبعلبك (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل للمذكر بمثالين وللمؤنث بمثالين أيضا للاشارة الى انه لافرق بين الاعراب اللفظى والتقديرى فى كل منهما وكذا يقال فى جمع التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالأسارى جمع الجمع (قوله والعذارى) جمع عذراء وهى البكر (قوله ماتغير فيه بناء مفرده) أى جمع وهو مادل على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحده فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب أى ماتغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع أى تغيرا لغير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب بمعه بالحروف فسقط بالاول ماتغير فيه بناء واحده للاعلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون وبالثانى ماتغير فيه بناء واحده لالحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون أوجمع مؤنث سالم كهندات وبالثالث ماتغير فيه بناء واحده وهو معرب بالحروف كسنون وأرضون وبايقاع ماعلى جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لافرق فى التغير بين أن يكون مشاهدا وهو ماذكره الشارح أو تقديرا كفلك فانه يستعمل فى المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمة أوله كضمة أسد وان جعلته مفردا فضمته كضمة قفل والتغير أمر اعتبارى لانه يقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو بالنعت أو بغير ذلك فتقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع واشتريته ان كان مفردا واشتريتهن ان كان جمعا (قوله وهو) أى تغير مفرده أو ماتغير فيه بناء مفرده وعلى الثانى يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله الاول والثانى الخ أى الاول صاحب التغير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية والا فهى ثمانية لانها اما بزيادة فقط أو بنقص فقط أو بهما معا أو بعدمهما وكل منها اما مع تغيير شكل أولا لكنه أسقط منها قسمان لعدم وجودهما فى كلامهم وهما وجود

سواء كان لمذكر نحو جاء زيد والفتى أم لمؤنث نحو جاءت هند وحبلى (و) الثانى فى (جمع التكسير) سواء كان لمذكر نحو جاء الرجال والاسارى أو لمؤنث نحو جاءت الهنود والعذارى والمراد بجمع التكسير ماتغير فيه بناء مفرده وهو ستة أقسام الاول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل

الزيادة

نحو صنو وصنوان الثاني التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة وتخم الثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسد الرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل ورجال الخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل السادس التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها ترفع بالضمة (و) الموضع الثالث في (جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب والا فقد يكون جمعا لمذكر نحو اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون مكسرا نحو حبليات جمع حبلى (و) الرابع (في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ) يوجب بناءه كنون النسوة نحو يتربصن أو نوني التوكيد نحو ليسجنن وليكونن أو ينقل اعرابه كألف الاثنين نحو يضربان أو واو الجمع نحو يضربون أو ياء المخاطبة نحو تضربين ومثال المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ من ذلك نحو يضرب ويخشى

الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما (قوله نحو صنو وصنوان) الصنو فرع الشجر والصنوان يستعمل مثنى وجمعا ويفرق بتنوين النون في الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين في النون مع كسرها والاعراب بالحروف في المثنى (قوله نحو تخمة) مفرد وتخم جمع (قوله نحو أسد) بفتحتين اسم للحيوان المفترس والجمع أسد بضمتين ويخفف باسكان السين المهملة (قوله نحو غلام وغلمان) أما الزيادة في غلمان فبالالف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد وأما تغير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما (قوله وهو ما جمع الخ) ان أوقعنا ما على مفرد صح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الآتي انه ينصب بالكسرة وان أوقعناها على جمع نافى قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا وأجيب باختيار الثاني وأن المراد ما تحققت جمعيته وحصلت بألف وتاء أي كان لهما دخل في الجمعية فالباء للسببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج بجعل الباء للسببية اذ لا تكون الالف والتاء سببا في الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جعلت الباء للمصاحبة احتيج الى مزيدتين ليخرج قضاة وأبيات فان كلا منهما يصدق عليه انه جمع مع الالف والتاء لكن الف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة وتاء أبيات أصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كأولات أو مفردا كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تفسيره له بما جمع بألف وتاء الخ لان عمومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا (قوله اصطبل) بقطع الهمزة وهو موقف الدابة (قوله حبليات) وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حبلى في الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) أي على السكون كنون النسوة نحو يتربصن أو على الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجنن أو خفيفة نحو ليكونن والكاف في كلام الشارح استقصائية لانحصار موجب

بناء المضارع فيهما واعترض قوله وجب بناءه بأنه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب حمل الشئ في كلام المتن على ما ينقل اعرابه فقط وأجيب بانه ذكره لتنبيه المبتدى على ما عساه يغفل عنه واعلم أن نون النسوة لا تكون الا مباشرة وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرا وهي الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقديرا نحو ولا يصدنك أو منفصلة لفظا وتقديرا نحو لتبلون ولا تتبعان فاماترين والفعل معها معرب (قوله وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون وقوله فتكون علامة للرفع أى على الرفع فاللام بمعنى على أى أمارة عليه على سبيل النيابة (قوله الاول في جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على هذه الظرفية ولا يخفى أن جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أى المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع كالزيدون وعشرون أو ياء ونونا في حالتي النصب والجر كالزيدين وعشرين وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون الا اذا صغر لانه حينئذ يلتحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة أن يكون كل لمذكر عاقل خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها ويختص العلم بأن لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين وتختص الصفة بأن لا تكون من باب افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه فهو لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال معنى العلمية منه لانه حينئذ يصير دالا على معنى متعدد والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته لتنافي مدلول الجمع والعلمية وكذا يقال في العلم اذا ثنى فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتهما فخرج بالمذكر من العلم نحو زينب

(وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين) (في جمع المذكر السالم) الاول نحو جاء الزيدون

وسمى سالما لسلامة بناء المفرد
فيه مع قطع النظر عن زيادة
الواو والنون رفعا والياء والنون
نصبا وجرا (و) الموضع الثانى
(فى الاسماء الخمسة وهى أبوك
وأخوك وحموك وفوك وذو مال)
نحو هذا أبوك وأخوك وحموك
وفوك وذو مال فترفع بالواو نيابة
عن الضمة

ومن الصفة نحو حائض و بالعاقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون و بالخلو من التاء وان استعملت فى غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو حمزة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التى ليست عوضا عن غيرها قيد فى القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق نحره أو مزجيا كسيبويه وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد كأحمر وأسود وشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بنى تميم * حلائل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالافضل فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى وخرج ما كان من باب فعلان فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى أما ندمان من المنادمة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانة وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل أما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوى فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث و بقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم المفعول أى المذكر الخ يندفع الاعتراض على المتن بأن فيه قصورا لانه لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم فى هذا الاعراب وحاصل الجواب أن فى كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء) أى لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو أتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون أتى بها جبرا لما فاته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمعية والذى يجعل المفرد به متغيرا هو الذى يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو (قوله وحموك) بكسر الكاف فانه قريب الزوج الذكر على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة

أى على المشهور وأما الكاف فى البقية فان أضفتها الى مذكر فتحت والا كسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) أى عن التصريح باشتراط الخ (قوله مفردة) فلو ثنيت أو جمعت أعربت اعراب المثنى أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة كذا فى الحاشية والذى فى الحفنى على الاشمونى عن ابن قاسم أنها ان جمعت بالالف والتاء أيضا بأن أريد بها من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لمذكر الا الاب والاخ والحم وان نازع فى جمع الاخير البهوتى (قوله مكبرة) فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو أفردت أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أب ورأيت أبا ومررت بأب (قوله لغير ياء المتكلم) فلو أضيفت اليها أعربت بالحركات المقدرة والذى ذكره الشارح أربعة شروط و يزاد عليها أن تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أبوىّ وأن يكون الفم خاليا من الميم والا أعرب بالحركات الظاهرة وأن تكون ذو بمعنى صاحب فان كانت موصولة فهى مبنية على المشهور وأن تضاف ذو الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذ اضافتها الى غيره نحو أنا الله ذو بكة سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم أو نكرة نحو ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه فانه لا يعامل معاملته والا فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه فى اخراج الصفات كقائم وضارب فانها أسماء أجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف بأسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت أن الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهم اشتراط اضافتها للكاف واضافة ذو الى لفظ مال و يوهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة كما

واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك

في

فى قوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها (قوله وأسقط المصنف الخ) المراد بالاسقاط عدم الذكر أى تركه ولم يأت به (قوله الهن) هو على الصحيح اسم يكنى به عن أسماء الاجناس مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أولا (قوله فى تثنية الاسماء خاصة) اعترض بأن الالف علامة فى المثنى لا فى التثنية التى هى فعل الفاعل وأجيب بان كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهى على معنى من أى فى المثنى من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أى فى الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا محترز له لان غيرها لا يثنى كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تثنية أو الى الاسماء وهو بمعنى خصوصا فهو من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصا بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمر وبه وبالثانى نحو العمرين فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى اعرابه لا منه * ثم اعلم أنه يشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

كذا فى الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد مرت الاشارة الى ذلك فى جمع المذكر ولا يثنى ما ركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب الاضافى من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن

وأسقط المصنف الهن هنا تبعا للفراء والزجاجى لان اعرابه بالحروف لغة قليلة (وأما الالف فتكون علامة للرفع فى تثنية الاسماء خاصة) نحو جاء الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة

تثنية المضاف اليه ولا يثنى مالم يتفق في اللفظ وأما نحو الابوان فمن باب
التغليب ولا مالم يتفق في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز
وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ ولا يثنى مالا ثانى له في الوجود فلا يثنى
الشمس والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز
ولا ما استغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية
سى عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن ولا ما استغنى بملحق المثنى
عن تثنيته فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا أفاده في التصريح
(قوله تضربان بالفوقانية) وهو يصلح للمخاطبين المذكرين نحو أنتما
تضربان يا زيدان والمؤنثين نحو أنتما تضربان يا هندان والتاء فيه للخطاب
ولا تكون الالف فيه الا اسما ويصلح للغائبتين المؤنثتين سواء كانت الالف
اسما نحو الهندان تقومان أو حرفا على لغة أكلونى البراغيث نحو تقومان
الهندان والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففيه أربع صور (قوله ويضربان
بالتحتانية) للغائبين المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان
أو حرفا نحو يضربان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان (قوله
تضربون بالفوقانية) خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو أنتم تضربون
ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة (قوله ويضربون
بالتحتانية) لجمع الذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون
يضربون أو حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان
(قوله المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت
النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه (قوله نحو
تضربين) ولا يكون الا مبدوأ بالتاء الفوقية ولا تكون الياء فيه الا اسما
ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة وان نظر الى أنه
قد يغلب مذكر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام
المؤنث الى حقيقى التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت
النون) أى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله
وللنصب) أى من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله أخت الفتحة) أى
مشاركتها في مطلق التحريك أى التحرك فلا يرد أن وصفها التحرك

(وأما النون فتكون علامة
للرفع في الفعل المضارع اذا
اتصل به ضمير تثنية) وهو الالف
نحو تضربان بالفوقانية ويضربان
بالتحتانية (أو ضمير جمع) لمذكر وهو
الواو نحو تضربون بالفوقانية
ويضربون بالتحتانية (أو ضمير
المؤنثة المخاطبة) وهو الياء
التحتانية نحو تضربين وتسمى
الافعال الخمسة وهى مرفوعة
وعلامة رفعها ثبوت النون
نيابة عن الضمة (وللنصب خمس
علامات الفتحة والالف والكسرة
والياء وحذف النون) قدم
الفتحة لانها الاصل وأعقبها
بالالف لانها تنشأ عنها وثلث
بالكسرة لانها أخت الفتحة
فى التحريك وأعقبها بالياء لانها
بنت الكسرة وختم بحذف
النون

وان

وأن التحريك فعل المتكلم (قوله لبعد المشابهة فيها) أى لضعف المشابهة فى الحذف فالضمير فى قوله فيها راجع للحذف وأنثه لاكتساب مرجعه وهو الحذف التأنيث من المضاف اليه وهو النون فى قوله بحذف النون أو يقال أنث باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعه باعتبار الافراد الشخصية والا فالالف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الا موضع واحد والياء لها موضعان لا ثلاثة واما الجواب بأن المراد بالجمع مافوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجرى فى الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها الا موضع واحد (قوله الاول فى الاسم) تقدم مافيه ولا فرق فى الاسم المفرد بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر أو للمناسبة منصرفا أو غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامى وقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب ولا يخفى اعرابه (قوله فى جمع التكسير) أى الجمع المكسر ويعمم فيه بمثل ماقبله كما أشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله فى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (قوله اذا دخل عليه ناصب) لا حاجة اليه لان الشئ لا ينصب الا بناصب لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره فى نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولى ذكر مثل هذا فى أول الكلام فى قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بأن يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله فى نظائره (قوله مما تقدم فى علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه او ينقل اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لهن أن يكتمن (قوله المتقدمة) أشار به الى أن أل فى الاسماء للعهد الذكرى (قوله وما أشبه ذلك) قد يقال لا فائدة له مع قوله أولا نحو رأيت أباك وأجيب بأن نحو أفاد عدم الحصر فى الذهن وهذا أفاد عدم الحصر فى الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الخ بيان لما من ما أشبه ولا موقع للفظ نحو هنا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها وأجيب بأن ذكرها باعتبار كل

لبعد المشابهة فيها أول كل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب (فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتى (و) الموضع الثانى فى (جمع التكسير) نحو رأيت الزيود والهنود والاسارى والعذارى (و) الموضع الثالث فى (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) مما تقدم فى علامات الرفع نحو لن يضرب ولن يخشى (وأما الالف فتكون علامة للنصب فى الاسماء الخمسة) المتقدمة فى علامات الرفع (نحو رأيت أباك وأخاك) فأباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت حماك وفاك وذا مال

مفعول به وقيل مفعول مطلق
وهو منصوب وعلامة نصبه
الكسرة نيابة عن الفتحة لانه
جمع مؤنث سالم (وأما الياء
فتكون علامة للنصب في
التثنية) نحو رأيت الزيدين
فالزيدين منصوب برأيت وعلامة
نصبه الياء المفتوح ماقبلها
المكسور مابعدها نيابة عن
الفتحة لانه مثنى (و) في (الجمع
المذكر السالم نحو رأيت العمرين
فالعمرين منصوب برأيت وعلامة
نصبه الياء المكسور ماقبلها
المفتوح مابعدها لانه جمع مذكر
سالم وأطلق الجمع لكونه على
حد المثنى فاذا ذكر الجمع مع المثنى
انصرف الى جمع المذكر السالم
لانه أخوه في الاعراب بالحروف
(وأما حذف النون فيكون
علامة للنصب في الافعال)
الخمسة (التي رفعها بثبات
النون) وتقدم أنها كل فعل
مضارع اتصل به ضمير تثنية
نحو لن يفعلا ولن تفعلا أو ضمير
جمع نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا
أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن
تفعلي فهذه منصوبة بلن
وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة

فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت جمال الثمن بقية أخواته وكذا نحو رأيت فالثمن بقية اخواته وهكذا ولو أسقطها وقال من رأيت جمال الخ لكان أحسن (قوله فالسموات مفعول به) أي عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق اي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه في المغني ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا حكمة تأخير الاعراب عن حكاية القول الثاني وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاريان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا للنصب على الجر كما فعلوا ذلك في أصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالاصل ولم يعربوه بالحروف كأصله لانه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب بخلاف أصله واعلم أيضا أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح الالفية

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله في التثنية) أي المثنى (قوله وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم وقوله لكونه على حد المثنى أي طريقته في الاعراب بالحروف وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للاضافة (قوله لانه الخ) أي لاجل أن المثنى شريك جمع المذكر السالم في الاعراب بالحروف (قوله بثبات النون) أي بالنون الثابتة (قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه تسمح لان الذي تقدم قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية الخ ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك (قوله

وللخفض) اللام بمعنى على (قوله لانها أخت الكسرة فى التحريك)
أى مشاركتها فى التحرك فأطلق التحريك على التحرك من اطلاق السبب
على المسبب (قوله مواضع تخصها) الجمع باعتبار الافراد الشخصية
والا فالفتحة ليس لها الا موضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف (قوله
المنصرف) أى حقيقة كزيد أو حكما وهو غير المنصرف اذا أضيف أو اقترن
بأل بناء على انه باق على منعه من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد
أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة كررت بالقاضى والفتى وغلامى (قوله
وهو الاسم المتمكن الامكن) يحتمل انه تعريف للمنصرف من حيث هو
سواء كان مفردا أو جمع تكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف
ويكون تعريفا بالاعم ان لم يحمل الاسم فى التعريف على المفرد وقد أجازه
المتقدمون لانه يستفاد به التمييز فى الجملة والاسم المتمكن هو العارى عن
شبه الحرف فلم يبن والامكن الزائد فى التمكن وهو العارى عن شبه الفعل
فلم يمنع من الصرف واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم
المعرب المنصرف ومتمكن غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن
ولا أمكن وهو المبنى كالمضمرات وأسماء الاستفهام (قوله لدخول
تنوين الصرف عليه) الاولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له لان
الدخول يكون فى الاول والتنوين فى الآخر واضافة تنوين الى الصرف
من اضافة المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وماذكره من أن
الصرف هو التنوين أى تنوين التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين
التمكين هو مذهب المحققين الذى أشار اليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم امكنا

وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكين والعوض
والمقابلة صرف (قوله وجمع التكسير المنصرف) أى حقيقة كما مثل
الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت فى مساجدكم
أو مقرونا بأل نحو وأنتم عاكفون فى المساجد بناء على ما تقدم فى المفرد
هذا ولم يقل المصنف فى الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه
أخصر لزيادة الايضاح للمبتدئ لانه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما

(وللخفض ثلاث علامات
الكسرة والياء والفتحة) بدأ
بالكسرة لانها الاصل وثنى بالياء
لانها بنتها وختم بالفتحة لانها
أخت الكسرة فى التحريك
ولكل من هذه العلامات الثلاث
مواضع تخصها (فأما الكسرة
فتكون علامة للخفض فى ثلاثة
مواضع) الاول (فى الاسم
المفرد المنصرف) وهو الاسم
المتمكن الامكن نحو مررت
بزيد وسمى منصرفا لدخول
تنوين الصرف عليه وهو المسمى
بتنوين التمكين (و) الثانى فى
(جمع التكسير المنصرف) نحو
مررت بزيود وهنود

وسيأتى أنّ غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث فى (جمع المؤنث السالم) ولا يكون الامنصرفا نحو مررت بالهندات اذالم يكن علما فان كان علما جاز فيه الصرف وعدمه (وأمّا الياء فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الاوّل (فى الاسماء الخمسة) المعتلة المضافة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فهذه مخفوضة بالياء الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة (و) الثانى (فى التثنية) مطلقا نحو مررت بالزيدين والهندين فالزيدين والهندين مخفوضان بالباء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نيابة عن الكسرة (و) الثالث فى (الجمع) السالم للمذكر نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض بالباء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها نيابة عن الكسرة (وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض فى الاسم الذى لاينصرف)

(قوله وسيأتى أنّ غير المنصرف) أى من النوعين المفرد وجمع التكسير (قوله ولا يكون الامنصرفا) ولذا لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله (قوله اذالم يكن علما) هذا قيد فى قوله ولا يكون الامنصرفا ولقائل أن يقول لاضرورة الى هذا القيد لانّ ماجعل علما صار مفردا والكلام فى الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علما الخ) نحو عرفات علما لموضع الوقوف وأذرعات قرية من قرى الشام واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة لا للصرف بعد التسمية وهذه هى اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فقط فالاوّل راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا أنه مشبه له فى الصورة فقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمى به مذكر كأن سمى رجل بمسلمات انهم يصرفونه وقد روى باللغات الثلاث قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى

(قوله المعتلة) أى التى آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لئلا يرد عليه فوه فانّ آخره حال الافراد هاء اذ أصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه والخليل وبضمها عند الفرّاء وعلى كلا القولين هو باسكان الواو (قوله المضافة) أى الى غير ياء المتكلم (قوله فى التثنية مطلقا) أى سواء كان لمذكر أو لمؤنث (قوله السالم للمذكر) أى فأل فى الجمع للعهد الذكرى والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مرّ (قوله فى الاسم الذى لاينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب أو مقدره وضابطه انه المشابه للفعل فى اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احداهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى او علة فرعية تقوم مقام

علتين

علتين وذلك ان الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما ترجع الى اللفظ وهى اشتقاقه لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا فى الحاشية ومثله فى حاشيته على الاشمونى وتعقبه سم نقلا عن العلامة الدنوشرى حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفاعل فى الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا شابهه الاسم فى اشتماله على مطلق علتين الخ وليس المراد فى اشتماله على عين العلتين اللتين فى الفعل منع منه شيآن ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هند اذا صرف مع أن فيه الفرعيتين أى لانهما ليستا بمعتبرتين لانتفاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتى فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو أجيمال بالجيم تصغير أجمال جمع جمل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ أو كانتا من جهة المعنى فقط نحو حائض وطامث فنى كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا التنوين لانه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولى صيغة منتهى الجموع والثانية التأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالف المقصورة أو الممدودة وتأنيث بالتاء الظاهرة وتأنيث معنوى كما سيأتى والثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلية المضمر والمبهم هنا لكونهما مبنيين والكلام فى المعربات ولجعل ذى الاضافة أو اللام غير المنصرف فى حكم المنصرف والرابعة العجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل بالمنع بمفرده وهو شيآن صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث المقصورة

أو الممدودة أمّا وجه قيام الأول مقام علتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأمّا وجه قيام الثاني مقامهما فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حمر ولا في حبلى حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهي من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية والذي في الحفني على الاشمونى أنّ التأنيث بمنزلة علة ترجع الى اللفظ ولزوم علامته علة ترجع الى المعنى وانّ منها ما لا يستقل بالمنع بل لا بدّ من علة ثانية معه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما يمنع مع العلمية ضرورة أنّ الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافى مدلولهما فانّ مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كأحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وعثمان وثلاثة أخرى وهي العجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب اذا علمت ذلك علمت أنّ تسمية كل واحدة من هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز اذ كل واحدة جزء علة فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد أشار الشارح لمعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أى الاسم الذى لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين ما كان الخ أى هو الذى وجد على وزن صيغة أى هيئة منتهى أى أقصى الجموع أى الذى لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلا كلب يجمع على أكلب ثم يجمع أكلب على أكالب وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على أناعيم وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك فهما على صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا لا يمكن أن يجمع جمع تكسير لا ينافى امكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع

وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو مررت بمساجد ومصابيح

جمع تكسير بعد هذه الصيغة التى هو عليها وان جمع جمع سلامة على صواحبات وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارا فى دعوى أن صيغة صواحب مثلا بلغت أقصى صيغة الجموع مع انه قد بقى من الصيغ صواحبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح ولا فرق بين أن يكون أوله ميما كما مثل أو غيرها كصوامع وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الاولى نحو جوار أولا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الاولى ونحو بخاتى جمع بختى من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تدانى وتوانى فانهما مفردان مصدران لتدانى وتوانى وبقولنا أوسطها ساكن خرج طواعية وكراهية وهما خارجان بالجمع أيضا لانهما مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجها باشتراط أن لا يكون فى آخر هذا الجمع تاء التأنيث وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقى منها أن لا تلحقه ياء النسبة فى الجمعية فخرج نحو ظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالاظفار فهو مصروف لان الياء فيه للنسبة تحقيقا وخرج نحو حوارى بالحاء المهملة والراء بعد الالف وهو الناصر وحوالى وهى المحتال فكل منهما مصروف لان الياء فيه ملحقة بياء النسب لانه سمع من العرب مصروفا فقدر فيه الا تسلب وان لم يكن منسوبا حقيقة (قوله أو كان مختوما بألف التأنيث الممدودة الخ) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هى الالف التى بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هى همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز لان الممدود ماقبلها الاهى وهى تمنع مطلقا سواء كانت فى علم كزكرياء أو نكرة كصحراء أو صفة كحمراء أو جمع كأصدقاء جمع صديق وصلحاء جمع صالح وأعزاء جمع عزيز وألف التأنيث المقصورة هى ألف لينة مفردة سواء كانت فى علم كرضوى اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكرى او صفة كحبلى أو جمع كرضى وجرحى (قوله اوكان فيه العلمية والتركيب)

أو كان مختوما بألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى أو كان فيه العلمية والتركيب المزجى نحو معديكرب

هذا شروع فيما فيه علتان والعلمية ككون الاسم علما لمذكر أو مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه من جنس عددياً ولا مختوماً بويه فخرج المركب الاضافى فانه يجرى على جزئه الثانى بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وأبى هريرة وأما جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث لفظاً أو تقديرا وخرج المركب الاسنادى نحو شاب قرناها وتأبط شرا فانه مبنى محكى على حالته قبل العلمية فلم يكن له حظ فى منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل لقائل أن يقول الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت أجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعراباً تقديرياً لاستثقال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديرا لا من المبنيات واذا كان كذلك فينبغى أن يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه لان عدم ظهور الاعراب لا ينافى الانصراف وعدمه كما فى عصا وحبلى وموسى ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه وخرج أيضا المركب التقييدى مطلقا الوصفى وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان قام زيد علما وخرج أيضا المركب العددى كخمسة عشر فانه مبنى على فتح الجزأين الا اثنى عشر واثنتى عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثانى مبنى على الفتح وخرج المزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار الشارح الى هذه الشروط بالمثال فى قوله نحو معديكرب أى وحضرموت وبعلبك فيرفع الجزء الثانى بالضمة وينصب ويجر بالفتحة بلا تنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون كمثال الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف أيضا والبناء (قوله أو العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا أما المعنوى فهو أن يكون اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا فى الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيا كزينب علم امرأة أو مذكرا حقيقيا كالمثال علم رجل أو يكون فى الاصل لمذكر ثم جعل علما لمؤنث كزيد علم امرأة وهذا التأنيث انما يكون بتاء مقدرة لظهورها

أو العلمية والتأنيث نحو زينب وفاطمة

في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحد من أمور أربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزينب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث واما تحرك الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه أعجميا كجور بضم الجيم وحمص اسمي بلدين واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيبويه وأما التأنيث اللفظي فهو أن يكون اللفظ ملحقا بآخره علامة التأنيث سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وان كان الثاني معنويا أيضا ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة لفظي معنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلحة وحمزة علمي رجلين معنوي فقط كزينب وسعاد علمي امرأتين وهذا ظاهر او علمي رجلين نظرا للاصل وقد أشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

والعلمية والعجمة نحو ابراهيم

(قوله أو العلمية والعجمة) العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية أن يكون ما هي فيه علما في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علما في أول استعمال العرب وبه جزم الرضي وقال ألا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم ينصرف فيه فصار غير منصرف وشرطها أيضا عند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضي والمتأخرون وأما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط أحد أمرين اما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الاشموني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال أحدها أن العجمة لا أثر لها فيه

مطلقا وهو الصحيح الثانى أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب * واعلم أن أسماء الانبياء وكذا الملائكة أعجمية الا أربعة من كل منظومة فى قوله

هود شعيب صالح محمد * أوضاعها فى العجم ليست توجد
رضوان مالك نكير منكر * أمثالها فى الحكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذا أسماء جميع الانبياء لا تنصرف الاسبعة منظومة فى قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

(قوله أو العلمية ووزن الفعل) أى وزن مختص فى لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى أن الواضع وضعه أصالة للفعل ولم يوجد فى الاسماء العربية من غير شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمر بتشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم نبت يصبغ به معروف فعجمى فلا يضر فى اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والا بأن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكى وأما دئل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم انا قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه أن يكون فى أول الاسم الذى على وزن الفعل حرف زائد كما يزاد فى اول المضارع اى حرف من احرف المضارعة الاربعة نحو احمد ونحمد وتغلب ويشكر أعلاما لاشخاص معينة فهى ممنوعة من الصرف لانها مبدوأة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن فى اصل الاسم وههنا كلام نفيس فانظره فى الحاشية (قوله او العلمية وزيادة الالف والنون) اى زيادتهما على حروف الكلم الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما اصليان كستعان او احدهما كتبيان واذا تجاذب الكلمة أصلان أصل يقتضى الزيادة وأصل يقتضى عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شيطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس او الحسن وعفان

أو العلمية ووزن الفعل نحو أحمد
أو العلمية وزيادة الالف والنون
نحو عثمان

أو العلمية والعدل نحو عمر أو كان فيه الوصف ووزن الفعل نحو أفضل أو الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث

من العفة او العفونة (قوله او العلمية والعدل نحو عمر) العدل فى اللغة له معان منها نقيض الجور وفى الاصطلاح تحوّل الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفى المشتق منه فضارب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير للاعلال كمقام فان أصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو الى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدلت ألفا فصار مقام فهذا لا يقال له عدل عندهم لان التغير للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الالحاق بجعفر ثم ان العدل نوعان تحقيقى وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى وهو الذى لا يدل عليه الا منع الصرف فالتحقيقى يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلمية نحو عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل انه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر (قوله أو الوصف والعدل) تقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى لان تقدير كلامه أو وجد فى الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان الوصف اسم كما مر فكيف يوجد فى الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع علة أخرى الاصالة أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفى أولا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك

وألغين عارض الوصفيه * كاربع وعارض الاسميه

(قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة

ورباع معدول عن اربعة أربعة ومثلها مثلث ومربع لان كلا منهما معدول عن مكرر فان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكريره وحيث لم يتعدد اللفظ علم انه معدول عن مكرر واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار ومعشر هل جاء أم لا والصواب مجيئه (قوله أو الوصف وزيادة الالف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصالة وأما الالف والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنث ماهما فيه على وزن فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط وجود فعلى فى مؤنثه ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الاول يمنع من الصرف لانتفاء فعلانة الذى هو شرط فى منع الصرف وعلى الثانى يصرف لعدم وجود فعلى الذى هو شرط ومن ثم اختلفوا فى رحمن اذا تجرد من أل والراجح المنع بناء على الاول (قوله فهذه كلها) أى الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو تل أل) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون فى المساجد أو موصولة كقوله

ما أنت باليقظان ناظره اذا * نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومثلها أم فى لغة حمير كقوله

الان شمت من نجد بريقا تألقا * تبيت بليل ام أرمد اعتادا ولقا

ثم اعلم أن فيما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال أحدها أن يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا ثانيها أن يكون منصرفا مطلقا ثالثها التفصيل وهو انه ان زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وبعثماننا فان العلمية زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم (قوله والجزم) هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة ضد الحركة واصطلاحا ماذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ماذكره الشارح أيضا (قوله سقوط حرف العلة) أى من الفعل المعتل وقوله أو النون أى من الامثلة الخمسة وقوله للجازم أى لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة

ورباع أو الوصف وزيادة الالف والنون كسكران ولها شروط فهذه كلها تطلب من المطولات تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة مالم تضف أو تل أل فانها حينئذ تخفض بالكسرة على الاصل نحو مررت بأفضلكم وبالافضل (والجزم علامتان السكون) وهو حذف الحركة (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أو النون للجازم

كما ذكره الشارح كان المناسب أن يقول المتن والجزم علامة الحذف
ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف حرف العلة
وحذف النون قلت انه أراد التصريح بالمقصود فان قلت العلامتان
المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة أو الحرف والجزم هو
ذلك فقد جعل الشئ علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال
ساقط أما على أن الاعراب معنوى فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف
لان الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وأما على أن
الاعراب لفظى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فى الخط) أى منه وقوله
تبعا حال من الواو أى حالة كونها تابعة (قوله لالتقاء الساكنين) علة
لحذفها فى اللفظ وفى بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين وعليها كتب
الشيخ النبتيتى حيث قال أى ليس حذفها فى الخط لدفع التقاء أى اجتماع
الساكنين وان كان حذفها فى اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو لتبلون
فان النون حذفت لتوالى النونات) الاصل لتبلوون بواوين ونون خفيفة
بوزن ترجعون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الاولى التى هى لام الفعل لالتقاء الساكنين وانما لم تحذف واو الضمير لانها
نائب الفاعل فهى عمدة وكلمة بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة وحذف الجزء
أولى من حذف الكلمة فصار لتبلون فأدخلت نون التوكيد المشددة وهى
بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالى النونات
ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو
لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقها فقيل
لتبلونّ ولم تحذف النون لفوات الغرض الذى جىء بها لاجله وهو التوكيد
واعراب هذا الفعل أن تقول اللام موطئة للقسم وتبلونّ فعل جماعة
الذكور المخاطبين مبنى للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة
لتوالى الامثال والواو نائب الفاعل فى محل رفع والنون للتوكيد فان قلت
قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع قلت
لما كان فيهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلونّ
فان الاولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة والثقل

واحترزت بقولى الجازم من نحو
سندع الزبانية لان الواو حذفت
فى الخط تبعا لحذفها فى اللفظ
لالتقاء الساكنين ومن نحو
لتبلونّ فان النون حذفت
لتوالى النونات

ولكل من السكون والحذف مواضع تختص به (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) اذا دخل عليه جازم

ولم يتصل بآخره شئ نحو لم يضرب فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح الآخر مالم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) في موضعين الاول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما كان في آخره حرف علة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبله دليل عليها والمحذوف من يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (و) الموضع الثاني (في الافعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لم يضربا ولم تضربا أو ضمير جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربي فهذه الافعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون

(فصل)

انما يحصل بالزوائد (قوله مواضع) جمع موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يرد أن السكون ليس له الا موضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم نظيره أو أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على السكون (قوله ولم يتصل بآخره شئ) أي يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من نون النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنواني حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم (قوله مالم يكن في آخره ألف الخ) لو أسقط في لكان أولى وأظهر لان اثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على اثباتها أن يكون الشئ ظرفا لنفسه ويجرى ذلك في أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أي أصلي فان كان غير أصلي بأن كان بدلا من همزة كيقرا من القراءة ويقرى من اقراء الضيوف ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله الشارح في شرح الازهرية (قوله وعلامة جزمها حذف حرف العلة) وذلك لان الجازم لما دخل ووجد الآخر ساكنا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الآخر اضعفه شبيها بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة أو التوكيد وجب بقاء حرف العلة نحو لم يخشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الاولى اسقاط كل لانها للافراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها لبيان الاطراد أي التنصيص على كل فرد فرد

(فصل)

هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنهما وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للاصل كما قاله الشبراملسي والا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها

فى ذكر حاصل ما تقدم من أول باب
علامات الاعراب الى هنا تمرينا
للمبتدى على عادة المتقدمين
رحمهم الله تعالى أجمعين وحاصله
أن يقال (المعربات قسمان
قسم يعرب بالحركات) الثلاث
الضمة والفتحة والكسرة
أو بالسكون (وقسم يعرب
بالحروف) الاربعة الالف والواو
والياء والنون أو بالحذف (فالذى
يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة
أنواع) نوع من الافعال وثلاثة
من الاسماء

الاصلى فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فى ذكر) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محصول أى محصل الكلام الطويل المتقدم (قوله من أول باب علامات الاعراب الى هنا) من فيه للبيان أى الذى هو أول علامات الاعراب ممتدا الى هنا ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم سرت من البصرة اذ السير ثابت فى المبدا دون الذكر هنا وأشرت بقولى ممتدا الى هنا الى أن الى متعلقة بمحذوف كما أشار اليه بعضهم (قوله تمرينا) مفعول لاجله أى ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدى أى تكرير التعليم له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال التكرير معيب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق بمحذوف حال من ذكر أى حالة كونه جاريا على الخ وهذا جواب عما يقال هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبوق به (قوله وحاصله) أى ما تقدم (قوله المعربات قسمان) مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع أن الخبر عين المبتدا امّا لان المراد بالمعربات الجنس الصادق باثنين فال فيه للجنس والقاعدة أن أل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم والمثنى فى معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظرا للمعنى على حد فاذا هم فريقان يختصمون والحاصل انه لابد من التأويل فى المعربات ليوافق قسمان أو عكسه والمراد جنس المعربات من حيث هى لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحركات) أى وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل فى المعرب بالحركات (قوله أو بالسكون) لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أى وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل (قوله أو بالحذف) أى حذف أحد الاحرف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب ولفظ أنواع زائد للتوكيد وللمبادرة الى بيان أن المراد بقوله أربعة الانواع لا الافراد لان الافراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل

فأنواع الاسماء الثلاثة (الاسم المفرد) نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وجمع التكسير) نحو جاء الرجال ورأيت الرجال ومررت بالرجال (وجمع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الافعال (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شيء) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (وكلها) أى مجموع الانواع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام فى بعضها أى مجموعها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومؤمنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل (وخرج عن ذلك الاصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة) نحو رأيت الهندات وكان حقه أن ينصب بالفتحة (والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو مررت بأحمد ومساجد وكان حقه أن يخفض بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر

حيث لم يكتف بقوله فالذى يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل (قوله الاسم المفرد وجمع التكسير) أى الا ما ألحق منهما بالمثنى وجمع المذكر السالم ككلا وكلتا فانه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى فى اعرابه ان أضيف لمضمر وكسنين وبابه فانه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم فى اعرابه (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى ولذا قال الشارح أى مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وانما كان من الكل المجموعى للتخلف عن الحكم المذكور فى بعض الافراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من الكل المجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنى من أول الامر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل الجميعى لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها قال العلامة الشنوانى بل يصح أن يراد الجميع مطلقا ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح لان المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل الكل الجميعى لان المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الاصل (قوله هذا) أى المذكور من كون مجموع الانواع الاربعة ترفع بالضمة الخ هو الاصل فى المعربات (قوله جمع المؤنث السالم) أى ما يصدق عليه لا نفسه أى لفظ جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لا نفسه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لانه ليس فيه شيء من موانع الصرف والمراد ما لم يضف أو يدخله أل [illegible] فلا تغفل (قوله المعتل الآخر) أى ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى ونحوها نظير ما مر ان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفى قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل أن المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره فهو أعم مطلقا

من



من المعتل عند النحاة فيجتمعان في نحو يخشى ويدعو ويرمي وينفرد المعتل عند الصرفيين في نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم أنه ينصب بفتحة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء فان قلت لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره كما أن الجزم كذلك كما حملوا نصب الافعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون قلت أجيب بأنه انما كان ذلك في الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها بخلاف ماهنا فأعرب نصبا بحركة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء على الاصل (قوله التثنية وجمع المذكر السالم) أي مايصدقان عليه نظير مامر لا لفظهما لان لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع (قوله والاسماء الخمسة) أي ماتصدق عليه لاهي نفسها كما مر أي تعرب بالحروف في احدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الاتمام وفيها لغتان القصر وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف أحرف العلة والاعراب بالحركات الظاهرة على ماقبلها كما هو مبسوط في المطولات (قوله والافعال الخمسة) أي ماتصدق عليه كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فتزيد على ذلك كما سبق (قوله فأما التثنية) مصدر أريد به اسم المفعول أي المثنى كما سبق وقال بعضهم انه في الاصل مصدر نقل الى الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة والحاصل أن اطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة اما مجاز أو حقيقة عرفية (قوله فترفع بالالف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها الزامه الالف واعرابه كالمقصور وعليه لا وتران في ليلة وان هذان لساحران ومن العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمي به أي المثنى جاز اعرابه كأصله واعرابه اعراب مالا ينصرف مع لزوم الالف

يجزم بحذف آخره) نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم وكان حقه أن يجزم بالسكون (والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضا ثلاثة من الاسماء ونوع من الافعال فأنواع الاسماء الثلاثة (التثنية) نحو الزيدان (وجمع المذكر السالم) نحو الزيدون (والاسماء الخمسة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (و) نوع الافعال (الافعال الخمسة وهي يفعلان) بالياء المثناة تحت (وتفعلان) بالمثناة فوق (ويفعلون) بالمثناة تحت (وتفعلون) بالمثناة فوق (وتفعلين) بالمثناة فوق لا غير (فأما التثنية) بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على اسم المفعول (فترفع بالالف) نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين



(وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب ويخفض بالياء) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (وتنصب بالالف) نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال (وتخفض بالياء) نحو نظرت الى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال (وأما الافعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون نحو لن يفعلا ولم تفعلا ولن يفعلوا ولم تفعلوا وان تفعلي ولم تفعلي وحاصل علامات الاعراب عشرة أشياء الحركات الثلاث والسكون والاحرف الثلاثة وحذفها للجازم والنون وحذفها للناصب والجازم

(باب الافعال)

كعمران (قوله وأما جمع المذكر السالم الخ) ولو سمي به أو بما ألحق به جاز اعرابه كأصله واعرابه كحين في لزوم الياء وظهور حركات الاعراب على النون مع التنوين ما لم يكن أعجميا والا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف كقنسرين وجاز الحاقه بهرون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة وجاز اعرابه كهرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الاخير هل الاعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو وفي الشيخ خالد على التوضيح أن هذا نظير من يلزم المثنى الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادي (قوله فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو المصطفون والاعلون (قوله المكسور ما قبلها) أي لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار فان أصله المصطفيين تحركت الياء الاولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلا عليها (قوله وأما الاسماء الخمسة فترفع الخ) أي في احدى لغاتها الى آخر ما مر (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرئ قالوا ساحران تظاهرا أي تتظاهران فأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * شعرك بالعنبر والمسك الذكي

ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حملا على أصلها الذي هو الضمة فانها حذفت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ولا يأمركم باسكان الراء واذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام وجاز الحذف والمحذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع وأكثر المتأخرين على انه نون الوقاية (قوله علامات الاعراب) الاضافة بمعنى اللام على أن الاعراب معنوي وبيانية على انه لفظي

(باب الافعال)

أي هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق

الافعال

الافعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من أن التعريف يفاد بالمثال (قوله الاصطلاحية) أى لا الافعال اللغوية التى هى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك لانها لا تنحصر فى ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم الى ثلاثة لان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحتج المتن الى التصريح بهذا القيد فأل فيه للعهد الذهنى بخلافها فى قوله الافعال ثلاثة الخ فانها للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الافعال لا صيغها لانها لا تنحصر فى ثلاثة أى بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أى بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان الاخصر أن يعبر المتن بالمفرد الذى هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان للمبتدى ولاجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاخصر أن يقول وهى ثلاثة (قوله لا رابع لها) أخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كان منحصرا فيما بعده فالمعنى الافعال منحصرة فى ثلاثة كما أنها اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الاجهورى

مبتدأ بلام جنس عرّفا * منحصر فى مخبر به وفا
وان عرى عنها وعرّف الخبر * باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل الحصر فى ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلفظ به عن وقوعه فهو الماضى أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلفظ به على الفعل فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضى بقوله انما أمره اذا أراد وهو ماض ثم أن يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو ما دل الخ) هذا حد لخصوص الماضى وسيأتى حد خصوص المضارع والامر وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره فى باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ)

(الافعال) جمع الاصطلاحية فعل وهى (ثلاثة) لا رابع لها (ماض) وهو ما دل على حدث مقترن

أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين فى المعنى الوضعى اهـ أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض أى أن الحدث والزمان اصطحبا فى الوضع لهما فحينئذ ساوى قول بعضهم مادل على حدث وزمان كما يأتى فلا يعترض بانه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل انتهى محشى ملخصا (أقول) قوله بأن يكون جزء معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضى ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله أى فعل فهم منه حدث مقترن الخ واذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن يقول أى دل دلالة مطابقية لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أى المصطحب معه فى الوضع دلالة على تمام المعنى فهى مطابقية لا على جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هى الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوى فى حاشية اليمانى ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد بالماضى اللغوى فلا دور فى التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بلم أو لما لأنا نقول ان دلالته على الزمان الماضى عارضة نشأت من لم أو لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو بأصل الوضع (قوله وقبل تاء التأنيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يرد أنها تحرك لعارض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضى لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا أجيب بأن تلك الافعال تقبل بالنظر الى أصلها لكن طرأ لها انها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع الى ما وهى بمعنى شئ عظيم وفى فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتى فى الاستثناء من أنه ضمير يرجع الى البعض

المفهوم

بزمان ماض وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضربت (ومضارع)

المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهي لا تغير والعبرة بأصل الوضع فقوله وقيل أي بحسب الوضع (قوله أي مشابه) أشار به الى وجه تسميته بالمضارع يعني أنه سمي مضارعا من المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة في الابهام والتخصيص فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو ان زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا لضارب وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه (قوله وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع الخ انتهى محشي ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا لان الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوي بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع المنفي بلم نحو لم يضرب فيكون التعريف غير جامع لان دلالته على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما أن الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين الباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالي تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة أخرى فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد فقول الشارح مقترن بأحد الخ أي بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح (قوله زماني الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولأجل ذلك يقال زيد يصلي الآن مع

أي مشابه وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال

أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف أيضا بأنه المقارن وجود
لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال
لان وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل أن
الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لان
طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا وإذا عرفت
ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح لما علمت ولان الزمان لا يستقر
غمضة عين كذا قال البيتيتي وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لان طرف
الزمان الخ يتأمل مع قوله انه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل انتهى
والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أي الآتي (قوله
وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه
وأثرها على غيرها لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجا بتغيير معناه الى الماضي
حتى صارت كجزئه (قوله وأمر) هو لغة نقيض النهي وجمعه أمور
واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله ما دل على طلب الخ) أي فعل دل
بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف
أي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل
فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالاباحة والتهديد
(قوله وقبل ياء المخاطبة) أي ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه
والجمهور أي وقبل نون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته
بحسب الوضع ويقبل الياء المذكورة نحو اضربي ويقبل نون التوكيد
بقسميها نحو اضربن واضربنّ فخرج بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله
وتجاهدون في سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو
بمعنى آمنوا وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم
ذنوبكم الخ فليست دلالته على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو
لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه
بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج
بقولنا ما دل على طلب ما قبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب
وذلك المضارع نحو أنت تقومين وخرج به أيضا أفعل في التعجب لانه لا يدل

وقبل لم نحو لم يضرب (وأمر) وهو ما دل على طلب حدث في زمان الاستقبال وقبل ياء المخاطبة نحو اضربي فهذه حقيقة الافعال الثلاثة (نحو ضرب ويضرب واضرب)

قوله وجمعه أمور المناسب لقوله نقيض النهي أن يقول وجمعه أوامر اه مصححه

على

وأما أحكامها (فالماضي مفتوح الآخر أبدا) على الأصل نحو ضرب ودحرج وانطلق واستخرج مالم يتصل به ضمير رفع متحرك

على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض أتى به على صورة الامر كما هو مقرر في محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك ونزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا النون وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل الياء ولا النون وان دل على الطلب ثم ان اخراج نحو دراك وضربا بهذا القيد محتاج اليه ان فسرت ما في كلام الشارح بلفظ أما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم أن الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بانه حال فزمانه مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه لان المقصود حصول مالم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله أي أدم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالي بناء على أن الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله فالماضي مفتوح الآخر) أي مبني على فتح آخره وقوله أبدا أي في جميع أحواله أما البناء فلانه الاصل في الافعال فلا يسئل عن علته وانما يسئل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول انه أي الماضي أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما فبني على حركة لان الحركة أقرب الى الاعراب من السكون وجواب الثاني أنه بني على الفتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقيلان وبناء الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما بني عليه على قولين قول بالتفصيل وهو أنه ان اتصلت به واو الجماعة بني على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كضربت والا بني على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر أحواله لكن الفتح اما ظاهر كضرب أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله وسيأتي ما فيه ومن المبني على الفتح الظاهر ضربا بناء على أن فتحة الباء هي الأصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون من المبني على فتح مقدر (قوله مالم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربه

وضربنا وضربك وبالمتحرك الساكن ماعدا الواو نحو ضربا وضربنا وهاء على
الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من
الاستثناء وهو ماذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام فى شرح
الشذور ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ماذهب اليه آخرون
ويؤيده تعبيره بيسكن دون أن يقول فيبنى على السكون أفاده المحشى نقلا
عن الشنوانى (أقول) وسيأتى أن هذا الاحتمال الثانى بعيد من كلام
الشارح فى نظير هذا فيكون فى هذا أيضا كذلك وانما سكن آخره عند
اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى فى نحو ضربت وحمل نحو استخرجت
طردا للباب عليه أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير
الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة (قوله ومالم
يتصل به واو الجمع فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء
وهو ماذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر
وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب اخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول
بعضهم ان الضم لايدخل الفعل لثقله أفاده فى الحاشية نقلا عن الشنوانى
مع زيادة من النبتيتى (أقول) ان قوله على خلاف الاصل معناه أن بناءه على
الضم خلاف الاصل فى البناء لان الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال
فى الخلاصة * والاصل فى المبنى أن يسكنا * وهذا يشعر بأن بناءه على الضم
حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا فى الاحتمال الاول كما
هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان
كذلك فينبغى حمله عليه هنا وفيما تقدم فى قوله فانه يسكن لاجل أن يكون
كلامه على وتيرة واحدة فتأمل بانصاف (قوله عند الكسائى) انما
حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائى لكونه عبر بالجزم الذى هو
من ألقاب الاعراب فلا يناسب ذلك الا مذهب من يقول انه معرب وهو
الكسائى ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله
على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف وهو أداة
التشبيه تنبيها على المبالغة والاصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم
انه يعامل معاملة المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة

فانه يسكن نحو ضربت
ومالم يتصل به واو الجمع فانه يضم
على خلاف الاصل نحو ضربوا
(والامر مجزوم أبدا) عند
الكسائى بلام الامر مقدرة
فأصل اضرب عنده لتضرب
حذفت اللام

وخص

وخص الشارح الكسائي بالذكر مع أن هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لانه امام أهل الكوفة (قوله تخفيفا) أي لتخفيف النطق به (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أي الصحيح الآخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج اليها) بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الضاد في يضرب ساكنة فيؤتى بها توصلا للنطق بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه أيسر من اجتلاب همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع أما اذا لم يحتج الى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيدحرج ويتعلم ويقاتل وغير ذلك والعبرة في كونه متحركا باللفظ لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتبيع فان أصلهما تقوم وتبيع لم يؤت بالهمزة فتقول قم وبع (قوله مبني على السكون) أي على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون فلا يسئل عن علتهما ولا فرق بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقديري نحو كف وغض واشتد واضرب الرجل ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا فان باشرته كذلك بني على الفتح وما لم تباشره نون النسوة فان باشرته بني على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيبويه مبني على ما يجزم به مضارعه ما لم تتصل به نون النسوة والا فبني على السكون أو نون التوكيد والا فبني على الفتح كالمضارع فيهما لكان أخصر وأشمل (قوله وعلى حذف الآخر ان كان معتلا) مقيد بما اذا لم يتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بعد بقوله أو على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو أنه مع الأولى يبنى على السكون نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين ومع الثانية يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله المنصور) أي المرضي المقوي على غيره (قوله الزوائد الاربع) الزوائد جمع زائدة لا زائد بدليل احدى والاربع بلا تاء أفاده المحشي لكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووي عن النحاة من أن زيادة التاء للمذكر

تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها وعند سيبويه الامر مبني على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب وعلى حذف الآخر ان كان معتلا نحو اخش واغز وارم أو على حذف النون ان كان مسندا لضمير تثنية نحو اضربا أو ضمير جمع نحو اضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو اضربي وهذا هو المذهب المنصور (والمضارع ما كان في أوله احدى الزوائد الاربع) المسماة

وتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أما اذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال أنه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بانصاف وانما سميت زوائد لان حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أي المشابهة من اضافة السبب الى المسبب أي الاحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله حروف قولك أنيت) أقحم الشارح لفظة حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف انيت لا معناه والقول بمعنى المقول وأنيت بدل منه أو عطف بيان والمعنى يجمعها حروف مقولك انيت وآثر المتن انيت على غيره كنأيت ونأتي لما في الذي ذكره من التفاؤل فان انيت بمعنى أدركت ولما في نأيت من التشاؤم فانه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخلة في أول الماضي نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا وهي الحناء وحاصل الجواب أن هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقييدها بما ذكر اتكالا على الموقف لان المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الاولى للمتكلم وغيره والمراد من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أي العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد أن نمن أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعمالها

بأحرف المضارعة (يجمعها) حروف (قولك أنيت) بمعنى أدركت وحروف أنيت الهمزة بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم والنون بشرط أن تكون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم

في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد (قوله نرجس) النرجس زهر البصل ق ل (قوله للغائب) أي لغيبته حقيقة نحو يقوم زيد أو مجازا نحو قد يعلم الله (قوله يرنأ) بالفتح مهموز يقال يرنأت الشيب اذا خضبته باليرنأ أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم والغيبة والحضور (قوله المجرد من النونين) أي المعرى من النون الموضوعة للاناث وان استعملت في غيرهن كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

ومن نون التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا بألف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان أو بواو الجماعة كقوله تعالى لتبلون أو بياء المخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانهما كالعدم فان لم يتجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن أو نون التوكيد المقيدة بما مر كان في محل رفع مبنيا على السكون مع الاولى وعلى الفتح مع الثانية واذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما والمعنى حينئذ مرفوع أبدا أي لفظا أو تقديرا أو محلا ولعله أشار الى ذلك المتن بقوله أبدا والصحيح أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال ان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعدمي وقيل ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل انه نفس المضارعة وهو لثعلب وقيل انه حروف المضارعة ونسب للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه من الاشموني ببعض تغيير وقوله وهو لثعلب

والياء المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب بخلاف نون نرجس نحو يقوم بخلاف ياء يرنأ والتاء المثناة فوق بشرط أن تكون للمخاطب نحو تقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم افعال مضارعة لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة وأكرم ونرجس ويرنأ وتعلم افعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة وهو أي المضارع المجرد من النونين ومن الناصب والجازم مرفوع (أبدا) بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب)

ورد عليه بأن المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع
من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائي وجهه
حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليها وانما بطل عمل حرف
المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما أقوى منه ورد عليه بأن جزء
الشئ لا يعمل فيه اهـ من المدابغي عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك
بعد قول المتن ناصب أو جازم الاحتراز عن الناصب الذى لا ينصب بأن
أهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة
برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر

ان تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومن الثاني قوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * والمصنف استغنى عن ذلك
القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في
غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ما شأنه ذلك
(قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالتي النصب والجزم
فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدر وأل فيه للعهد
الذكري لتقدم ذكره بذكر مفرده والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب
بمعنى لفظ ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين
التذكير لما تقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لان أثر الناصب
وجودي وهو الحركة وأثر الجازم عدمي والوجودي أشرف من العدمي
والمراد أثر الناصب الاصلي فلا ينتقض بأن أثره قد يكون عدميا كما في
الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصالة (قوله عشرة
على ما هنا) أي عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنها
ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أي
من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه
هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي
حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لان المعنى
حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة
أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل

فينصبه (أو جازم) فيجزمه
(فالنواصب) للمضارع وفاقا
وخلافا (عشرة) على ما هنا

ويمكن

ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها الشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها أربعة) أى على نصبها للفعل بنفسها وكون الاربعة متفقا عليها محل نظر فانّ النصب باذا فيه خلاف والصحيح أنّ الناصب هى وحكى عن الخليل أنّ الناصب أن بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأنّ المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أى المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيدها المتن بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهى التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو أى تميل الى وارق السلم فى رواية الجر وبين القسم ولو كقوله

فأقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشرّ مظلم

وخرجت المفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا وخرجت المخففة من الثقيلة وهى ظاهرة (قوله لفظا) أى ان كان معربا وقوله أو محلا أى ان كان مبنيا كان اتصلت به نون النسوة نحو النسوة أعجبنى أن يضربن وفى بعض النسخ والماضى محلا أى تنصب الماضى محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفىّ) وهو كل حرف أوّل مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج الى عائد وهى خمسة نظمها الشهاب السندوبى فقال

وها الحروفا بالمصادر أوّلت * وعدّى لها خمسا أصح كما رووا
وهاهى أن بالفتح انّ مشدّدا * وزيد عليها كى نخذها وما ولو

(قوله تسبك مع منصوبها بمصدر) أى تكون آلة فى سبك ما بعدها فلا يرد أنّ المنسبك ما بعدها فقط لاهى وما بعدها * ولان من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال فان وقعت بعد علم أى يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان قال تعالى علم أن سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد ظنّ أى حسبان جاز أن تكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاز أن تكون المصدرية فتنصبه وعلى هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع

والمتفق عليها أربعة (وهى أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون تنصب المضارع لفظا أو محلا وهى موصول حرفى تسبك مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى مصدرية مثال ذلك عجبت من أن تضرب والتقدير عجبت من ضربك فان حرف مصدرى ونصب واستقبال وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثانى (لن) وهو حرف

والنصب وهو أرجح وإن وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدر به ويجب النصب نحو أطمع أن يغفر لي وأخاف أن يأكله الذئب (قوله لنفي المستقبل) أي لانتفاء الحدث في الزمان المستقبل فاضافة نفي الى المستقبل من اضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل (قوله حرف جواب وجزاء) أي في كل موضع كما قاله الشلوبين وقال الفارسي في الأكثر كقولك لمن قال أريد أن أزورك اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته أي ان زرتني أكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قال الرضي اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف الشلوبين في جعل هذا مثالا للجزاء أيضا أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضبا ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور ومقابله أنها اسم والصحيح أنها بسيطة (قوله وشرط النصب الخ) مفرد مضاف فيعم أي شروط النصب الخ واعمالها مع الشروط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز الغاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو اذن يحلف يا رسول الله بالرفع (قوله أن تكون في صدر الجواب) أي في أول الجملة الواقعة جوابا فان تأخرت ألغيت نحو أكرمك اذن وكذا ان توسطت نحو أنا اذن أكرمك وما ورد من الاعمال مع التوسط فضرورة (قوله والفعل) أي زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال ولا ماض لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال لا الماضي والحال فلو كان حالا لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا أظنك كاذبا أو اذا تصدق بالرفع اذ المراد به الحال (قوله متصلا بها) أي لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا

لنفي المستقبل نحو لن نبرح فلن حرف نفي ونصب ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثالث (اذا) وهو حرف جواب وجزاء نحو اذا أكرمك جوابا لمن قال أريد أن أزورك فاذا حرف جواب وجزاء ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب باذا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به في محل نصب وشرط النصب باذا أن تكون في صدر الجواب والفعل بعدها مستقبلا متصلا بها ولا يضر فصلها منها بالقسم (و) الرابع

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقوله اذا لا أهينك واذا والله لا أهينك
جوابا لمن قال غدا آتى اليك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء
كقولك اذا يازيد أكرمك واذا عافاك الله أكرمك وأجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف والجار والمجرور كقولك اذن يوم الجمعة أو فى الدار أكرمك
والصحيح المنع اذ لم يسمع من العرب شئ من ذلك واذا كان مع اذن حرف
عطف لم تعمل الا على قلة قال تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا وقرئ
شاذا واذا لا يلبثوا خلفك (قوله كى المصدرية) قيدها بذلك لتخرج كى
المختصرة من كيف كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل أن مضمرة
بعدها لا هى كما ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهى
الداخلة عليها لام التعليل الخ وهى متعينة للمصدرية فى الحالة الاولى
أعنى اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح فى هذه الحالة أن تكون التعليل لئلا
يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه أما فى الحالة الثانية
أعنى اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية أيضا والا كانت
تعليلية كما ذكره الشارح كما أنها تعليلية أيضا اذا تقدمت هى على اللام
نحو جئت كى لأقرأ فكى حرف تعليل وجر واللام توكيدلها وأن مضمرة
بعدها وانما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها فى هذه الحالة للفصل
بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة اذ لم تثبت زيادتها فى غير هذا
الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية أيضا اذا تقدمت هى على
أن نحو جئت كى أن تكرمنى ويمتنع أن تكون مصدرية ناصبة لئلا
يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل
المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن نحو
جئت لكى أن تكرمنى والارجح أنها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية
مؤكدة بأن لان أن هى الاصل وما كان أصلا فى بابه لا يكون مؤكدا لغيره
فالحاصل أنها تتعين للمصدرية فى موضع واحد وهو الحالة الاولى
المذكورة فى الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية فى موضعين الموضع

(كى) المصدرية وهى الداخلة
عليها لام التعليل لفظا نحو لكيلا
تأسوا أو تقديرا نحو كيلا
تأسوا فى غير القرآن اذا قدرت
اللام قبلها استغناء عنها بنيتها
فاللام حرف تعليل وجر وكى
حرف مصدرى ونصب ولا
حرف نفى وتأسوا فعل مضارع
منصوب بكى وعلامة نصبه
حذف النون فان لم تتقدم
على كى لام التعليل لا لفظا
ولا تقديرا

الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية والا فتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثانى ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتتعين للتعليلية فى موضعين وقد تقدما أيضا (قوله فكى تعليلية) أى دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها (قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا) أى كما هو مذهب البصريين وفى بعض النسخ مضمرة جوازا والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولام كى) المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ أو كانت زائدة نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين أو كانت للصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله مضمرة بعد اللام جوازا) محل كون اضمارها جائزا ما لم يقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة فان اقترن بهما كان اظهارها واجبا نحو لئلا يكون للناس ونحو لئلا يعلم أهل الكتاب وانما وجب الاظهار حينئذ لئلا يقع الفصل بين المتماثلين والحاصل أن لان ثلاثة أحوال * أحدها لزوم الاضمار وهو فيما بعد لام كى * الثانى لزوم الاظهار وهو مع لام كى اذا كانت مع لا * الثالث جواز الامرين وهو مع لام كى اذا لم تكن مع لا نحو أسلمت لادخل الجنة أو لان أدخل الجنة ونحو يعجبنى دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(قوله ولام الجحود) مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفى مطلقا فهو من اطلاق الخاص وارادة العام كما أشار اليه الشارح بقوله أى لام النفى وضابطها ما ذكره بقوله وهى الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحدا أى يكون فاعل الكون الذى قبلها والفعل الذى بعدها واحدا كما فى الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائى فانه لا يشترط هذا الشرط فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع أن قراءته

فكى تعليلية والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا والنواصب المختلف فيها ستة والاصح أن الناصب بعدها أن مضمرة (و) هى (لام كى) التعليلية وأضيفت الى كى لانها تخلفها فى افادة التعليل نحو جئتك لازورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جئتك كى أزورك فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازا وتسمى هذه اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجحود) أى لام النفى وهى الواقعة فى خبر كان

بفتح اللام ورفع تزول والصحيح فى خبر الكون الواقع بعد هذه اللام أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة فالمصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل المنصوب بها فى موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) اعلم أن ذكر ماولم وذكر كان ويكن قيد تخرج بقية أدوات النفى حتى لما وبقية الافعال حتى لنواسخ لعدم السماع (قوله حتى الجارة) انما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها فى هذا الباب تخرجت الابتدائية وهى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وانما سميت ابتدائية لوقوع المبتدا بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة وهى تعطف بعضا على كل (قوله المفيدة للغاية) أى أن ماقبلها ينتهى عند حصول مابعدها فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها الى وقوله أو للتعليل أى أن ماقبلها علة لاجل حصول مابعدها فما بعدها مسبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها كى وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان حالا رفع كقولك فى حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا مايكون مفضيا الى المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالفاء والواو) فيه قلب والاصل والفاء والواو فى الجواب (قوله المفيدة للسببية) أى أن ماقبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير فى نحو ما تأتينا فتحدثنا مايكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر فى جميع المواضع وبهذا القيد أعنى المفيدة للسببية خرجت الفاء التى لمجرد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون اى فلا يعتذرون والفاء التى للاستئناف نحو اسأل زيدا فيخبرك بالرفع أى فهو يخبرك (قوله للمعية) أى أن ماقبلها

المنفية بما أو فى خبر يكون المنفية بلم نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجحود وجوبا وسميت هذه اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالكون المنفى والنفى يسمى جحودا (و) الثالثة (حتى) الجارة المفيدة للغاية نحو حتى يرجع الينا موسى أو التعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوبان بأن مضمرة بعد حتى وجوبا (و) الرابعة والخامسة (الجواب بالفاء) المفيدة للسببية (والواو) المفيدة للمعية الواقعتين

مصاحب لما بعدها مجموعين فى زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية (قوله بعد الامر الخ) يعنى أنه لابد أن يقع كل منهما بعد نفى محض أو طلب محض والمراد بالنفى المحض أن يكون خالصا من معنى الاثبات فخرج النفى المنتقض بالا والمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وبالطلب المحض أن يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبر نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقنى الله مالا فأنفقه فى الخير فلا يكون المضى من ذلك جواب منصوب وهذه المسئلة تسمى مسئلة الاجوبة الثمانية وهى الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق والتحضيض وهو الطلب بحث وازعاج والتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه أى المستحيل كقوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لى مالا فأحج منه والنفى وزاد بعضهم الترجى وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظم ذلك بعضهم فى بيت فقال

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

وقوله وسل أراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك) أى ليكن منك اقبال الى فاحسان أو واحسان منى اليك فالاحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الاقبال وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا فى كل مثال أهـ بتبتى (قوله وبعد الاستفهام نحو هل زيد فى الدار فأمضى الخ) أى هل يكون حصول لزيد فى الدار فامضاء أو وامضاء منى اليه ويشترط فى الاستفهام كما فى شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب فى نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فنكرمه وبخلاف أفى الدار زيد فنكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق فى الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له قرئ برفع يضاعفه ونصبه ونحو أين بيتك

بعد الامر نحو أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك وبعد النهى نحو لا تخاصم زيدا فيغضب أو ويغضب وبعد العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب علما أو وتصيب علما وبعد التحضيض نحو هلا أكرمت زيدا فيشكر أو ويشكر وبعد التمنى نحو ليت لى مالا فأتصدق منه أو وأتصدق منه وبعد الترجى نحو لعلى أراجع الشيخ فيفهمنى أو ويفهمنى وبعد الدعاء نحو رب وفقنى فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا وبعد الاستفهام نحو هل زيد فى الدار فأمضى اليه أو وأمضى اليه وبعد النفى المحض نحو

فازورك

فأزورك ومتى تسير فأرافقك وكيف تكون فأصحبك وانظر هل هذا التعميم ينافى قولهم السابق يشترط فى الطلب أن يكون محضا بأن يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام من أقسامه كما تقدم (قوله نحو لا يقضى على زيد الخ) أى لا يحكم على زيد بالموت فيموت والمراد نفى القضاء والموت معا على أن يكون القضاء سببا للموت فاذا انتفى السبب انتفى المسبب (قوله لكان أوضح) أى واضحا (قوله لا ناصب) والكلام انما هو فى عد الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصبا لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة (قوله بمعنى الا أو الى) والفرق بينهما أن التى بمعنى الى بالتخفيف ينقضى ما قبلها شيأ فشيأ والتى بمعنى الا بالتشديد ينقضى دفعة واحدة وأو هذه عاطفة مصدر مؤول على مصدر مقدر والتقدير ليكونن قتل منى للكافر أو اسلام منه وكذلك ما أشبهه وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التى لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فان أن تضمر بعدها جوازا نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد فى بعض نسخ الشارح زيادة أو التى للتعليل نحو لأطيعن الله أو يغفر لى وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه (قوله وهى اللام) المراد باللام لام كى ولام الجحود (قوله والجوازم) جمع جازم أو جازمة كما تقدم فى النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وانه لو أراد التأنيث لقال ثمان عشرة لما مر أيضا (قوله فعلا واحدا) أى بالاصالة أى بغير تبعية والا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما يجزم فعلين مبنى على الاغلب والا فقد يجزم فعلا واحدا وجملة نحو وقالوا مهما تأتنا به الآية (قوله ستة) قد يقال ان بنينا على الظاهر فالذى يجزم فعلا واحدا ثمانية لم ولما وألم وألما ولام الامر ولام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان بنينا على التحقيق فهى أربعة فعده لها ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجاب بأنه نظر الى الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير صورة ألما وصورة لام الامر ولام الدعاء واحدة وكذا لا الناهية ولا الدعائية فعد الاربعة الاول أربعة والاربعة الثانية اثنين ولا يرد على المصنف الجزم فى جواب الطلب نحو تعالوا أتل لانه ان قلنا ان الجزم بأداة

لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت فالجواب بعد الفاء والواو فى هذه الامثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوبا ولو قال والفاء والواو فى الجواب لكان أوضح لان الجواب منصوب لا ناصب (و) السادسة (أو) التى بمعنى الا نحو لاقتلن الكافر أو يسلم أو الى نحو لالزمنك أو تقضينى حقى فيسلم وتقضينى منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوبا والحاصل أن أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهى اللام وكى التعليلية وحتى وبعد ثلاثة من حروف العطف وهى الفاء والواو وأو (والجوازم ثمانية عشر) جازما وهى قسمان ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين فالذى يجزم فعلا واحدا ستة (وهى لم) نحو لم يقم

الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير ان تأتوا أتل كان داخلا فى قوله وان أى لفظا أو تقديرا وان قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان داخلا فى قوله ولام الامر أى لفظا أو تقديرا (قوله فلم حرف يجزم المضارع) أى غالبا والا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * واختلف فى ذلك فقيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة (قوله وينفى معناه) أى يدل على انتفاء معناه التضمنى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفى اما متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ واما منقطع كما اذا قلت زيد لم يقم أى فى الزمن الماضى فيصح أن تقول ثم قام (قوله ويقلبه الى المضى) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه ففى كلامه استخدام والمعنى ويقلب زمنه الى الزمن الماضى (قوله المرادفة للم) أى التابعة لها فيما تقدم من الامور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفى وللجزم وللقلب الى المضى وكذا فى جواز دخول الهمزة عليها فهما شريكان فى هذه الامور الستة فقط لا مطلقا لافتراقهما فى خمسة أمور * الاول أن لما لا تقترن بأداة شرط فلا يقال ان لما تقم بخلاف لم تقول ان لم ولو لم * الثانى أن منفى لما مستمر النفى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أى عقب ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا * الثالث أن منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ولا يجوز لما يكن * الرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب أى وسيذوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما * الخامس أن منفى لما جاز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يجوز ذلك فى لم الا ضرورة كقوله

احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لان المترادفين متحدان فى المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم بالاختية حيث قال ولما أخت لم لان الاختية لا تستلزم

الاتحاد

فلم حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه الى المضى ويقع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (و) الثانى (لما) المرادفة للم فيما تقدم نحو لما يضرب فلما حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه الى المضى ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون

الاتحاد فى المعنى بل تستلزم المشاركة ولو فى شئ دون شئ وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا ولا عن الايجابية وهى التى بمعنى الا نحو وقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لانه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما (قوله وألم وألما) ظاهر كلامه أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريرى وهو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه فقول الشارح فى ألم وألما حرف تقرير وجزم فيه تسمح لما عرفت من أن التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بألم فيه تسمح أيضا فان الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة فى الجزم فيقال هو من ذكر الكل وارادة الجزء (قوله ولام الامر) أى ومسمى لام الامر وهو ل لانه الجازم لا أن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الا لقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك لتفعل كذا أو استعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها وبصحوبها الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد أو التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة فى النهى الخ) أى الموضوعة لتستعمل فى النهى أو الدعاء سواء استعملت فيهما نحو لا تخف ولا تؤاخذنا أو فى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا أو فى غير ذلك كقولك لعبدك لا تطعنى فانها هنا للتهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة الى أن قوله فى النهى والدعاء صفة للا بتقدير متعلق الظرف معرفة وان كان المشهور تقديره متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية والزائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف (قوله بلا الناهية) اسناد النهى اليها مجاز لان الناهى هو المتكلم بواسطتها (قوله والذى يجزم فعلين) أى مضارعين نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا

(و) الثالث (ألم) نحو ألم نشرح فألم حرف تقرير وجزم ونشرح مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون (و) الرابع (ألما) أختها نحو ألما أحسن اليك فألما حرف تقرير وجزم وأحسن مجزوم بألما وعلامة جزمه السكون (و) الخامس (لام الامر) نحو لينفق ذو سعة فينفق مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون (و) لام (الدعاء) وهى لام الامر فى الحقيقة ولكن سميت لام الدعاء تأدبا نحو ليقض علينا ربك فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة (فى النهى) نحو لا تخف فلا حرف نهى وجزم وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون (و) لا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ولكن سميت دعائية تأدبا نحو لا تؤاخذنا فلا حرف دعاء وجزم وتؤاخذ مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون والذى يجزم فعلين اثنا عشر جازما (و) هى

أو ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه أو عكسه وهو قليل فالصور أربعة والاول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وانما جعل شرطا لانه علامة على وجود الثانى والشرط فى اللغة العلامة والثانى من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازى عليه ويشترط فى فعل الشرط أن يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا من قد والسين وسوف مثبتا أو منفيا بلم أولا وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلا صالحا لأن يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبرا لمبتدا محذوف والفاء للربط على الصحيح (قوله ان الشرطية) احترازا عن ان النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة فانها لا تجزم والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ) أى بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فيهما (قوله وهى حرف) أى باتفاق كاذما على الاصح وباقى الادوات أسماء على الاصح فى مهما (قوله المضارع لفظا) أى بشرط أن يكون معربا والا فالجزم لمحله كالماضى (قوله الى الاستقبال) أى المستقبل (قوله فى محل جزم) أى فى محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضى وحده لا لمحل الجملة هو الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كغضبت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله

يسر المرء ما ذهب الليالى * وكان ذهابهن له ذهابا

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التى الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله من خير) أى وسر الاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء اظهار الشرفه فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شئ فما فائدة التخصيص بالخير (قوله يعلمه الله) أى يجازكم عليه فعبر عن المجازاة بالعلم (قوله فاسم شرط جازم) محله نصب بتفعلوا (قوله وتفعلوا فعل الشرط) فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط بل هى فاعل (قوله من الشرطية) احترز بها عن الموصولة والنكرة

الموصوفه

(ان) الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون وهى حرف . يجزم المضارع لفظا والماضى محلا ويقلب معنى الماضى الى الاستقبال عكس لم نحو ان قام زيد قمت فان حرف شرط وجزم وقام فعل الشرط فى محل جزم بان وزيد فاعل قام وقمت جواب الشرط (و) الثانى (ما) الشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم أيضا وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (من) الشرطية نحو من يعمل سوءا يجز به

فمن اسم شرط جازم و يعمل فعل الشرط مجزوم بمن ويجزم جواب الشرط وهو مجزوم أيضا بمن وعلامة جزمه
حذف الالف من آخره (و) الرابع (مهما) نحو قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما
نحن لك بمؤمنين فمهما اسم شرط
جازم وتأتنا فعل الشرط وهو
مجزوم بمهما وعلامة جزمه
حذف الياء ونا مفعول به وبه
جار ومجرور متعلق بتأتنا ومن
آية بيان لمهما في موضع نصب
على الحال من الهاء في به ولتسحر
فعل مضارع منصوب بأن مضمرة
جوازا بعد لام كي والفاعل
مستتر فيه وجوبا ونا مفعول به
وبها جار ومجرور متعلق بتسحرنا
فما الفاء رابطة للجواب وما نافية
ونحن اسمها ان قدرت حجازية
ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين
وبمؤمنين في موضع نصب خبر ما
وجملة فما نحن لك بمؤمنين في
موضع جزم جواب الشرط (و)
الخامس (اذما) كقول الشاعر

وانك اذما تأت ما أنت آمر
به تلف من اياه تأمر آتيا

فاذما حرف شرط على الاصح
وتأت فعل الشرط مجزوم
وعلامة جزمه حذف الياء
وتلف جواب الشرط وعلامة
جزمه حذف الياء أيضا (و)
السادس (أي) نحو قوله تعالى
أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فأيا اسم شرط جازم منصوب
بتدعوا وما صلة وتدعوا فعل
الشرط مجزوم بأيا وعلامة جزمه حذف النون وفله الفاء رابطة للجواب وله جار ومجرور خبر مقدم والاسماء مبتدأ
مؤخر والحسنى نعت للاسماء وجملة فله الاسماء الحسنى في موضع جزم جواب الشرط (و) السابع (متى) نحو قوله

الموصوفة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم
ضمنت معنى الشرط (قوله فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر
جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على الاول
أن الفائدة متوقفة على الجواب لان توقفها عليه من حيث التعليق فقط
لا من حيث الخبرية فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة
قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هي موضوعة للدلالة على
ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أي
مقوله وقوله مهما تأتنا به الخ بدل من قوله الذي هو بمعنى مقوله أو عطف
بيان عليه (قوله فمهما اسم شرط) أي على الصحيح كما تقدم ويدل على كونها
اسما عود الضمير اليها من به لان الضمير لا يعود الا على الاسماء ومحلها الرفع
بالابتداء بمعنى أي شئ تأتنا به أو النصب بمعنى أي شئ تحضر تأتنا به (قوله
في موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق الكل وارادة الجزء لان جملة
الجار والمجرور ليست حالا وانما الحال المجرور فقط وهو آية ففي كلامه تسمح
(قوله ان قدرت حجازية) وهو الراجح أو على أنه مبتدأ ان قدرت تميمية
(قوله وبمؤمنين في موضع نصب خبر ما) على جعلها حجازية أي أو في
موضع رفع خبر المبتدا على أنها تميمية وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع أنها
زائدة على كلا التقديرين ففي عبارته تسمح (قوله اذما تأت الخ) تأت وآتيا
من الاتيان وروي بدلهما تأب وآبيا بالباء الموحدة (قوله ما أنت آمر به)
ما في محل نصب على المفعولية لتأت وهي اسم موصول وأنت مبتدأ
وآمر به خبره والجملة صلة الموصول (قوله تلف) من ألفى اذا وجد يتعدى
لمفعولين الاول من والثاني آتيا وجملة اياه تأمر صلة لمن لا محل لها من
الاعراب (قوله حذف الياء أيضا) وجملة اذما الخ في محل رفع خبر ان
والكاف اسمها في محل نصب (قوله وأي) هي بحسب ما تضاف اليه
فان أضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف
زمان فهي ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهي غير (قوله
أياما تدعوا) أي أي اسم (قوله وما صلة) أي زائدة وانما قال صلة
لا زائدة تأدبا (قوله متى) هي للعموم في الزمان ولا تعمل الا متضمنة معنى

* متى اضع العمامة تعرفونى * فمتى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفوننى بنونين الاولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله (فأيان ماتعدل به (٩٤) الريح تنزل) فايان اسم شرط جازم وما زائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون اخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينما تكونوا يدرككم الموت فأين اسم شرط جازم وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الاولى والكاف الثانية فى محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله

فاصبحت أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فانى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون

الشرط دون الاستفهام فأراد المتن بمتى متى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى نصر الله (قوله متى أضع العمامة الخ) صدره

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * واعرابه أنا مبتدأ وابن خبر وجلا مضاف اليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكيا أو من الفعل وحده فيكون معربا اعراب مالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل مستتر والجملة صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطفا على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله فمتى اسم شرط جازم) ظرف زمان فى محل نصب على المفعولية لأضع (قوله أيان) بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ بها شاذا وهى اسم موضوع للعموم فى الزمان كمتى وذهب بعضهم أنها لتعميم الاحوال (قوله اسم شرط جازم) أى مبنى على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كمتى وناصبها الفعل بعدها (قوله وما زائدة) أى للوزن (قوله وكسره عارض) أى للروى (قوله أين) هو وأنى موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حيثما كذلك (قوله فأين اسم شرط جازم) محله نصب بيدرككم (قوله والموت الخ) قال الشيخ عبد المعطى الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها النبتيتى ناقصة وجملة يدرككم الموت فى محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ لان المعنى حينئذ أينما تكونوا مدركا لكم الموت وهو خال من الجواب فليتأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتها (قوله فى غابر الازمان) أى مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفى ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجد لها من كلام العرب شاهدا بعد الفحص اه

(و) الحادى عشر (حيثما) نحو قوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان فحيثما وانما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثانى عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد فى بعض النسخ

وانما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها الشرط لها نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب (قوله واذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على ان ولا على كيفما لان العدد تم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لمخالفتها لادوات الشرط فانها للمحقق والمظنون وان للمشكوك والموهوم والنادر وكذا الباقي (قوله واذا تصبك الخ) صدره * استغن ما أغناك ربك بالغنى *

(باب مرفوعات الاسماء)

من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة البيانية أو الاضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الافعال لانها تقدمت في قوله وهو مرفوع أبدا وقدمها لانها عوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات وانما بدأ بالمرفوعات لانها العمدة وثنى بالمنصوبات لانها الفضلة غالبا كالمجرورات والاحتراز بغالبا من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى كمفعولي ظن ومن المجرور الذي هو عمدة أيضا في المعنى نحو وكفى بالله شهيدا وثلث بالمجرورات لانها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لانها داخلة في أخوات كان وان والمراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدا ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها في نصب المبتدا ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لانه أصل المرفوعات عند الجمهور ولان عامله لفظي بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي واللفظي أقوى بدليل انه يزيل العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل عليه نسخه وقيل أصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما أصلان وليس

(واذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثالها قول الشاعر * واذا تصبك خصاصة فتحمل * فاذا اسم شرط جازم وتصبك فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وخصاصة فاعل وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لانه فعل طلب وانما عملت اذا وان كانت شرطا غير جازم حملا على متى كما أهملت متى حملا عليها كقول عائشة رضي الله عنها ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد كما قال ابن مالك

(باب مرفوعات الاسماء)

(المرفوعات) من خاصة الاسماء (سبعة وهي الفاعل) نحو قام زيد (و) الثاني (المفعول

الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبر ان و) خبر (أخواتها) نحو ان زيدا قائم (و) السابع (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أولها (النعت) نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيأتى تفصيلها فى أبواب متفرقة على الاثر على هذا الترتيب مقدما الاول فالاول

(باب الفاعل)

وسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدئ فقال

لهذا الخلاف ثمرة (قوله الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاحى سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لان الفاعل الذات وهى لا تذكر والاضافة فى قوله فاعله لادنى ملابسة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافته الى ضميره (قوله وهو) أى التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) الحق أنها خمسة والخامس عطف البيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضى من أن كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أى فى التبويب لا الترتيب فى التقدم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله مقدما الاول فالاول) يجوز كسر الدال وفتحها والاول منصوب على الاول مرفوع على الثانى وعلى كل لا حاجة اليه مع ما قبله من الترتيب

(باب الفاعل)

(قوله رسمه الخ) الحد اما حقيقى واما رسمى واما لفظى فالحد الحقيقى ما أنبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسمى ما أنبأ عن الشئ بلازم له كقولنا الخمر مائع يقذف بالزبد واللفظى ما أنبأ بلفظ أظهر مرادف كقولنا الغضنفر الاسد والبر القمح وما ذكره المصنف رسم لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهى قسمان مطلقة وهى ما يختص بالشئ بالنظر الى جميع ما وراءه كالضاحك للانسان واضافية وهى ما يختص بالشئ بالنظر الى بعض أغياره كالماشى للانسان وهى المرادة هنا لان ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة الى بعض أغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الاضافية كاف كما صرح به السعد فلا يعترض عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجد فى غيره كاسم كان وأخواتها لان المراد الخاصة الاضافية كما مر

(قوله

(قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره (قوله الاسم) أى الصريح كقوله تعالى قال الله انى معكم أو المؤول كقوله أولم يكفهم أنا أنزلنا ومثل الاسم ماهو فى حكمه كالجملة اذا أريد لفظها كقوله صدر عنى الله حسبى والجملة المسمى بها نحو جاء تأبط شرا وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث لا تأويل كما تقدم ودخل فيه هى اذا أريد لفظها أو سمى بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا فى حقيقته ومجازه ان استعمل فيما ذكر جميعا أو فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلى الاول لا يضر أخذه فى التعريف لانه صار بهذا المعنى فى هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أى لفظا نحو قال الله أو تقديرا كجاء الفتى والقاضى وغلامى أو محلا قال فى الحاشية كأن جر بمن أو الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيدا اه وتمثيله للمحلى بذلك مبنى على أن الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات ويشكل عليه فرقهم بين الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الاخير وهو فى هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب تقديريا فيهما أفاده يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمبنى كالموصول واسم الاشارة فتأمل وأبهم المتن الرافع له ليكون كلامه جاريا على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه لا الاسناد (قوله المذكور قبله فعله) خرج به المبتدا والخبر وخبر ان وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لان المتبادر من الاضافة فى فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدا والخبر وخبر ان واخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائما بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكور قبله فعله أى أو شبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسمه نحو عجبت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو

(الفاعل هو الاسم المرفوع) (المذكور قبله فعله) نحو قام زيد فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله

الصادر منه وهو قام وقام مذكور قبل زيد فعلم منه أن الفاعل لا يكون الا اسما ولا يكون مع الفعل الامر فوعا ولا يكون الا مؤخرا عن الفعل (وهو) ٩٨ أى الفاعل (على قسمين) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر) يرفعه الماضى والمضارع اذا أسند الى غائب ولا يرفعه الامر ثم الظاهر على عشرة أقسام الاول المفرد المذكر (نحو قولك قام زيد و يقوم زيد و) الثانى المثنى المذكر نحو قولك (قام الزيدان و يقوم الزيدان و) الثالث جمع المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون و يقوم الزيدون و) الرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك قام الرجال ويقوم الرجال والخامس المفرد المؤنث نحو قولك قامت هند وتقوم هند والسادس المثنى المؤنث نحو قولك قامت الهندان وتقوم الهندان والسابع جمع المؤنث السالم نحو قولك قامت الهندات وتقوم الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود

هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور مع اعتمادهما على استفهام أو شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك و[illegible] كلامه المراد بها يشملها فى اللفظ وهو ظاهر وفى التقدير فيدخل نحو وان أحد من المشركين استجارك والضمير المستتر كما فى قم واستقم (قوله الصادر منه) هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد او المراد بصدوره منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرافع بل بيان مدلوله الذى بسببه رفع الفاعل فلا يرد أن الفعل الذى يرفع هو اللفظ أى لفظ قام لا الحدث الذى هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر (قوله يرفعه الماضى) يستثنى منه افعل فى التعجب كما أحسن زيدا وأفعال الاستثناء نحو قام القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا وليس بكرا فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وجوبا وكذا المضارع (٢) يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فخرج نحو قام القوم لا يكون بكرا لانه لا يرفع الا ضميرا مستترا وجوبا (قوله الى غائب) اى شخص غائب مذكرا أو مؤنث مفردا ومثنى أو جمع (قوله لا يرفعه الامر) أى استقلالا فيرفعه بطريق التبعية كما فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن العامل فيه الفعل والعامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارز لانه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه وهذا بناء على أن الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله وقام الزيدان الخ) فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أكلونى البراغيث تلحقه ذلك نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسوة على أن الالف والواو والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث كتاء التأنيث الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على أن الفعل مسند للالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى (قوله قامت هند وقامت الهندان) فيه اشارة الى أن الفاعل اذا كان

(٢) قوله يستثنى منه أن لا يكون الخ هكذا فى النسخ وصوابه يستثنى منه فعل الاستثناء الخ فتأمل اه

ظاهرا

ظاهرا مؤنثا حقيقيا متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث الا ما شذ
من قولهم قال فلانة وفيه اشارة أيضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر
فى وجوب لحوق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع (قوله
والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر داخلان فى المفرد
المذكر فتكون الاقسام متداخلة فهى ثمانية لا عشرة أجيب بأن هذا
تقسيم اعتبارى لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله
وهو ما كنى به الخ) أى الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا أو لا مستترا
أو لا لصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير (قوله اختصارا)
أى لاجل الاختصار ووجه ذلك أن الاصل فى زيد قام مثلا زيد قام زيد لان
الفعل لابد له من فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن
المظهر فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أى متصل بعامله الذى
قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا أو بارزا فانه
سيأتى فى كلام الشارح آخر هذا الباب والذى يليه ما يقتضى أن الضمير
المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أى عن عامله وبدأ بالمتصل
لانه أخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره أن الموضوع له
المتكلم فقط ومصاحبته لغيره على سبيل الشرط لا الشطر والامر بخلافه
فتؤول العبارة بأن يراد بالمصاحبة المصاحبة فى الوضع فالمعنى ومعه غيره
أى مصاحبا له ومشاركا له فى مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره
لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره (قوله أو لمثنى الغائب مطلقا)
أى سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثنا عشر قسما) أى بجعل مثنى
المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا
(قوله ومجموعهما) أى الحاصلين وفى نسخة ومجموعها بلا تثنية أى مجموع
الاقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل
والاثنا عشر للمتكلم وحده الخ (قوله هو الذى لا يبتدأ به الخ) أى هو
الذى لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعد
الا فى الاختيار أما فى الضرورة فيقع بعدها كقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * ان لا يجاورنا الاك ديار

والتاسع المفرد المضاف لغير ياء
المتكلم من الاسماء الخمسة
نحو قولك (قام أخوك ويقوم
أخوك) والعاشر المضاف لياء
المتكلم نحو قولك قام غلامى
ويقوم غلامى وما أشبه ذلك
فالفاعل فى هذه الامثلة كلها
اسم ظاهر (و) الفاعل (المضمر
اثنا عشر) وهو ما كنى به عن
الظاهر اختصارا وهو قسمان
متصل ومنفصل وكل منهما
اما للمتكلم وحده أو ومعه غيره
أو للمخاطب أو للمخاطبة أو
لمثناهما مطلقا أو لجمع الذكور
المخاطبين أو لجمع الاناث
المخاطبات أو للمفرد الغائب
أو للمفردة الغائبة أو لمثنى
الغائب مطلقا أو لجمع الذكور
الغائبين أو لجمع الاناث
الغائبات وحاصل كل من قسمى
الاتصال والانفصال اثنا عشر
قسما ومجموعهما أربعة
وعشرون حاصلة من ضرب
اثنين فى اثنى عشر فالمتصل هو
الذى لا يبتدأ به ولا يلى الا فى
الاختيار

ويرفعه الماضي والمضارع والامر وذلك (نحو قولك ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ماقبلها وكان غير ألف فانها فاعلة وان انفتح ماقبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكر موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربتما) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان او مؤنثا فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والالف حرفان دالان على التثنية (وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين والتاء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين (وضربتن) بضم التاء لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الاناث وما ذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح

واستشهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك

وفي اختيار لا يجيء المنفصل * اذا تأتى ان يجيء المتصل

(قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ينافي ذلك انه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه أنه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية (قوله محله رفع) أي مرفوع أو ذو رفع أو الكلام على تقدير مضاف أي محل رفع وقس عليه ما أشبهه والمعنى أنه واقع في محل رفع (قوله فنا ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح لان الضمير مجموع الالف والنون (قوله وهذا) أي اعراب نا فاعلا في محل رفع حيث سكن ماقبلها أي الحرف الذي قبل نا وقوله وكان غير ألف أي وكان أصليا أيضا وقوله وان انفتح ماقبلها أي تحرك بالفتح أي أو سكن وكان ألفا أو كان حرفا غير أصلي (قوله نحو ضربنا زيد) مثال ما انفتح فيه ماقبلها ومثال الساكن اذا كان ألفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الاصلي شغلتنا أموالنا ومن غير الاصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضي أما مع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا سواء تحرك ماقبلها أو سكن (قوله والميم والالف حرفان دالان على التثنية) فيه مسامحة فان الدال على التثنية هو الالف فقط كما أن الواو هي التي تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل ألف التثنية في نحو ضربتما وقبل واو الجمع في نحو ضربتمو لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول وما للمتكلم المفرد في الثاني عند اشباع حركة التاء فيهما فقوله والميم حرف دال على جمع الذكور فيه مسامحة أيضا (قوله وضربتم بضم التاء) واسكان الميم بعدها أو ضمها مختلسة أو مع واو بعدها بأن تقول ضربتمو وهو الاصل بدليل ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها (قوله حروف دالة على التثنية الخ) أي لان التاء لما وضعت مشتركة

بين

ولا تقع هذه التاء الا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر ومابقي للغائب (و) هو قولك زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير
مستتر جوازا تقديره هو عائد على زيد محله رفع على انه فاعل ضرب (و) هند (ضربت) ففي ضربت
ضمير مستتر جوازا تقديره هي
عائد على هند مرفوع المحل
على الفاعلية والتاء الساكنة
المتصلة بالفعل حرف دال على
تأنيث الفاعل (و) الزيدان
(ضربا) فالالف ضمير المثنى
المذكر الغائب عائد على
الزيدان مرفوع المحل على
الفاعلية والهندان ضربتا
فالالف ضمير المثنى المؤنث
الغائب عائد على الهندان
والتاء علامة التأنيث وأصلها
السكون ولكنها حركت
لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة
الالف وهذا المثال ساقط من
أصل المصنف (و) الزيدون
(ضربوا) فالواو ضمير جماعة
الذكور الغائبين يعود
على الزيدون في موضع رفع
على الفاعلية بضرب والالف
زائدة (و) الهندات (ضربن)
فالنون ضمير جماعة الاناث
الغائبات عائد على الهندات
في موضع رفع على الفاعلية
بضرب هذا كله حكم الفاعل
المضمر المتصل وأما الفاعل
المضمر المنفصل فهو ما يقع
بعد الا

بين المفرد وغيره ألحقوها بما يميزها هي له أو حركوها بذلك اه عبد
المعطي أي ألحقوها في المثنى والجمع وحركوها في المفرد (قوله ولا تقع
هذه التاء الا فاعلة) أي لا مفعولة ولا مضافة فالحصر اضافي فلا يرد أنها
قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم
والمخاطب (قوله وهو) أي ما بقي (قوله جوازا) أي استتارا جائزا
أو ذا جواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف
المضاف قال الشيخ الشنواني ولا يجوز أن يكون تمييزا والا كان محولا عن
الفاعل فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه أي
لان الاصل قبل التحويل على هذا مستتر جوازه فحول الاسناد الى ضمير
الجواز فانتصب تمييزا (قوله تقديره هو) لم يريدوا به أن المستتر لفظ
هو بل المراد أنه اذا أريد تفسير معناه فسر بلفظ هو فليس هو نفس المستتر
لان المستتر له صورة في العقل أي الذهن لا في اللفظ فليس المستتر لفظا
بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين
المستتر والمحذوف كاف كما قاله الشنواني (قوله تقديره هي) أي تفسيره
هي وعبر بهو في الاول وهي هنا لاجل التغاير قال الرضي يجب أن يكون
المقدر في ضرب وضربت متغايرا كما في البارز نحو هو وهي اه (قوله
حرف دال على تأنيث الفاعل) أي على المشهور وقيل اسم فالظاهر
بعدها بدل أو مبتدأ أخبر عنه بالجملة قبله (قوله وفتحت لمناسبة الالف) أي
فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكروه من أن توالي
أربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا
(قوله والالف زائدة) أي في الخط بعد الواو المتطرفة فرقا بينها وبين
واو العطف في نحو أكلوا وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الالف
في الخط ثلاثة أن تكون بعد واو الجماعة وأن تكون في الفعل وأن تكون
متطرفة فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج واو الكلمة نحو يدعو ويغزو
وخرج المتوسطة كضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته
توكيد الواو الجمع زدت ألفا لانها حينئذ متطرفة (قوله وأما الفاعل
المضمر) أي الفاعل معنى وظاهرا والا فالفاعل حقيقة محذوف اذ الاصل

أومافي معناها نحو قولك ماضرب الاأنا وماضرب الانحن وماضرب الاأنت وماضرب الاأنت وماضرب الاأنتما وماضرب الا أنتم وماضرب الاأنتن وماضرب الاهو وماضرب الاهي وماضرب الاهما وماضرب الاهم وماضرب الاهن وتقول انما ضرب أنا وانما ضرب نحن وكذا الباقي هذا كله مع الماضي وتقول في المضارع مع الاتصال أضرب ونضرب الخ وفي الانفصال مايضرب الاأنا وانما يضرب أنا الى آخرها ومع الامر ولا يكون الا متصلا اضرب اضربا اضربوا اضربي اضربن وما أشبه ذلك

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

أي الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبا على المبتدئ فقال (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله) لقيامه مقامه في رفعه وعمديته ووجوب تأخيره عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب لغرض من الاغراض فبقي الفعل محتاجا الى مايسند اليه

ماضرب أحد الاأنا فأنا بدل من أحد ق ل (قوله أومافي معناها) أي الذي بمعناها في الحصر كانما (قوله وماضرب الاهن) فهذه الضمائر الواقعة بعد الا كل منها في محل رفع على الفاعلية وما نافية والا أداة حصر (قوله الى آخره) أي واتبه الى آخره

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

هذه الترجمة تشمل درهما من أعطي زيد درهما فانه يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا أنيبت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها وأجيب عن الاول بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثاني بأنه اقتصر على المفعول لانه الاصل في النائب فكان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل (قوله أي الذي لم يذكر معه فاعله) أي فاعل فعله وفي قوله الذي صدر منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي لاتذكر أبدا سواء كان الفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وانما الذي يذكر أو لايذكر اللفظ الدال عليها ففي كلام المتن حذف مضاف أي الذي لم يسم دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) أي أو قام به الفعل أو المراد بالصدور مطلق التعلق (قوله وهو الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف والفعل الا آن يراد لفظها أو تجعل أعلاما قيل وخرج بقوله الذي لم يذكر معه الخ المبتدا والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق بنفي الموضوع فيصدق قوله لم يذكر معه فاعله بأن لايكون هناك فاعل أصلا وكان هناك مبتدأ أو خبرا واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ماذكر بقيد ملحوظ بقرينة ما يأتي تقديره وغير عامله الى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أي لفظا أو تقديرا الى آخر ماتقدم في الفاعل (قوله الذي لم يذكر معه فاعله) أي ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له لا لفظا ولا تقديرا (قوله وتأنيث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو مر بهند فانه قائم مقام الفاعل ولم يؤنث فعله لتأنيثه لان القائم مقام الفاعل أعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الاغراض)

كالحوف

(فأقيم المفعول به مقام الفاعل فى
الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد
أن كان منصوبا فالتبس بالفاعل
صورة فاحتيج الى تمييز أحدهما
عن الآخر فأبقى الفعل مع
الفاعل على أصله وغير مع نائبه
فى الماضى والمضارع (فان كان
الفعل ماضيا ضم أوله وكسر
ماقبل آخره) تحقيقا كضرب
أو تقديرا كقيل وبيع وشد
(وان كان مضارعا ضم أوله وفتح
ماقبل آخره) تحقيقا نحو
يضرب أو تقديرا

كالخوف منه وعليه (قوله فأقيم المفعول به) أى حيث وجد فى اللفظ والا فما اختص وتصرف من ظرف مكانى نحو جلس أمام الامير أو زمانى نحو صيم رمضان أو مجرور نحو ولما سقط فى أيديهم وسير بزيد أو مصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد فى اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم احد الثلاثة انيب نحو * لم يعن بالعلياء الا سيدا * والصحيح الاول (قوله فى الاسناد اليه) وتفاوت الاسنادين لا يضر وذلك لان اسناد الفعل الى الفاعل على جهة صدوره منه أو قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه (قوله فى الماضى والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول وهو مادل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثى مجرد فوزنه مفعول كمضروب وممرور به أو من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ماقبل الآخر قال ابن مالك

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد

وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لال نحو جاء المضروب عبده أو كونه للحال والاستقبال بشرط اعتماده على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف نحو ما مضروب زيد وأمضروب عمرو وان الامير مكرم رسوله ومررت برجل مهان أبوه (قوله وكسر ماقبل آخره) أى ان لم يكن مكسورا فان كان مكسورا نحو شرب ضم اوله فقط وقال بعضهم ان الكسرة فى نحو شرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل (قوله أو تقديرا) فى الضم والكسر معا أو فى احدهما ق ل (قوله كقيل وبيع) الاصل قول وبيع نقلت حركة العين وهى الواو فى قول والياء فى بيع للثقل الى ماقبلها بعد سلب حركته فسكنت العين وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار قيل وبيع باسكان الياء وأصل شد شدد بالفك فأدغم المثلان لاجتماعهما فكسر ماقبل الآخر مقدر (قوله وفتح ماقبل آخره) أى ان لم يكن مفتوحا وقال

نحو يقال ويباع ويشد وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول (وهو) أي المفعول الذي لم يسم فاعله (على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم في الفاعل (فالظاهر) المسند اليه الماضي (نحو قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد مفعول لما لم يسم فاعله ويسمى أيضا نائب الفاعل (و) المسند اليه المضارع نحو قولك (يضرب زيد) بضم أوله وفتح ماقبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبني للمفعول أو للمجهول وزيد نائب فاعل أو مفعول لما لم يسم فاعله (و) لافرق في الفعل بين أن يكون مجردا كما مر أو مزيدا نحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء واعرابهما على وزان ما مر قبلهما وقس مابقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل (و) المفعول الذي لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول ونا ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المفتوحة ضمير المخاطب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربتما) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقا في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله والميم والالف علامة التثنية (وضربتم) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم علامة الجمع (وضربتن) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث * والحاصل أن الفعل في الجميع مضموم الاول مكسور ماقبل الآخر وأن التاء في الجميع مفعول لما لم يسم فاعله الا أنها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج الى تمييز كل منها عن الآخر فضموها في المتكلم وفتحوها في المخاطب المذكر وكسروها في المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والالف في خطاب المثنى مطلقا

بعضهم ان الفتحة في نحو يشرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل (قوله نحو يقال ويباع) الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى ماقبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت ألفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ماقبلهما الآن فصار يقال ويباع ويشد أصله يشدد بالفك نقلنا حركة الدال الى الشين فسكن الحرف الاول وأدغم في الثاني كما فعل بشد والادغام واجب لان ادغام المثلين مع عدم المانع من الادغام واجب (قوله لانه لا يبنى للمفعول) أي لفساد الصيغة والمعنى أما فساد الصيغة فلانك اذا بنيت أكرم مثلا للمفعول ضممت الهمزة فان كسرت الراء التبست بصيغة الماضي المبنية للمفعول وان فتحتها التبست بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضا وأما فساد المعنى فلانه حينئذ يصير دالا على الاخبار والامر انما يدل على الانشاء (قوله أو للمجهول) أي للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا يكون

والميم وحدها فى خطاب الجمع فى التذكير والنون المشددة فى خطاب الجمع فى التأنيث ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله فى الحاضر (و) تقول فى الغائب (ضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازا مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء الساكنة فى آخره حرف تأنيث ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضربا) بضم أوله ١٠٥ وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والالف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله وأخل بضربتا للمثنى المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء حرف تأنيث والالف ضمير المثنى المؤنث الغائب فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل (وضربوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والواو ضمير الجماعة المذكرين الغائبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والالف حرف زائد (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله ١٤ جا والنون ضمير الجماعة الاناث الغائبات فى محل رفع على انه مفعول لما لم يسم فاعله هذا كله فى المتصل وتقول فى المنفصل ما ضرب الا أنا وما ضرب الا نحن وما ضرب الا أنت وما ضرب الا أنت وما ضرب الا أنتما وما ضرب الا أنتم وما ضرب الا أنتن وما ضرب الا هو وما ضرب الا هى وما ضرب الا هما وما ضرب الا هم وما ضرب الا هن وكذا تقول انما ضرب انا وانما ضرب نحن الى آخرها والفعل فى الجميع مضموم الاول مكسور ما قبل الآخر وقس عليه ما أمكن فى المضارع فلا نطول بذكره

(باب المبتدا والخبر) وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول

لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا أن يقال يكفى فى وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبنى للمفعول يمكن أن يجهل فاعله شنوانى (قوله ما أمكن فى المضارع) أى ما أمكن استحضاره وليس المراد أن بعضها ممكن فى المضارع و بعضها غير ممكن بل كلها تجرى فى المضارع كالماضى خلافا للقليوبى

(باب المبتدا والخبر)

انما جمعهما فى باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدا وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر نحو أقائم الزيدان فالهمزة للاستفهام وقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله ما مضروب العمران فما نافية ومضروب مبتدأ والعمران نائب فاعل سد مسد الخبر وشرط هذا المبتدا الذى لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على نفى أو استفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائبا عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) أى ما ذكر من المبتدا والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى فى المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال فى كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد (قوله الصريح) هو الاسم الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على

أخذه فى التعريف (قوله المرفوع لفظا) مراده به مايشمل المرفوع تقديرا بدليل مقابلته بالمحلى فلا يعترض عليه بأن فى كلامه اخلالا بالتقديرى وقيد بالمرفوع ليعلم أنه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا (قوله بالابتداء) متعلق بالمرفوع وهو مبنى على الصحيح من أن الرافع للمبتدا الابتداء وللخبر المبتدأ وقيل كل منهما رافع الآخر وقيل ان الابتداء رافع لهما وقيل ان الابتداء رافع المبتدأ وهما رافعا الخبر فالاقوال أربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

(قوله أى المجرد) أى الخالى لفظا وتقديرا لتخرج نحو قولك زيد فى جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لا تقديرا فليس بمبتدا بل فاعل (قوله عن العوامل) أل للجنس أى عن شئ من العوامل وبجعل أل جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد أو عاملان (قوله اللفظية) قيد لاخراج المعنوية فان المبتدأ لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتداء على الراجح فأشار بهذا القيد الى انه ماش على الراجح فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجرد يقتضى سبق ما تجرد منه ولم يوجد فى المبتدا عامل لفظى تجرد منه قلنا فى الجواب سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكأنها موجودة فصح التعبير بالتجرد (قوله غير الزائدة وما أشبهها) قيد فى القيد فهو لادخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد فمن الاول بحسبك زيد فان حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة قال المرادى وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن الثانى لعل أبى المغوار منك قريب * فأبى مرفوع على انه مبتدأ وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل المجرد افادة التوقع لا للتعدية كما تدخل ليت لافادة التمنى فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن قلت أجيب بأن العوامل اللفظية اذا أطلقت انما

تصرف

(المرفوع) لفظا أو محلا بالابتداء (العارى) أى المجرد (عن العوامل اللفظية) غير الزائدة وما أشبهها ليخرج بالاسم الفعل والحرف

وبالمرفوع المنصوب والمجرور بحرف زائد وشبهه وبالتعري عن العوامل اللفظية [illegible]
لكون عاملها لفظيا وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء
والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أولا لثان بحيث يكون الثاني خبرا عن الاول وقائم خبره

وهو مرفوع بالمبتدا ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ وأن تصوموا خير لكم فأن تصوموا فى تأويل مصدر مرفوع على الابتداء وخير خبره والتقدير صومكم خير لكم (والخبر) الاصلى (هو الاسم المرفوع) بالمبتدا (المسند اليه) أى الى المبتدا ثم تارة يكون المبتدا والخبر مفردين لمذكر (نحو قولك زيد قائم) فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدا (و) تارة يكونان مثنيين لمذكر نحو قولك (الزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الالف وقائمان خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف أيضا (و) تارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضا نيابة عن الضمة وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك الزيود قيام وتارة يكونان

مفردين لمؤنث نحو قولك هند قائمة وتارة يكونان مثنيين لمؤنث نحو قولك الهندات قائمتان وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو الهنود قيام (والمبتدأ)

تنصرف الى ماليس زائدا ولا شبيها بالزائد (قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور) وخرج أيضا ما لا اعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأنه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) أى والنائب عن الفاعل وخبران وأخواتها اذ ليس فى كلامه الحصر فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أى لفظ الابتداء معبر به ففى كلامه حذف مضاف واطلاق المصدر على اسم المفعول (قوله وجعله) بالجر عطف على قوله بالشيء أى وتصييره أولا الخ (قوله بحيث يكون الثانى خبرا) أى مخبرا به عن الاول أى ولو حكما كالفاعل السادّ مسدّ الخبر نحو أقائم زيد والنائب عن الفاعل السادّ مسدّ الخبر نحو أمضروب الزيدان فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدا الذى له خبر (قوله والتقدير صومكم الخ) أى ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الحرف السابك موجودا كما مثل أولا كقولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أى سماعك (قوله والخبر هو الاسم) أى الصريح أو المؤول واعترض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر اذا كان جملة أو شبهها وأجيب بأنه انما اقتصر على الاسم لان الاصل فى الاخبار بكسر الهمزة أن يكون بها أى بالاسم وأشار الشارح الى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الاصلى ويرد على هذا أن المتن حينئذ لم يعرف الا الخبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصور فالاولى مما صنعه الشارح أن يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرا وكذا الظرف كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر فى الحقيقة وهو اما اسم حقيقة أو تأويلا (قوله المرفوع بالمبتدا) أى على الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على انه لا يكون منصوبا بالابتداء ولا يكون مجرورا الا بحرف زائد على نحو ما مر فى المبتدا (قوله المسند اليه) أى المسند هو الى المبتدا وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدا والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره (قوله وقائم خبره) قد يقال فى صدق

من حيث هو (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وما أشبه ذلك (و) المبتدأ (المضمر اثنا عشر) ضميرا منفصلا (وهي انا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وأنت) بكسر التاء

للمخاطبة (وانتما) للمثنى مطلقا (وانتم) لجمع الذكور المخاطبين (وانتنّ) لجمع الاناث المخاطبات (وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهنّ) لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى (نحو قولك أنا قائم) فانا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه اعراب ومحله رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة وأنتما قائمان وأنتم قائمون وأنتنّ قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهنّ قائمات فالمبتدأ في هذه الامثلة كلها مضمر مبني لا يدخله اعراب الصحيح في انا وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتنّ أن الضمير هو أن فقط وأن اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قسمان) قسم (مفرد و) قسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا فانه في هذا الباب يسمى مفردا (فالمفرد نحو قولك زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون فالخبر في هذه الامثلة مفرد

تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو قائم لم يسند الى المبتدا بل أسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى زيد الا انه اتفق أن الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى المبتدا اهـ شنواني (قوله من حيث هو) حيثية اطلاق كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم أي المبتدأ مطلقا أي من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان كل مبتدا اما ظاهر أو مضمر وحاصل الجواب أن المبتدأ الذي هو مورد القسمة أعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا وهكذا سائر التقسيمات (قوله منفصلا) قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهي انا الخ) حاصلها ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو أنا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة انت وانت وانتما وانتم وانتنّ وما يختص بالغائب وهو خمسة هو وهي وهما وهم وهنّ (قوله ضمائر الرفع) من اضافة الموصوف للصفة أي الضمائر المرفوعة (قوله والغالب) أي الكثير وقوله يطابقها أي يساويها وقوله في المعنى أي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتما وأنتم وأنتنّ أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وانتما أفضل رجلين أو امرأتين وانتم وانتنّ أفضل رجال أو نساء وانت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو انتما أو انتم أو انتنّ عدل لان أفعل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أي في هذا الباب أي وكذا باب النعت كما يأتي واحترز بذلك عن المفرد في باب المنادى ولا النافية للجنس فانه هناك ما ليس مضافا ولا شبيها به وكذا في باب الاعراب فان المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفي باب الكلمة والكلام فان المراد به ما قابل

ماقابل المركب اه من الفيشي وفي النبتيتي ان باب النعت والاعراب على حد سواء فليراجع ثم اعلم أن المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق مادل على متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدا ان لم يرفع اسما ظاهرا كما مثله الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وانما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا أن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما في نحو أقائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أي ما قابل المشتق نحو زيد أخوك والزيدان أخواك ولا يتحمل ضمير المبتدا الا ان أول بالمشتق نحو زيد أسد اذا أريد شجاع (قوله لانه ليس جملة ولا شبهها) قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لان الدعوى هي أن الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد أي ليس جملة ولا شبهها وقوله لانه ليس جملة ولا شبهها أي انه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أي ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء أي في الظاهر أما في الحقيقة فثلاثة لان الجملة شئ واحد وان كان تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتي (قوله المجرور) أي مع جاره (قوله التامان) التام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون اذ لا يخلو موجود منها وبهذا القيد خرج الناقصان والناقص هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا خاصا نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك أو راغب فيك أو معرض عنك فلا يقع خبرا (قوله مع فاعله) كان ينبغي أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها الا أن يراد بالفاعل الفاعل اللغوي وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلا اه من الفيشي (قوله أو المضمر) مستترا كان أو بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي المبدوأة بفعل حقيقة كما مثل أو حكما نحو لن يقوم زيد (قوله مع خبره) أي أو ما يقوم مقام خبره فلو قال مع ما تتم به الفائدة لكان أعم ليشمل نحو زيد ضاربه العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي المبدوأة باسم حقيقة كما مثل أو حكما نحو ان زيدا قائم (قوله أو غيره) أي أو مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبرا للمبتدا

لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك (أربعة أشياء) شيآن في الجملة وشيآن في شبهها فالشيآن في شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) التامان (و) الشيآن في الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمر (والمبتدأ مع خبره) المفرد أو غيره فالجار والمجرور (نحو قولك زيد في الدار و) الظرف نحو قولك (زيد عندك) والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف

قوله المجرور أي مع جاره ظاهره أن عبارة المتن المجرور والظرف مع أن الذي في نسخ المتن الجار والمجرور والظرف وهو الذي يقتضيه قول الشارح بعد فالجار والمجرور نحو قولك زيد في الدار الخ تأمل اه مصححه

يجب أن يحكم على محلها بالرفع بمعنى انه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان مرفوعا ويجب لهذه الجملة ان لم تكن نفس المبتدا فى المعنى أن تشتمل على ما يربطها بالمبتدا من ضمير وهو الاصل والمطرد أو اسم اشارة أو اعادة المبتدا بلفظه أو بمعناه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدا نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج الى رابط ويجب أن لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا أخاه وأن لا تكون مصدرة بلكن أو بل أو حتى واعلم أيضا أن قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية أو انشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانبارى ولا قسمية خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج والفرق بين ماهنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا اضمار القول كما قال ابن مالك

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر تصب

أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاهما) أى وحدهما أو مع المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلاف لفظى أى فى الصورة لا فى الحقيقة ولهذا الخلاف الصورى أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر والا فقد يقال ما فائدة افرادهما مع انه ان قدر عاملهما اسما كان من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلا كان من الاخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة (قوله وأن تقديره) أى والصحيح أى الراجح تقدير المتعلق نحو كائن أو مستقر كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر ونحوهما كحصل أو ثبت أو ما يليق بالمقام وقيل الراجح تقدير كان الخ فالخلاف فى الراجح لا فى الجواز والذى انحط عليه كلامهم كما قاله فى المغنى مختارا له انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فان أريد المضى قدر كان أو استقر وان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم فى اليوم والجزاء فى غد قدر مضارعهما أو وصفه

المحذوف لاهما وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر
(و) الفعل مع فاعله نحو قولك (زيد قام أبوه) فزيد مبتدأ وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل

وان قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة والا كان الظرف والجار والمجرور فى موضع الخبر فتقدر كان وتتسلسل التقديرات وما كان منهما عاما لمصرح به لكونه خاصا فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر (قوله والمضاف اليه) يستفاد منه أن الخبر فى نحو زيد أكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو الظاهر واختاره شيخ الاسلام على المحلى وان كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم أن الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين فالكبرى فقط ماوقع خبرها جملة ولم تقع هى خبرا والصغرى فقط ماوقعت خبرا والمحتملة لهما ماوقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان فى المتن اجتمع فى كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هى قام أبوه وجاريته ذاهبة والكبرى هى جملة زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة واذا قلت زيد أبوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد أبوه غلامه منطلق والمحتملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها خبر

(باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر)

أى فى الاغلب فلا يشكل بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وتارة لاتدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت المعدوم موجودا والمراد التى يغلب دخولها على جنس المبتدا والخبر فأل جنسية لا استغراقية اذ لاتدخل على كل مبتدا وخبر فان دخولها عليهما مشروط بأن لايكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه ولا انشائية نحو هند زوجتكها وأن لا يلزم التصدير نحو أيهم عندك وأن لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحمد الى آخر ماهو فى الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الازالة لازالتها حكم المبتدا والخبر وانما ازالته لانها عامل لفظى والابتداء عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب لاحاجة اليه لانها فى كل كتاب كذلك أى هى من حيث العمل ثلاثة أقسام

والمضاف اليه فى موضع رفع خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من أبوه (و) المبتدأ مع خبره نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدا الثانى وجملة المبتدا الثانى وخبره فى موضع رفع خبر المبتدا الاول والرابط بين المبتدا الاول وخبره الهاء من جاريته والله تعالى أعلم

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

وتسمى النواسخ (وهى) هنا أقسام ثلاثة الاول

لا من حيث الحقيقة لانها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا قالوا والظاهر أنها ثلاثة أيضا من هذه الجهة لانها أفعال وحروف وأسماء وهي المصادر وأسماء الفاعلين الا أن يقال ان اسم كل نوع من كان وأخواتها لم يخالفه في العمل فلم يبق لعده قسما ثالثا فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فان له فائدة لان عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان وأخواتها) أي نظائرها وانما قدم كان وأخواتها على ان وأخواتها لانها أفعال والاصل في العمل لها وقدم ان وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالا لان أحد الجزأين باق معها على الاصل وهو الخبر وبدأ من كان وأخواتها بكان لانها ام الباب لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شانية نحو كان زيد قائما وشانية نحو اذا مت كان الناس صنفان الخ وزائدة نحو ما كان أحسن زيدا (قوله عملها مختلف) أي من حيث الرفع والنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الا مرفوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أشار الى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن بقوله أي المبتدأ وقوله بعد أي خبر المبتدا ورفعها للمبتدا بأن تحدث فيه رفعا غير الذي كان به على الاصح (قوله ويسمى اسمها) أي تسمى النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيدا من كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيد وقائما ليس خبرا لكان لان الافعال لا يخبر عنها فالاضافة في كل لادنى ملابسة وهي كونها تعمل فيهما (قوله المرفوع فاعلا) أي حقيقة والمنصوب مفعولا أي حقيقة فلا ينافي ما مر قريبا (قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر فهي لم تتجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر وسميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لانها تدل على زمن دون حدث

(كان وأخواتها و) الثاني (ان وأخواتها و) الثالث (ظننت وأخواتها) وهذه الاقسام الثلاثة عملها مختلف (فاما كان وأخواتها فانها ترفع الاسم) أي المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أي خبر المبتدا ويسمى خبرها وانما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا لان هذه الافعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول

فان

فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجى حروفا (وهى) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا والا فهى أكثر من ذلك الاول (كان) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى امّا مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما وامّا مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثانى (أمسى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى المساء نحو أمسى زيد غنيا (و) الثالث (أصبح) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الصباح نحو أصبح البرد شديدا (و) الرابع (أضحى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الضحى نحو أضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (ظل) بالظاء المشالة وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و) السابع (صار) وهى للتحول والانتقال نحو صار السعر رخيصا (و) الثامن (ليس) وهى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس زيد قائما أى الآن (و) التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر (مازال ومانفك [illegible] ومابرح) مقرونة بنافية أوشبهها كالنهى والدعاء وهذه

فان الاصح دلالتها عليهما الاليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها لمعمولين لامن حيث توقف معناها على غيرها ق ل (قوله ومن ثم) أى من أجل تجردها عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشا تسمية الخ (قوله حروفا) الصحيح أنها أفعال كما مرّ (قوله هنا) أى فى هذه المقدمة أما فى غيرها فهى أكثر من ذلك (قوله فى الماضى) متعلق باتصاف أى انها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى (قوله فى المساء) بالمدّ من الزوال الى الغروب نقيض الصباح (قوله أمسى زيد غنيا) أى ثبت له الغنى وقت المساء (قوله أصبح البرد شديدا) أى ثبتت الشدّة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ماسيأتى من الامثلة (قوله المشالة) أى المشال عليها الالف والنقطة فرقا بالاولى بينها وبين الضاد المعجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله ظل زيد صائما) أى ثبت له ذلك جميع نهاره وأمّا قوله تعالى ظل وجهه مسودّا فهو بمعنى صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لايخفى (قوله بات زيد مفطرا) أى ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف تفسير وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل أو من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا (قوله وهى لنفى الحال) الاضافة من اضافة المظروف للظرف على حدّ مكر الليل أى لنفى مضمون الجملة فى الحال أى زمن التكلم (وقوله عند الاطلاق أى عما يدل على خصوص نفى الحال أو غيره وقوله والتجرد أى الخلوّ عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا قيدت بزمن فانها تكون للنفى فيه ففى قولك ليس زيد قائما أمس لنفى القيام فى الماضى واذا قلت غدا فهى لنفى القيام فى المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفى مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما) أى ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور المتقدم اذا صرّح بلفظ الآن كان توكيدا (قوله بما النافية) ماليست قيدا بل الشرط تقدّم النفى مطلقا أو شبهه (قوله والدعاء) أى بلا خاصة وانما شرط فى هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافى عليها لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى انقلب اثباتا وانما قام

النهى والدعاء مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى ولافرق فى النافى بين أن يكون ملفوظا به كما مثل أو مقدرا نحو تالله تفتأ أى لاتفتأ قال فى التصريح ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا اه وقد نظمها العلامة الدنوشرى بقوله

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع فى قسم

(قوله للازمة) أى موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر من اضافة المصدر لفاعله وقوله المخبر عنه بالنصب مفعوله وفى نسخة للمخبر عنه (قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن أى قدر ما يقتضيه أى يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها منذ قبله نحو مازال زيد عالما أى منذ صلح للعالمية يعنى من حين تأهله وتفهمه للعلم والا فالحال يشهد بأنه قبل ذلك ليس عالما ونحو مازال زيد أميرا معناه أن الامارة ثابتة له وقت قبولها بأن لا يكون طفلا مثلا وعلى هذا فقس (قوله لاستمرار الخبر) أى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها (قوله لنيابتها) أى لاجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت فى شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نرحرفا ظرفا لان الظروف كلها أسماء ويجاب بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع مابعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن الظرف فى اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدله فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف اه (قوله لتأويلها الخ) من المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لاهى ففى العبارة تسمح (قوله والتقدير) بمعنى المقدر مدة دوام الخ وقد تسمح أيضا فى هذا فان المقدر هو مدة دوام فقط لا زيد مترددا اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد وانما المراد دوام تردده فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية

الافعال الاربعة للازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد عالما وما انفك عمرو جالسا وما فتئ بكر محسنا وما برح محمد كريما وما أشبه ذلك (و) الثالث عشر (مادام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهى لاستمرار الخبر نحو لا أصحبك مادام زيد مترددا اليك وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك

(وماتصرف منها) اى والذى تصرف من كان واخواتها يعمل عمل ماضيها فالمتصرف (نحو كان) فى الماضى (ويكون) فى المضارع (وكن) فى الامر (و) نحو (أصبح) فى الماضى (ويصبح) فى المضارع (وأصبح) فى الامر (تقول) فى عمل الماضى (كان زيد قائما) واعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول فى عمل المضارع من كان يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها وقائما خبرها وتقول فى عمل الامر من كان كن قائما واعرابه كن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وقائما خبره وتقول أصبح زيد قائما ويصبح زيد قائما وأصبح قائما واعرابه على وزان ماقبله والذى لا يتصرف منها دام وليس تقول لا أكلمك مادام زيد قائما (وليس عمرو شاخصا وما أشبه ذلك) من الامثلة (وأما) القسم الثانى من النواسخ وهو (ان وأخواتها فانها تنصب الاسم) اى المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أى خبر المبتدأ ويسمى خبرها (وهى) ستة أحرف (ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى أم الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (ولكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح التاء المثناة فوق (ولعل) بتشديد اللام الاخيرة (تقول ان زيدا قائم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائم خبرها وتقول بلغنى أن زيدا منطلق واعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها وان واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع على انه فاعل بلغنى والتقدير بلغنى انطلاق زيد وتمتاز أن المفتوحة الهمزة بكونها لابد أن يطلبها عامل كمثلنا

غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقى فان وليها منصوب فهو حال نحو يعجبنى مادمت صحيحا أى دوامك صحيحا اذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ولا يعجبه فى المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب مابعدها على الحال لو لم تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحا (قوله وماتصرف منها) أى تحول الى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيها) أى الماضى منها كشعر أراك أو ماض هو هى (قوله نحو كان الخ) الحاصل أن هذه الافعال الثلاثة عشر فى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام مالا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وماتصرفه ناقص وهو زال وأخواتها لانها ليس لها أمر ولا مصدر وماتصرفه تام وهو الباقى (قوله وكن فى الامر) والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

(قوله وأصبح) بقطع الهمزة لانه أمر الفعل الرباعى (قوله شاخصا) أى ذاهبا أو حاضرا فان الشخوص يأتى بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشى (قوله تنصب الاسم الخ) متنا وشرحا فيه جميع ماتقدم فى مثله فى كان فلا تغفل (قوله وأن واسمها الخ) فى ذكر الاسم مسامحة فالاولى اسقاطه اذ لادخل له فى التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغنى انطلاق زيد (قوله فى تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبران كان

مشتقا كما مثل و يقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى أن هذا زيد أى كونه زيدا و بالاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله بخلاف المكسورة) أى فانها قد يطلبها عامل نحو قال انى عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا أنزلناه (قوله لاختلاف ألفاظها) أى وقت اختلاف ألفاظها فاللام للتأقيت لا للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على اللزوم أى يلزم من اختلاف الالفاظ اختلاف المعانى لدوران المعلول مع علته وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهى اختلاف الالفاظ ولا يوجد المعلول وهو اختلاف المعانى وذلك كما فى ان وأن فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأقيت فان المعنى اختلاف المعانى وقت اختلاف الالفاظ وليس فى ذلك دعوى لزوم اختلاف المعانى لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون ذلك كما مر فوقت اختلاف الالفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعانى كلكن وان مثلا أو لا يكون كما فى ان وأن هذا توضيح ما فى الحاشية فتأمل (قوله ودلالتها على المعانى) أى الآتية لا معانى كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله للتوكيد) التعبير باللام فى هذا وما يأتى غير ظاهر لانه يقتضى أن يكون معنى ان وأن مثلا شيأ آخر غير التوكيد ثابتا وحاصلا له وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى أن معنى ان وأن المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذى هو التوكيد خاصة بأن يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم فان وأن يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب مترددا فى الحكم فهما لنفى التردد والتأكيد بهما حينئذ استحسانى وان كان منكرا للحكم فهما لنفى الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه كما فى علم المعانى (قوله ومعنى لكن للاستدراك) أى لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين

بخلاف المكسورة وتقول لكن عمرا جالس وكأن زيدا أسد (وليت عمرا شاخص) ولعل الحبيب قادم واعرابها على وزان ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف الفاظها وانما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضى نحو كان فى البناء على الفتح ودلالتها على المعانى ...ى كر لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى كما تقدم (ومعنى ان) المكسورة (وأن) المفتوحة (للتوكيد) أى تأكيد النسبة (و) معنى (لكن للاستدراك)

ايجابا أو سلبا فلابد أن يتقدم عليها كلام كما سيأتى (قوله تعقيب الكلام الخ) أى اتباع الكلام برفع أى بنفى ما يتوهم أى يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بلكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أى أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أى باثباته لان نفى النفى اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم فأثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائد على التشبيه وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهى وصف له ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ويجاب بأن كلامه على حذف مضاف أى الحكم بالدلالة أو ان المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد أن يزاد فى التعريف بالكاف أو كان أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو المستحيل أى ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله * ألا ليت الشباب يعود يوما وقوله أو ما فيه عسر اى أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير ليت لى قنطارا من الذهب أى ما من شأنه أن يطمع فيه فلا يعترض بأن الفقير لا طمع له فى قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غدا يجىء فانه ممتنع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أى المستقرب الحصول فلا يكون الا فى الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوما وأما قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب الخ فانما كان منه جهلا وافكا وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت يتمنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمنى والترجى بالطلب من باب التسمح فان كلا من التمنى والترجى حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشىء المتمنى أو المترجى وطلبها له فالطلب لازم فأطلق الملزوم الذى هو التمنى والترجى وأريد لازمه الذى هو الطلب (قوله والتوقع) أى او للتوقع (قوله بالاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه وقيل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه

وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (و) معنى (كأن وهو الدلالة على التشبيه) (و) معنى (و) مشاركة أمر لامر فى معنى (و) معنى (ليت للتمنى) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (و) معنى (لعل للترجى) وهو طلب الامر المحبوب (والتوقع) وهو المعبر عنه عند قوم بالاشفاق فى المكروه

يسمى اشفاقا (قوله هالك) أى ميت أى أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله على أنهما الخ) أى على سبيل أنهما مفعولان لها أى على الصحيح وعند الكوفى تنصب الثانى على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اهـ من عبد المعطى (قوله حيث لامانع) احترز به عما اذا كان مانع وهو أمران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا جواز الضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والاعمال والالغاء حينئذ على السواء أو تأخره نحو زيد قائم ظننت والاهمال أرجح أما مع التقدم فيمتنع كظننت زيدا قائما قال فى الخلاصة

وجوز الالغاء لا فى الابتدا * وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

والثانى التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها كاللام نحو علمت لزيد قائم أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

فجملة لزيد قائم فى محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات القلب فانه عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله أدرى لأن المبتدا له الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمى هذا تعليقا لأن العامل علق عن العمل فى اللفظ وعمل فى المحل فشبه بالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة وهى التى اساء زوجها عشرتها واعلم أن هذين الامرين لا يجريان فى ظن وجميع أخواتها بل هما خاصان ببعضها كما أشار اليه ابن مالك بقوله

وخص بالتعليق والالغا ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

(قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى) أى تدل على رجحان وقوع المفعول الثانى أى غالبا فلا يرد أن الثلاثة الاول قد ترد لليقين كقوله تعالى يظنون أنهم ملاقوا ربهم أى يتيقنون ذلك وقول الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

نحو لعل زيدا هالك والترجى فى المحبوب نحو لعل الله يرحمنى فان الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب (وأما) القسم الثالث من النواسخ وهو (ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدا) ويسمى مفعولها الاول (و) تنصب (الخبر) ويسمى مفعولها الثانى وانما نصبتهما (على أنهما مفعولان لها) حيث لا مانع وذكر من ذلك عشرة أفعال أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى (وهى ظننت) نحو ظننت زيدا قائما (وحسبت) نحو حسبت بكرا صديقا (وخلت) نحو خلت الهلال لائحا

أى تيقنت وقوله

دعانى الغوانى عمهنّ وخلتنى * لى اسم فلا أدعى به وهو أوّل

أعنى تيقنت أن لى اسما كنت أدعى به وأنا شاب قال بعضهم هذا الاسم هو الاخ لان النساء يقلن للشاب الاخ وللشائب العم (قوله وزعمت) بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لا بمعنى تكفلت والا تعدّت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر ولا بمعنى سمن أو هزل والا كانت لازمة (قوله وثلاثة منها) أى من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثانى أى تدل على تحقيق وقوعه أى غالبا فلا ينافى دلالة بعضها تارة على الظن كما فى رأى فانها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله

رأيت الله أكبر كل شئ * محاولة وأكثرهم جنودا

وقد تأتى بمعنى ظن وقد اجتمعا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أى يظنونه ونعلمه وكما فى علم فان الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك بى واجفات الشوق والامل وقد تأتى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات (قوله رأيت) أى لا بمعنى أبصرت والا تعدّت لواحد لانها من أفعال الحواس (قوله وعلمت) أى لا بمعنى عرفت والا تعدّت لواحد أمّا على أن بين العلم والمعرفة فرقا فظاهر وأمّا على أنهما بمعنى واحد فلانه قد يخص أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر وهو أمر موكول الى اختيار العرب (قوله ووجدت) أى بمعنى علمت لا بمعنى أصبت فانها حينئذ تتعدّى بنفسها لواحد ولا بمعنى حزن نحو وجدت على الميت أى حزنت عليه فانها حينئذ لازمة (قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله فى قوله) أى مقوله (قوله اذا دخلت على مالا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عين والمراد أن يكون الاوّل ممالا يسمع وأمّا الثانى فلا بدّ أن يكون مما يسمع كقولك سمعت زيدا يقرأ لا سمعته يخرج اذ الخروج لا يسمع أمّا اذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تتعدّى لواحد نحو يسمعون الصيحة (قوله والجمهور على أن الخ) أى مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله فى موضع نصب على الحال من المفعول أى على حذف مضاف

(وزعمت) نحو زعمت زيدا صادقا وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثانى (و) هى (رأيت) نحو رأيت المعروف محبوبا (وعلمت) نحو علمت الرسول صادقا (ووجدت) نحو وجدت العلم نافعا واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال من حالة الى أخرى (و) هما (اتخذت) نحو اتخذت زيدا صديقا (وجعلت) نحو جعلت الطين ابريقا وواحد يفيد حصول النسبة فى السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت النبى يقول فالنبى مفعول أوّل وجملة يقول مفعول ثان هذا على رأى أبى على الفارسى فى قوله ان سمعت اذا دخلت على مالا يسمع تعدّت لاثنين والجمهور على أن جملة يقول ونحوها فى موضع نصب على الحال من المفعول

تقديره سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم فالحال مبينة ولا ينبغي أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لانه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله على الحال من المفعول) أي ان كان معرفة والافهي صفة قل (قوله الا الى واحد) نحو أبصرت زيدا وسمعت القراءة وذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان (قوله بكسر الباء) أي وفتح الخاء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها أي الخاء وهي الفتحة فصار خيلت فالتقى ساكنان الياء واللام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين أي لدفع التقاء الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائره كبعت وملت (قوله استطرادا) هو ذكر الشئ في غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما أشار اليه بقوله لتتميم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشى كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا استطرادي تتميما لعملهما اه

(باب النعت)

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا وهو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق واذا اجتمعت رتبت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

نعت البيان مؤكد بدل نسق * هذا هو الترتيب في القول الاحق

ولهذا بدأ المصنف بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عرفه بعضهم بأنه المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض والنعت لغة وصف الشئ بما هو فيه واصطلاحا اجراء الاسم على الاسم المنعوت في اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدري وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقوله يتمم متبوعه البدل وعطف النسق لان البدل مقصود في نفسه وليس القصد به اتمام متبوعه ولان عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت في اتمام ما تبعاه لكن لا يدلان على

لان أفعال الحواس لا تتعدى الا الى واحد (تقول) في اعراب (ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان (و) في اعراب (خلت عمرا شاخصا) خلت فعل وفاعل وأصل خلت خيلت بكسر الياء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعمرا مفعول أول وشاخصا مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق وهذا القسم أعني ظن وأخواتها دخيل في المرفوعات وحقه أن يذكر في المنصوبات ولكنه ذكره استطرادا لتتميم بقية النواسخ

(باب النعت)

معنى فيه أما البيان فلانه عين الاول وأما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلا ونفس الشئ هو الشئ لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لانواع النعت فانه اما التخصيص نكرة نحو مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو مررت بزيد التاجر والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح رفع الاحتمال فى المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم فى التعريف الذى يتم متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الامور المذكورة ولذلك لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤول به ما أقيم مقامه فى معناه كاسم الاشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره وافراده نحو عدل * والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين * القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع الاول المشتق كضارب ومضروب وضراب وحسن وأحسن والثانى شبه المشتق كذا وذى وأسماء النسب نحو مكى والثالث المصدر نحو رجل عدل * والقسم الثانى الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور وللنعت بها ثلاثة شروط فى المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى كيوما من قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية كما فى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى فيه ثانيهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله رسمه ببعض خواصه الخ) فيه نظر لان الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس واردا مورد التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اهـ شنوانى (قوله تابع للمنعوت) أى مشارك له (قوله فى رفعه الخ) على حذف مضاف أى فى نوع رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما

ورسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدى فقال (النعت تابع للمنعوت فى رفعه)

فى الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف أو اعراب أحدهما محليا والآخر لفظيا (قوله ان كان مرفوعا) أشار به الى أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا فى آن واحد وكذا فيما بعده (قوله وتعريفه) أى فى نوع تعريفه لا فى شخصه اذ لا يشترط أن يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين اما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين نحو رأيت بكرا أميرمكة ويجب كون الموصوف اما أعرف من الصفة أو مساويا لها ولا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف بالالف واللام والثانى نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان بالالف واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لا نعت لان المضاف للضمير فى رتبة الضمير أو فى رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف بالالف واللام (قوله سواء كان النعت حقيقيا) أى هذه الخمسة أعنى الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت فى شيئين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجارى على من هو له فى الواقع أى المسند الى من هو نعت له فى الواقع أو كان سببيا وهو الجارى على غير من هو له أى المسند الى غير من هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة لضمير (قوله أيضا) أى كاتباعه فى اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حينئذ) أى وقت اذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر (قوله أربعة من عشرة) هى الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وانما لم يكمل له جميع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجميعها فى وقت واحد لما بينها من التضاد ألا ترى أن الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا فى حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل له فى حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التى هى الرفع والنصب والجر و واحد من الافراد

والتثنية

ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان المنعوت معرفة (وتنكيره) ان كان المنعوت نكرة سواء كان النعت حقيقيا أو سببيا ثم ان رفع النعت ضميرا المنعوت المستتر تبعه أيضا فى تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة

والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث (قوله ويسمى النعت) أي يسميه علماء هذا الفن حينئذ أى حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهر هذا الكلام شموله لنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيقي مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي وسيأتى فى الشارح اشارة اليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فأقسام النعت ثلاثة ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت فى أربعة من عشرة انما يكون مع عدم المانع أما اذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تفضيل فانه لا يتبع فى تثنية ولا جمع ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك ورجال أفضل منك وبامرأتين أفضل منك وبنسوة أفضل منك واعلم أيضا أن قول المتن تابع للمنعوت فى رفعه الخ أى ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت والا جاز قطعه وعدم تبعيته له نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم أو نصبه فالمرفوع اذا علم يقطع نعته للنصب بتقدير فعل وللرفع بتقدير مبتدا والمنصوب يقطع نعته للرفع أو النصب ولا يقطع للجر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله فى غير المحال المعلومة عندهم (قوله وان رفع) أى النعت سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت للسببي والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته فى قوله فيما مر ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء الرجل الضاربه أنا (قوله ويسمى النعت حينئذ) أى وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة الى السبب والمراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة (قوله تقول فى النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك أنه اما أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا وكل منها اما أن يكون معرفة أو نكرة وكل منها اما أن يكون مذكرا أو مؤنثا فهذه اثنا عشر وكل منها اما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها اما أن يكون حقيقيا أو سببيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين فى ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة والثلاثون فى الحقيقي بالنظر

ويسمى النعت حينئذ حقيقيا
وان رفع سببي المنعوت الظاهر
اقتصر فيه على ما ذكره المصنف
وتبعه فى اثنين من خمسة ويسمى
النعت حينئذ سببيا

(تقول) فى النعت الحقيقى الرافع لضمير المنعوت المستتر فى الرفع مع الافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) فى النصب (رأيت زيدا العاقل و) فى الخفض (مررت بزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وتقول فى تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وتقول فى تثنية المذكر مع التنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول فى جمع المذكر مع التعريف جاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وفى جمع المذكر مع التنكير جاء رجال عقلاء ورأيت رجالا عقلاء ومررت برجال عقلاء وتقول فى المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة ومررت بامرأة عاقلة وتقول فى مثنى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين ومع التنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين وتقول فى جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات فالنعت فى ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر وتقول فيما اذا رفع سببى المنعوت الظاهر فى الافراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه ورأيت زيدا القائم أبوه ومررت بزيد القائم أبوه ومع التنكير جاء رجل قائم أبوه ورأيت رجلا قائما أبوه ومررت برجل قائم أبوه وتقول فى تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبواهما ورأيت الزيدين القائم أبواهما ومررت بالزيدين القائم أبواهما ومع التنكير جاء رجلان قائم أبواهما ورأيت رجلين قائما أبواهما ومررت برجلين قائم أبواهما وتقول فى جمع المذكر مع التعريف جاءنى الرجال القائم آباؤهم ورأيت الرجال القائم آباؤهم ومررت بالرجال القائم آباؤهم ومع التنكير جاءنى رجال قائم آباؤهم ورأيت رجالا قائما آباؤهم ومررت برجال قائم آباؤهم وتقول فى المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القائم أبوها ورأيت هندا القائم أبوها ومررت بهند القائم أبوها ومع التنكير جاءتنى امرأة قائم أبوها ورأيت امرأة قائما أبوها ومررت بامرأة قائم أبوها وتقول فى تثنية المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم أبواهما ورأيت الهندين القائم أبواهما ومررت بالهندين القائم أبواهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبواهما ورأيت امرأتين قائما أبواهما ومررت بامرأتين قائم أبواهما وتقول فى جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم آباؤهن ورأيت الهندات القائم آباؤهن ومررت بالهندات القائم آباؤهن ومع التنكير جاءت نساء قائم آباؤهن ورأيت نساء قائما آباؤهن ومررت بنساء قائم آباؤهن فالنعت فى هذا القسم يلزمه الافراد والتذكير دائما

لكل من المنعوت والنعت وفى السببى بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى أن النعت تارة يوافقه فى شخص الاعراب بأن يتحدا فيه أولا وتارة يتوافقان فى جهة التعريف أولا زادت الاقسام (قوله تقول فى النعت الحقيقى) أى فى تمثيله وقوله الرافع لضمير المنعوت تفسير للحقيقى والمستتر نعت ضمير (قوله فى الرفع) متعلق بتقول (قوله وفى النصب) أى وتقول فى حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أى النعت وقوله سببى مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه (قوله فالنعت فى هذا القسم) أى قسم السببى يلزمه الافراد لان النعت الرافع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا أسند الى ظاهر ولو

مع غير الجمع وأما مع الجمع فيختار تكسيره على افراده نحو مررت برجال قيام آباؤهم ويضعف تصحيحه هذا اذا انعت باسم باسم الفاعل فان نعت باسم المفعول أو الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه أن يحول الاسناد عن السببي الظاهر الى ضمير المنعوت فيستتر فى النعت وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به أو يخفض باضافة النعت اليه وحينئذ يطابق منعوته فى التأنيث والتثنية والجمع ويرجع الى القسم الاول مثاله جاء زيد المضروب العبد أو الحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل فى كل مثال بما يناسبه (والمعرفة) من حيث هي

ولو كان ذلك الظاهر مثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة ويلزمه أيضا التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه التأنيث مع الاسناد الى مؤنث نحو جاء رجل قائمة أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع) أى جمع السببي كما قاله قل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار تكسيره أى تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام آباؤهم أو غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه (قوله ويضعف تصحيحه) أى يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال الشيخ أبو بكر الشنوانى أى يجوز مع ضعف بل لا يجوز فى اللغة المشهورة وانما جاء فى لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل فى الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما فى لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو أكلونى البراغيث لكن فى الفعل أضعف (قوله هذا اذا الخ) أى محل جواز هذا الاستعمال فى الحقيقى والسببي دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل أى الذى ليس بمضاف (قوله أو الصفة المشبهة) أى أو باسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الاب ولعله لم ينبه الشارح عليه لانه حينئذ يكون صفة مشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره أى الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها (قوله جاز فيه) أى فى النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر (قوله فيستتر) أى ضمير المنعوت (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة (قوله وحينئذ) أى وقت اذ ينصب أو يخفض (قوله ويرجع الى القسم الاول) وهو النعت الحقيقى أى يرجع اليه فى تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببي وليس المراد كونه يصير حقيقيا فتأمل قل وتقدم أن بعضهم سماه نعتا مجازيا وأن الاقسام عليه ثلاثة (قوله وجرهما) أى على الاضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أى تفعل فعلا مثل ذا الفعل لجملة كذا فى موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف أن النعت يتبع منعوته فى اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب

والجر في باب معرفة علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف
والتنكير احتاج الى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة وكان الاولى
أن يقدم النكرة لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة
لانها أشرف من حيث دلالتها على معين وأل في المعرفة للجنس ولذا صح
الاخبار عنها بقوله منحصرة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالجمع وقول
الشارح من حيث هي أي لا بقيد كونها ضميرا ولا علما الخ فلا يلزم تقسيم
الشئ الى نفسه والى غيره ولا بقيد كونها تنعت وينعت بها الخ كما سيذكره
الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشئ بعينه والنكرة ما وضع لشئ
لا بعينه قال الرضي قوله بعينه احترازا عن النكرات والمعنى ما وضع
لان يستعمل في شئ واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع
كما في الاعلام أولا كما في غيرها اه وقال ابن مالك في شرح التسهيل من
تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه أي دون
اعتراض ولاجل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعد كما فعل المصنف هنا
وعلل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لان من الاسماء ما هو معرفة معنى
نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان
كواحد أمه وعبد بطنه فاكثر العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الاضافة
وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال وكذا
ذو أل الجنسية فيه الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت
النكرة أخرى فأحسن ما تبين به أن يذكر أقسام المعرفة مستقصاة
ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال
عن التحقيق اه أي لان عاما أول في قولك عاما أول في الاصل مبهم وتعيينه
عارض من الوصف واسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا
ومعنى والحق في واحد أمه وعبد بطنه التعريف بالاضافة ودخول رب
عليهما ونصبهما حالا شاذ وسيأتي الكلام على المعرف بأل الجنسية فقول
ابن الحاجب في التعريف المتقدم ما وضع لشئ بعينه الخ وقول سعد الدين
المعرفة ما أشير به الى خارج مختص اشارة وضعية شامل لجميع أنواع
المعارف مخرج لجميع النكرات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه فيه

المستدرك عليه اهـ حفنى على الاشمونى ببعض تغيير وزيادة (قوله خمسة أشياء) الوجه أنها ستة كما ذكر فى الخلاصة هذه الخمسة والسادس الموصول ولعل المصنف أدخله فى المبهم أو فى المعرّف بأل أو فى المضاف بناء على أن تعريفه بأل ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن فيه الا ايا فتعريفها بالاضافة وبعضهم عدها سبعة فزاد النكرة المقصودة فى النداء كيا رجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال وقيل انه تعرّف بما تعرّف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها قال أبو حيان وهذا الذى صححه أصحابنا ولا خلاف فى النكرة غير المقصودة فهى باقية على تنكيرها كيا رجلا خذ بيدى وأما العلم كيا زيد فذهب قوم الى أنه تعرّف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا اهـ من المحشى مع زيادة منه على الاشمونى واعلم أن المراد بالموصول الموصول الاسمى وهو ما افتقر أبدا الى الوصل بجملة خبرية أو وصف صريح أو ظرف أو جار ومجرور تامين والى عائد أو خلفه وهو الذى للمفرد الغير المؤنث واللذان للمثناه والذين لجمعه والتى لمؤنثه واللتان لمثناها واللاتى لجمعها والالى لجمع المذكر والمؤنث وهذه الالفاظ تسمى موصولا نصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد وأما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد فهو من للعقلاء وما لغيرهم وأى للجميع وأل فى نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طيئ وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين وبسط كل ذلك فى المبسوطات (قوله المضمر) ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وتقدم الكلام على أقسامه فى باب الفاعل (قوله ما دل على متكلم الخ) أى اسم دل وضعا فخرج بقولنا وضعا قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم فى الاول والمخاطب فى الثانى والغائب فى الثالث لم يكن موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر (قوله أو غائب) المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلية (قوله و الثانى

خمسة أشياء) الأول (المضمر) وهو ما دل على متكلم (نحو أنا أو) نحن أو مخاطب (نحو أنت) وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن أو غائب نحو هو وهى وهما وهم وهن (و) الثانى

(العلم) هو لغة العلامة واصطلاحا ماذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ أى اسم علق بالبناء للمجهول على شئ أى وضع لشئ بعينه مطلقا أى بلا قيد أى دل على معنى فى الخارج بالنسبة للعلم الشخصى وفى الذهن بالنسبة للعلم الجنسى لان العلم قسمان كما سيأتى فخرج بتفسيره بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما أشبهه لان العلم جزئى وضعا واستعمالا وبقية المعارف كليات وضعا فيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كلى عام كما فى رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهى خارجة بقولنا مطلقا أى بلا قيد فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كأل فى المحلى والصلة فى الموصول أو معنوية كالحضور فى ضمير المتكلم كأنا والمخاطب كأنت واسم الاشارة وكالغيبة (قوله عاقل) الاولى عالم ليشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتحتين علم لبلد بساحل اليمن (قوله كشدقم) بالدال المهملة أو المعجمة علم جمل للنعمان ابن المنذر (قوله وهيلة) اسم لشاة وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت لبعض نساء العرب (قوله أو علم جنس) بالنصب عطفا على قوله علم شخص اعلم أن لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين فى الخارج والثانى ما وضع لمعين فى الذهن أى وضع للماهية بقيد حضورها فى الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعيين أى بلا قيد حضورها أى لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت حاضرة والرابع ما وضع لواحد مبهم وعبارة الهمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بأن كان الموضوع له معينا فى الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا فى الذهن أى ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع أى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هى أى من غير أن تعين فى الخارج أو فى الذهن كأسد اسم للسبع أى لماهيته اه المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من النحاة

(العلم) وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه سواء كان علم شخص عاقل (نحو زيد وهند أم غير عاقل اما لمكان نحو عدن (ومكة) أو لغيره كشدقم وهيلة أو علم جنس اما لحيوان

الى

الى أن علم الجنس معرفة فى اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال الى غير ذلك وأما فى المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع فى جماعته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت وردّ هذا المذهب بأن التفرقة بينهما فى الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا الى أن اسم الجنس موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام فى تحريره اذا علمت ذلك علمت أن اطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وان كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس كأسامة واسم الجنس المعرفة كالاسد أن التعيين فى الاول مستفاد من جوهر اللفظ وفى الثانى مستفاد من أل (قوله نحو حضاجر) بوزن مفاعل علم للضبع (قوله وأسامة) علم للسبع (قوله أو لمعنى) معطوف على قوله لحيوان (قوله كسبحان) أى مقطوعا عن الاضافة وممنوعا من الصرف علم للتسبيح بمعنى التنزيه واذا كان مضافا لم يكن علما لأن الاعلام لا تضاف كذا فى الحاشية وقد يقال ذكر الدمامينى أن الاضافة التى تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان كحاتم طيئ وفرعون موسى فلا وحينئذ فلا مانع من الاضافة مع العلمية حملا على هذا وذكر الشنوانى أن استعماله مضافا الى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا (قوله وبرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الاشارة) قال الشنوانى الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الاشارة لا أسماء الاشارة فقط كما قاله الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر فى معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة اهـ المقصود منه (قوله وصلاحيته الخ) عطف تفسير فان قلت قد تقدم أن المعرفة ما وضع لشئ بعينه وهذا ينافى عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص قلت تعريفه بعد استعماله فى معين وابهامه قبل استعماله فى معين فلا منافاة بين كونه

نحو حضاجر واسامة أو لمعنى كسبحان وبرة (و) الثالث (الاسم المبهم) وأراد به اسم الاشارة ووجه ابهامه عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص

معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطي فهو كلي وضعا جزئي استعمالا اهـ
وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا الجواب مبني على
مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجاد) كرر المثال للاشارة الى
عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أولا فالاول للاول والثاني للثاني
اهـ من عبد المعطي (قوله وفرس ورجل وزيد) اشار بذلك الى أنه
لافرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره فيشار الى كل منها بما ذكر من الاشارة عبد
المعطي (قوله وهو) أي الاسم المبهم أقسام أي ستة لانه اما مفرد
او مثنى أو مجموع وكل واحد منها اما مذكر أو مؤنث والصيغ التي ذكرها
خمسة لان صيغة الاشارة الى الجمعين واحدة (قوله فهذا للمفرد المذكر)
أي بها التنبيه قبله أو بحذفها نحو ذا او بكاف الخطاب بعده مع الهاء
وتركها واذا أتي باللام فقيل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ
فلا يقال هذالك وحينئذ فقول المصنف هذا وهذه الخ فيه مسامحة لان اسم
الاشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا وأما الهاء فهي للتنبيه واعلم
أن مراتب المشار اليه ثلاثة قريبة ويشار اليه حينئذ بلا كاف ولا لام
نحو ذا وهذا ومتوسطة ويشار اليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذاك
وهذاك وبعيدة ويشار اليه حينئذ معهما نحو ذلك وثم ومذهب ابن مالك
أن المراتب اثنتان قريبة وبعيدة اهـ من عبد المعطي بزيادة وقوله
المذكر أي ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكر
عاقلا أو غيره نحو هذا يومكم ودخل في قولنا ولو حكما ما لا يوصف بذكورة
ولا أنوثة كالباري جل وعز والملائكة فانهما يعاملان معاملة المذكر
في الاشارة فسقط اعتراض عبد المعطي على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل
(قوله للمفردة المؤنثة) أي ولو حكما لصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة
وهذه الطائفة (قوله على الافصح) أي لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل
قال الله تعالى ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم والقصر لغة بني تميم
واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام

أفاده الاشموني (قوله الالف واللام) أي مجموعهما كما ذهب اليه

الخليل

(نحو هذا) حيوان وجاد وفرس ورجل وزيد وهو أقسام فهذا للمفرد المذكر (وهذه) للمفردة المؤنثة وهذان لمثنى المذكر وهاتان لمثنى المؤنث بالالف رفعا وبالياء فيهما جرا ونصبا (وهؤلاء) بالمد على الافصح لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذي فيه الالف واللام)

قوله مع الهاء الاولى ان يقول مع ها وكذا فيما بعده اهـ مصححه

الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما في ذلك وانما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي معتد بها في الوضع فهي همزة وصل أم أصلية فهي همزة قطع قال الخليل بالثاني وهو الراجح وانما وصلت عليه في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه بالاول وانما فتحت مع أن الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا دخل لها في التعريف وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لا دخل لها في التعريف وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف) أى الموضوعة للتعريف وهي ستة أقسام عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الاولى اما للعهد الذكرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها انى نذرت لك ما في بطنى محررا فان ذلك كان خاصا عندهم بالذكور أو للعهد الذهنى وضابطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو اذ هما في الغار أو للعهد الحضورى وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لآخر قد شتم انسانا بالمجلس لا تشتم الرجل أو علما نحو اليوم أكملت لكم دينكم والثانية اما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لفى خسر بدليل الاستثناء وهو الا الذين آمنوا الخ وضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها صحة حلول كل محلها مجازا أو للحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة قال السعد وكذا الواقعة في التعاريف واحترز الشارح بقوله للتعريف عن أل الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم بقى على تنكيره ولم تؤثر فيه شيأ فضارب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيأ أصلا كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول بمعنى أولا فأولا أى مترتبين وتارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كما في المدينة فانها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا عرفت أن الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها اذ لا يجتمع معرفان

للتعريف (نحو الرجل) والرجلة (والغلام) والغلامة

(و) الخامس (ما اضيف الى واحد من هذه الاربعة) المذكورة تقول فى المضاف الى المضمر غلامى وغلامها وفى المضاف الى العلم غلام زيد وغلام مكة وفى المضاف الى الاسم المبهم غلام هذا وغلام هذه وفى المضاف الى الاسم الذى فيه الالف واللام غلام الرجل وغلام المرأة وما أضيف الى واحد من هذه الاربعة فهو فى درجة ما أضيف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى درجة العلم وانما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة لان المعارف التى ذكرها بالنسبة الى كونها تنعت وينعت بها أقسام الاول المضمر لا ينعت ولا ينعت به الثانى العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الاشارة والمعرّف بالالف واللام والمعرّف بالاضافة تنعت وينعت بها (والنكرة) لا تنحصر بالعد بل بالحد وحدها

على معرّف واحد (قوله وما أضيف الى واحد الخ) لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام كمثل وغير وندوشبه وأن لا يكون واقعا موقع نكرة نحو رب رجل وأخيه وأن تكون اضافته معنوية لا لفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أو غدا (قوله فهو فى درجة ما أضيف اليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة فى قوله
أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يا رجل * فأنا اشارة للضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذا اشارة الى ما بعد العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الى ما بعد اسم الاشارة وهو الموصول والفتى اشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلى بأل وابنى اشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل ان المحلى بأل والموصول فى مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم أن افراد الضمير على حد سواء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فان ضمير المتكلم اعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيدا رأيته بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقا وغير السالم نحو جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فانه تطرق فيه ابهام لاحتمال عوده الى الاول والثانى كما فى الهمع ونظر الدمامينى فى هذا التعليل فراجعه واختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد الى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف اسماء الاشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف الموصول ما كان مختصا وأعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم فى جنس (قوله فانه فى درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير فى رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اهـ علوى وعلل الدنوشرى هذا القول بقوله لئلا ينقض القول بأن الضمير اعرف المعارف

اهـ المحشى على الاشمونى (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لا شيوع فيه لان الالفاظ لا شيوع فيها وانما الشيوع فى مدلولاتها (قوله فى أفراد جنسه) أى ذلك الاسم وانما قدر الشارح لفظ أفراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لانه شئ واحد ولا حصول له فى الخارج الا فى ضمن أفراده على نزاع كبير فى محله وأما الحصول الذهنى فهو ثابت لسائر الاجناس فلابد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ماهو مصطلح اهل الميزان أعنى الذاتى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ماهو والالخرج نحو زنجى ومغربى ومصرى فانها ليست أجناسا منطقية مع أنها نكرات بل المراد به الجنس اللغوى وهو ماصدق على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع والصنف فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على أفراده من الانسان والحمار والفرس أو اتفقت فى الماهية كمفهوم الانسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا لافراده كما ذكر أو عارضا كمفهوم أبيض الواقع على الثلج والعاج وسواء وجد له فى الخارج أكثر من فرد كما ذكر أو لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس منه فى الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكر أو معنى كعلم جامدا كان كما ذكر أو مشتقا كصاحب اهـ من المحشى على الاشمونى مع زيادة منه على هذا الشرح (قوله الشامل له ولغيره) أشار بذلك الى مامر من أن المراد بالجنس ماصدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير لقوله شائع فى جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخلة على المقصور والمراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كما يطلق على واحد من أفراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من باقى الافراد (قوله فانه شائع فى جنس الرجال) أى فى أفراد جنس الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) أى الذى يحمل حملا صحيحا على كل الخ تقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد

(كل اسم شائع فى) أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) نحو رجل فانه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بنى آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه

بالصدق الحمل أى الاخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البدل) أى عن الفرد الآخر لامعه (قوله غموض) أى خفاء لاحتياجه الى تقدير مضاف وهو لفظ أفراد ولتعميم الافراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة ولارادة الجنس اللغوى كما تقدم ذلك (قوله وتقريبه) أى مقربه وانما احتجنا الى تأويله بمقرب لان كل خبر وهى بعض ماتضاف اليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به اهـ فيشى فلا يكون خبرا عن التقريب باقيا على مصدريته لان التقريب يكون حينئذ فعلا من الافعال التى للشخص وليس لفظا فلم يتطابق المبتدا والخبر (قوله صلح) أى لغة لاعقلا لان العقل يجوز دخول الالف واللام على كل شئ والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو بمعنى صاحب وأسماء الشروط اذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل فى العاقل وغيره فى غيره واسماء الاستفهام اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل فى العاقل وغيره فى غيره وما التعجبية اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شئ اهـ فيشى قال ق ل معترضا على التعميم فى قوله صلح بحيث يشمل ماصلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون انتقالا من غموض الى مثله فلا يكون تقريبا قال فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدى لبعضها اهـ أى لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذو وأسماء الاستفهام الخ وقولنا بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أفاده المحشى على الاشمونى عن الدنوشرى (قوله دخول الالف واللام) أى المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا (قوله نحو رجل وفرس) أصلح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع أنه معرفة فأشار الشارح الى أن المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس واعلم أنه لافرق بين النكرة واسم الجنس فى اللفظ وأما فى المعنى فقيل لافرق أيضا وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية من حيث هى فهو المعبر

عنه

على سبيل البدل وهذا الحد فيه غموض (وتقريبه) أى تقريب حد النكرة على المبتدئ (كل ما) أى كل اسم (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الالف واللام عليه) فى فصيح الكلام فهو نكرة (نحو) رجل وفرس فانهما يصلح دخول الالف واللام عليهما فتقول (الرجل والفرس)

عنه باسم الجنس عند الادباء وبالمطلق عند أكثر الاصوليين وبالكلى عند المنطقيين وان اعتبر دلالته على الفرد المبهم أى غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

(باب العطف)

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سيأتى وهو قسمان (قوله ومراده عطف النسق) لانه لم يذكر عطف البيان وهو التابع الموضح لمتبوعه ان كان معرفة نحو عمر من أقسم بالله أبو حفص عمر أو المخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجامد غير المؤول بالمشتق الموافق لمتبوعه فى أربعة من العشرة السابقة كالنعت فخرج بقولنا الموضح أو المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجامد غير المؤول النعت والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها واضافة عطف الى النسق بمعنى المنسوق أى المنظوم من اضافة الموصوف للصفة أو المسمى الى الاسم أى العطف المسمى بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان فى نحو مررت بغضنفر أى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه أى التفسيرية لانها ليست من الحروف الآتية (قوله بحروف) على حذف مضاف أى بأحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال فى الالفية

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم واما على القول بها الا انها مثل أو كما يأتى وفى اقتصاره على العشرة رد لما قيل ان منها الا وليس وأى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتحقيق) أى القول المحقق وقوله خلافه أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التى قبلها الملازمة غالبا وقيل

(باب العطف)

ومراده عطف النسق وهو العطف بحروف مخصوصة (وحروف العطف عشرة) على القول بان اما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقيق خلافه (وهى) أى حروف العطف العشرة (الواو)

دائما للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى او أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه والحاصل أن الراجح أن اما فى نحو تزوج اما هندا واما اختها لمجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابله انها عاطفة والواو زائدة (قوله لمطلق الجمع) أى موضوعة لمطلق الجمع والمراد أنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور فى حكم واحد من غير تقييد بل أعم من أن تكون مهلة وترتيب أولا على المذهب الصحيح (قوله والفاء للترتيب) هو وضع كل شئ فى مرتبته والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها فى الوجود وهو الترتيب المعنوى كما فى قام زيد فعمرو أو فى الذكر وهو الترتيب الذكرى وهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها واكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه فى كل شئ بحسبه نحو جاء زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما اذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة لان فيه حذف الفاء مع ما عطفت والتقدير فمضت مدة فخلقنا المضغة أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه فى قوله * جرى فى الانابيب ثم اضطرب * على ما يأتى (قوله والتعقيب) عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان الاول وقع فى محله فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس (قوله بضم المثلثة) احترازا من ثم بفتحها فانها ظرف بمعنى هنالك وليست عاطفة (قوله للترتيب)

لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو جاء زيد وعمرو وقبله أو بعده أو معه (والفاء) للترتيب والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو اذا كان مجيء عمرو عقب مجيء زيد (وثم) بضم المثلثة للترتيب والتراخى نحو جاء زيد ثم عمرو اذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة

أى ترتيب وقوع الفعل على ما مرّ والتراخى بمعنى المهلة وهو كون الزمن الذى بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذا مما مرّ ولذا لا تجىء ثم للسببية لانه لا تراخى فى المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول أملته فمال وأقمته فقام ولا تقول أملته ثم مال ولا أقمته ثم قام وقد تأتى بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها بدليل وخلق منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهز أى كهز الرمح الردينى نسبة الى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوم الرماح مع زوجها واسمه سمهر والانابيب جمع أنبوبة القصب وهى العقل واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فأين الترتيب وأجيب بأن الترتيب فى التقدير فان الله تعالى قدر خلق بنى آدم وتصويرهم فى الازل والامر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما (قوله بعد الطلب) أى اذا عطفت بأو فى الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أختها اذ لا يجوز الجمع بين الاختين واما للاباحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهى عن الشمنى ومن علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم ان هناك اختلاف معنى فاذا عطفت بأو جازت مجالستهما ومجالسة أحدهما واذا عطفت بالواو تعين مجالستهما معا والمراد بالطلب فى كلام الشارح ما يشمل الامر والنهى بصيغة الفعل وغيرها كالتمنى والعرض ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة ثم فى الاستفهام نحو أعندك زيد أو عمرو ولا يظهر فيها شئ من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهى لترك الجميع كما فى ولا تطع منهم آثما أو كفورا هو استعمال طارئ على أصل اللغة (قوله أو للابهام) بالباء الموحدة أى تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أى اخفاء المتكلم على السامع مراده

(و أو) للتخيير أو الاباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا أو أختها وجالس العباد أو الزهاد أو للابهام أو والشك بعد الخبر

ويعبر عنه بالتشكيك وقوله أو الشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الابهام وقوله بعد الخبر أى الكلام الخبرى الذى يحتمل التصديق والتكذيب (**قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين**) قال الدمامينى الشاهد فى أو الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اهـ ومثال الشك نحو قولك قام زيد أو عمرو اذا لم تعلم أيهما قام وماذكره الشارح (**قوله وأم لطلب التعيين**) وهى المعادلة لهمزة الاستفهام التى يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لبكر أعندك زيد أم عمرو الخ ماذكره (**قوله تعيينه**) أى تعيين ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم ولا بلا اذ لا فائدة فيه وماذكره الشارح أحد قسمى أم المتصلة والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما أدرى وما أبالى وليت شعرى وهى الداخلة على جملة فى تأويل مصدر ولا يستحق مابعدها جوابا لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى الانذار وعدمه سواء عليهم فجملة أنذرتهم أم لم تنذرهم فى تأويل مصدر وان لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر على انه مبتدأ مؤخر وسواء خبر مقدم وهو مصدر يستوى فى الاخبار به المفرد وغيره وسميت أم فى هذين القسمين متصلة لانها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها وبالعكس وتقول فيها عند الاعراب فى القسم الاول أم حرف تعيين وعطف وفى القسم الثانى أم حرف تسوية وعطف وأما أم المنفصلة وتسمى المنقطعة وهى الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتختص بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل انها لا تكون عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدر ببل وعلامتها أن لا تسبق بشئ من الهمزتين وتشركه حينئذ فى اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب قال ابن مالك

نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ونحو لبثنا يوما أو بعض يوم (وأم) لطلب التعيين نحو أعندك زيد أم عمرو اذا كنت عالما بأن أحدهما عند المخاطب ولكنك لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه

وأم بها اعطف اثر همز التسويه * أو همزة عن لفظ أى مغنيه

ثم قال

وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

مثالها قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى الخ (قوله فى معناها) الاضافة للجنس أى معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل له الشارح أى أن الامام مخير فى الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا شئ أو يأخذ منه فداء وتكون للاباحة بعد الطلب أيضا نحو تعلم امّا نحوا وامّا فقها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو أنا وانت امّا على هدى وامّا على ضلال وتكون للشك نحو قرأت اماسورة كذا واماسورة كذا (قوله وقس الباقى) أى من معانى أو وقد تقدمت قريبا (قوله وبل) وللعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها فان وقعت فى الجمل فهى حرف ابتداء لا عاطفة خلافا لابن مالك وحينئذ تكون للاضراب الابطالى نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد أو للاضراب الانتقالى نحو قد أفلح من تزكى وذكر الخ والشرط الثانى أن تسبق بايجاب أو أمر أو نهى أو نفى لا استفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ثم ان سبقت بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو أو الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله أى الحكم للثانى فكأن المتكلم قال أحكم على الثانى ولا أتعرض للاول وان سبقت بالنفى نحو ما قام زيد بل عمرو والنهى نحو لا تضرب زيدا بل عمرا كان الاول باقيا على حكمه وحكم بضد حكمه للثانى (قوله ولا) وللعطف بها شروط أربعة افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر اتفاقا نحو جاءنى زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا أو بنداء على الراجح خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى لا ابن عمى وأن لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاءنى زيد ولا عمرو وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد ويجوز جاءنى رجل لا امرأة قال الزجاجى وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده وروده ذلك عن العرب وأشار الشارح الى

(واما) المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها مثل أو فى معناها نحو فشدوا الوثاق فامّا منا بعد واما فداء وقس الباقى (وبل) للاضراب نحو اضرب زيدا بل عمرا (ولا)

ردّه بالمثال (قوله للنفى) أى نفى الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها (قوله ولكن بسكون النون) احترازا من لكنّ بتشديدها مفتوحة فانها تقدمت فى النواسخ والتى هنا تقرر حكم ما قبلها له وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وأن تسبق بنفى أو نهى وأن لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فان دخلت على جملة أو سبقت بايجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالاول كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والثانى نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو ولان متعاطفى الواو والمفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله وحتى) هى كالواو لا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالزمخشرى وشروط العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل فالاول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثانى نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحتى نعله مع انه ليس جزأ مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا كالجزء منهما لانه على تأويل ألقى ما يثقله ولا شك أن النعل جزء مما يثقل وأن يكون غاية فى الشرف أو عدمه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله

قهرناكمو حتى الكماة فأنتمو * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وأن يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط فى مجرورها ان جرت فلا يجوز قام الناس حتى أنا وأن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من الاول لانه لا يتأتى أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها أو كالبعض الا اذا كان مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية نحو حتى ماء دجلة اشكل كما يأتى (قوله فى بعض المواضع) أشار به المصنف الى أن العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرها من أحرف العطف انما يعطف فى بعض المواضع

لان

للنفى نحو جاء زيد لا عمرو (ولكن) بسكون النون للاستدراك نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا (وحتى) فى بعض المواضع) نحو ... عاطفة

لان كل واحد منها له معان غير العطف على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا لخصوص حتى (قوله للتدريج) هو انقضاء الشئ شيأ فشيأ فهو ملزوم للغاية التى هى آخر مخعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل ق ل والتدريج فيها ذهنى لا خارجى فاذا قلت مات كل أب لى حتى آدم فموت آدم متأخر فى الذهن متقدم فى الوجود واذا قلت مات الناس حتى الانبياء فموت الانبياء متأخر فى الذهن باعتبار أنه غاية فى الشرف وان وقع فى الوجود فى أثناء موت الناس (قوله تكون ابتدائية) يعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك اذا فقدت شرطا مما مر ودخلت على الجمل حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وماء مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف اليه وأشكل خبر وجملة المبتدا وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو حتى عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول بالرفع فى قراءة نافع (قوله تكون جارة) أى اذا فقدت الشروط وكان ما بعدها مفردا ولو تأويلا كالمصدر والمسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع الينا موسى وتارة بمعنى كى التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) أى صح ارادة أى واحد منها اه ق ل وربما للتقليل (قوله فحتى حرف ابتداء) أى والرأس مبتدأ والخبر محذوف أى مأكول (قوله وان نصبته) أى الرأس وفى نسخة نصبتها أى هذه الكلمة وهى رأس (قوله حرف عطف) أى بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أى بمعنى الى والغاية داخلة فيكون الرأس مأكولا على كل حال بخلاف مجرور الى فانه خارج على الصحيح نحو فأتموا الصيام الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أى

ومعناها التدريج والغاية نحو مات الناس حتى الانبياء وفى بعض المواضع تكون ابتدائية نحو حتى ماء دجلة أشكل وفى بعض المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فتحصل أن لحتى ثلاثة أوجه مختلفة وربما تعاقبت هذه الاوجه على شئ واحد فى بعض المواضع بحسب الارادة كما اذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فان رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء وان نصبته فحتى حرف عطف وان جررته فحتى حرف جر وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها

في اعرابه (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أو على مخفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم

في الرفع (جاء زيد وعمرو و) في النصب (رأيت زيدا وعمرا و) في الخفض (مررت بزيد وعمرو و) تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد وفي الجزم (لم يقم ويقعد زيد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من اطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقا وتخالفا

(باب التوكيد)

يقرأ بالواو وبالهمزة وبالالف (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه) ان كان مرفوعا نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) في (نصبه) ان كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت القوم كلهم (و) في (خفضه) ان كان مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه وبالقوم كلهم (و) في (تعريفه) ان كان معرفة كما تقدم من الامثلة فان زيدا وهو والقوم معرفتان الاول بالعلمية والثاني بالالف واللام

في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى اما وأو (قوله في اعرابه) توطئة لقوله بعد فان عطفت الخ وأما في المعنى فان كان غير بل ولا ولكن شركت في المعنى أيضا وان كان واحدا من هذه الثلاثة شركت في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف المذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اهـ ق ل (قوله بها) أي بأحدها (قوله على مرفوع) أي من الاسماء والافعال أي لفظا أو تقديرا أو محلا وكذا ما بعدها وكلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اهـ عبد المعطي أقول أشار المحشي الى الجواب بقوله قوله في اعرابه أي ان كان له اعراب اهـ (قوله في عطف الاسم على الاسم) قدر الشارح ذلك مراعاة لامثلة المتن (قوله والمضمر على المضمر) نحو ضربتك واياه وقوله والظاهر على المضمر نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا واياك نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل الخ

والعطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما الخ (قوله تطابقا وتخالفا) منصوبان على التمييز أي من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو وعكسه كجاء عمرو والزيدون

(باب التوكيد)

(قوله يقرأ بالواو الخ) ففيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو ولمجيء القرآن بها وهو بها من وكد وبالهمز من اكد وأما بالالف في الثالثة فبدل من الهمزة



وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مرادا هنا بل المراد نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو اعادة الاول بلفظه نحو جاء زيد زيد أو بمرادفه نحو قوله * وأنت بالخير حقيق قمن * وهو يكون في الكلم الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوي وهو تابع يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص بالاسماء المعارف على الراجح ومقابله انه يكون في النكرات كما يأتي (قوله ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة الى الضمير) أي الملفوظ به فيما ذكره أو المقدر في اجمع وتوابعه فيما سيأتي وقيل ان ألفاظه صارت كأعلام الاجناس لان كلا منها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الى الضمير لانه انما يعرّف المنكر اه من عبد المعطي مع زيادة من المحشي (قوله فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون) وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر * ياليت عدة حول كله رجب * فذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو صمت شهرا كله ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد المعطي ببعض تغيير (قوله أي التوكيد المعنوي) أما اللفظي فلا يختص بألفاظ معلومة كما مر (قوله وهي النفس والعين) أي مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاء زيد نفسه وجاءت هند نفسها وجاء عمرو عينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه عينه وجرهما بباء زائدة ثم هما ان تبعا مفردا أفردتهما لا غير وان تبعا جمعا جمعتهما لا غير تقول جاء الزيدون أنفسهم أعينهم وان تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة أوجه الافراد على أن المراد الجنس وهو أضعفها فتقول جاء الزيدان نفسهما عينهما والتثنية على الاصل فتقول جاء الزيدان نفساهما عيناهما وهو ضعيف كراهة تكرار التثنية

ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة الى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون (ويكون) أي التوكيد المعنوي (بألفاظ معلومة) عند العرب لا يعدل عنها الى غيرها (و) تلك الالفاظ المعلومة (هي النفس) بسكون الفاء أي الذات (والعين) المعبر بها عن الذات مجازا

والجمع على أفعل على أن المراد به مافوق الواحد وهو أرجحها فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اهـ محشي بزيادة (قوله من التعبير بالبعض) على حذف مضاف أي باسم البعض وهو العين التي هي حقيقة في الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف أيضا أي عن اسم الكل وهو الذات التي هي اسم لمجموع الاجزاء التي من جملتها العين (قوله لرفع المجاز) أي لرفع قوته كما يأتي أي المجاز بحذف المضاف أو المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له أو المجاز العقلي بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا في المحشي أقول وكلام الشارح لا يأبى هذه الاحتمالات فقولك جاء زيد يحتمل انه على حذف مضاف أي كتابه مثلا فيكون المجاز بالحذف ويحتمل أنك استعملت زيدا في كتابه مثلا لعلاقة فيكون المجاز لغويا ويحتمل انك أسندت المجيء لزيد لكونه سببا في مجيء كتابه مثلا والواقع أن الجائي كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله أو ثقله) بسكون القاف واحد الاثقال أي الاحمال (قوله ارتفع المجاز) أي قوته وثبتت الحقيقة أي قوتها فبالتوكيد يضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جاء زيد نفسه عينه احتمل أن يكون نفسه عينه توكيدا للمضاف المقدر وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح ويؤيد الاول الجمع بين التوكيدين فأكثر لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره اهـ من المحشي بزيادة (قوله وأجمع) أي في المذكر وجمعه أجمعون أما في المؤنث فجمعاء وجمعه جمع (قوله والشمول) عطف تفسير أي يؤكد بهما لاثبات العموم ونفي ارادة الخصوص فلا يؤكد بهما الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أي لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فاما الانفصال الحقيقي فكالقوم فانه عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الانفصال الحكمي فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض

من التعبير بالبعض عن الكل ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات فاذا قلت جاء زيد احتمل أن تكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة (وكل وأجمع) يؤكد بهما للاحاطة والشمول فاذا قلت جاء القوم احتمل أن الجائي بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض

بحسب ذلك الحكم كالعبد فى نحو قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وهى النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز أن يشترى نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لا حقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل وأجمع فاذا قلت جاء زيد امتنع عرفا أن يجىء بعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والحاصل أنه يؤكد بكل ومثلها عامة بشرطين أن يكون المؤكد بهما غير مثنى وهو المفرد بشرط التجزى حقيقة أو حكما والجمع وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد وأما اجمع فانما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجوز توكيد الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى لاغوينهم أجمعين واعلم أن أجمع وجمعاء لا يثنيان لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما فيؤكد المثنى بكلا فى المذكر وكلتا فى المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما وانما يؤكد بهما بأربع شروط أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين وأن يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا من اثنين وأن يكون ما أسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما (قوله التنصيص) أى بحسب الظاهر ولذلك قال س لا يرتفع المجاز الا بجميع الالفاظ اهـ عبد المعطى (قوله وقد يحتاج المقام) أى مقام الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد أى بحسب الزيادة فى التوهم لاجل أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من أنها توابع له ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

ياليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا اكتعا
اذا بكيت قبلتنى اربعا * اذا ظللت الدهر أبكى اجمعا

اهـ وفيه شذوذان آخران توكيد النكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر والمؤكد وهو أجمع بأجنبى وهو أبكى (قوله اكتع) أى فى المذكر

فاذا أردت التنصيص على مجىء الجميع قلت جاء القوم كلهم أجمعون وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ أخر معلومة وتسمى تلك الالفاظ توابع اجمع (وتوابع أجمع) لا تتقدم عليه (وهى) اى توابع اجمع (أكتع)

قوله ولا يصاغ منه أفعل تفضيل فيه أن اكتع وما بعده ليس من أفعل التفضيل فتأمل اه مصححه

مأخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع وهو طول العنق (وأبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع والاصل افراد النفس عن العين وكل عن اجمع وأجمع عن توابعه (تقول) في افراد النفس عن العين في الرفع (قام زيد نفسه و) في افراد كل عن أجمع في النصب (رأيت القوم كلهم و) في افراد أجمع عن توابعه في الخفض (مررت بالقوم أجمعين) وتقول في اجتماع النفس والعين جاء زيد نفسه عينه وفي اجتماع كل وأجمع رأيت القوم كلهم أجمعين وفي اجتماع أجمع وتوابعه مررت بالقوم أجمعين اكتعين ابتعين ابصعين لكن بشرط تقدم النفس على العين وكل على أجمع وأجمع على توابعه

(باب البدل)

وجمعه اكتعون وكتعاء في المؤنث وجمعه كتع وكذا ما بعده (قوله من تكتع الجلد) فيه أن هذا رباعي ولا يصاغ منه أفعل التفضيل وأنه لا يشتق من الفعل قل ويجاب عن الثاني بأنه على حذف مضاف أي من مصدر تكتع الخ فتأمل (قوله من البتع) بسكون التاء وقوله وهو طول العنق أي لان الدابة اذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ماحولها وجمعته ففيه دلالة أيضا على اجتماع أجزاء المؤكد فينبغى فتأمل (قوله مررت بالقوم أجمعين الخ) تقديمه ابتع على أبصع مجاراة لكلام المصنف والاصح أن أبصع مقدم عليه فآخرها أبتع وما ذكره في جمع المذكر وتقول في جمع المؤنث جاءت الهندات جمع كتع بصع بتع بلا تنوين في الجميع لانها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاوات الخ على الاصح وتقول في المفرد المؤنث اذا كان يؤكد بذلك بان كان ذا أجزاء جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء بلا تنوين لالف التأنيث الممدودة وتقول في المذكر اذا كان كذلك جاء الجيش اجمع اكتع ابصع ابتع بلا تنوين للعلمية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم أجمع أبصع وأشذ منه قول آخر جمع بتع اه واختار ابن مالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم النفس الخ) لان النفس للماهية والذات حقيقة والعين لها مجازا والحقيقة مقدمة على المجاز وقدما على كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف للنفس ومعنى قائم بها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على أجمع لان كلا جامد وقد يقع مبتدأ وأجمع مشتق ولا يكون الا توكيدا والجامد المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وقدم أجمع على توابعه لانه أقوى في النص على الجمعية من توابعه وقدم أكتع لكونه أظهر فيها من أبصع وهو أظهر فيها من أبتع

(باب البدل)

هو لغة العوض من الشيء وليس مرادا هنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه

متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست بمقصودة وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق (قوله تابع للمبدل منه فى رفعه الخ) أى يتبع ما قبله فى رفعه ونصبه مطلقا أى سواء كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان فعلا وقوله تبعه فى جميع اعرابه الخ اى ان كان له اعراب لفظا أو محلا أو تقديرا وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال حينئذ بدل مقطوع اه من عبد المعطى (قوله على المشهور) مقابله انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله

كأنى غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الحى ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل اه سم (قوله بدل الشئ من الشئ) وضابطه أن يكون المراد بالثانى ما أريد بالاول وان تغاير مفهوماهما نحو جاء زيد أخوك فان المراد بالاخ هو زيد وان كان بين الاخ وزيد عموم وخصوص مطلق فمفهوماهما متغايران (قوله أى بدل شئ من شئ) انما فسر الشئ بذلك دفعا للاعتراض على المتن بأن قوله بدل الشئ من الشئ صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشئ من الشئ وكذا بدل الاشتمال الخ ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشئ فيه الشئ المساوى (قوله بدل الاشتمال) وضابطه أن يكون بين الاول والثانى ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثانى اشتمال الظرف على المظروف نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو الثانى مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه أو لا اشتمال أصلا نحو نفعنى زيد علمه فخرج بقولنا أن يكون بين الاول والثانى ارتباط بدل الغلط بأقسامه وبقولنا بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل البعض وعرفه الشارح بقوله وهو أن يشتمل الخ (قوله أن يشتمل المبدل منه) أى معناه وقوله بطريق الاجمال أى بطريق هى الاجمال من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر البدل منتظرة له فيجئ مبينا ومفصلا لما أجمل أولا وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله

البدل تابع للمبدل منه فى رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وهذا معلوم من قوله (اذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم (وهو) أى بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل (على أربعة أقسام) على المشهور الاول (بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ وهو مساوله فى المعنى (و) الثانى (بدل البعض من الكل) أى بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا للجزء الآخر (و) الثالث (بدل الاشتمال) وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الاجمال

لا كاشتمال الظرف على المظروف (و) الرابع (بدل الغلط) أى بدل من اللفظ الذى ذكر غلطا لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره فى التوضيح فمثال بدل الشئ من الشئ فى الاسم (نحو قولك جاء زيدا أخوك) واعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شئ من شئ ويسمى بدل كل من كل وسماه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض ١٤٨ من الكل (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه أو ثلثيه واعرابه أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول أل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتمال (نفعنى زيد علمه) واعرابه نفعنى فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) واعرابه رأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك انك (أردت أن تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه وهذا معنى قوله (فابدلت زيدا منه) أى عوضت زيدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل الاربعة فى الاسم وأما فى الفعل فقال الشاطبى تجرى فيه الاقسام الاربعة مثال بدل الشئ من الشئ فى الفعل ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فان معنى مضاعفة العذاب هو لقى الآثام ومثال بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله يرحمك ومثال بدل الاشتمال خبر قوله * ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجئ طائعا * لان الاخذ كرها والمجئ طائعا من صفات المبايعة ومثال بدل الغلط ان تأتنا تسألنا نعطك هذا ملخص كلامه والدليل عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب اربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة فى ستة عشر وذلك لانهما

لا كاشتمال الظرف) قيد للادخال لا للاخراج يعنى لا يشترط خصوص ذلك لا أن ذلك يضر ولا يكفى بدليل اتيانه فى الآية أعنى يسألونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحد أقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشئ ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى أيضا بدل البداء وبدل غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولكن بدالك الاضراب عن الاول الى الثانى فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان والاحسن فى الثلاثة العطف ببل فيكون من باب عطف النسق ولا بد فى بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكورا ومقدرا كما فى قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع الخ فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر أى منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر فانه لا يقال فيه بدل كل من الكل لان الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول أل الخ) أى لملازمتهما للاضافة لفظا أو تقديرا ولا يجمع بين أل والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث أدخل أل عليهما (قوله أى عوضت) تأويل لقول المصنف أبدلت فان ظاهره أن زيدا فى المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو التعويض (قوله ان على الله الخ) هذا فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى الله جار ومجرور

أومختلفاهما فهذه ستة عشر وكل منها امّابدل شئ من شئ أوبدل بعض من كل أوبدل اشتمال أوبدل غلط فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة فى المطوّلات

(باب منصوبات الاسماء)

وتقدمت منصوبات الافعال (المنصوبات) من الاسماء (خمسة عشر منصوبا) (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو جلست امام الشيخ وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طبت نفسا (والمستثنى) فى بعض أحواله نحو جاء القوم الا زيدا (واسم لا) النافية للجنس نحو لاغلام سفر حاضر (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو جئتك قراءة للعلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وخبر كان وأخواتها) نحو كان الله غفورا رحيما (واسم انّ وأخواتها) نحو انّ زيدا قائم ومفعولا ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما

خبران مقدم وأن تبايعا اسمها مؤخر أى انّ مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى أخذا أومجيئا كرها أو منصوب على الحال أى كارها وتجىء بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال (قوله امّامعرفتان) نحو زيد أخوك فى بدل الكل وضربت زيدا رأسه فى بدل البعض وسلب زيد ثوبه فى بدل الاشتمال ورأيت زيدا الاسد فى بدل الغلط (قوله أونكرتان) نحو جاءنى رجل شخص صالح فى بدل الكل وضربت رجلا رأساله فى بدل البعض وسلب رجل ثوب له فى بدل الاشتمال ورأيت رجلا أسدا فى بدل الغلط (قوله أو الاوّل معرفة والثانى نكرة) نحو مررت بزيد أخ لك وضربت زيدا عنقاله وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا قمرا (قوله أوبالعكس) نحو مررت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفعنى رجل علمه ونظرت رجلا الحمار (قوله وكل منها) أى من الاربعة بحسب العقل والافالنكرة لاتكون ضميرا كما لايخفى (قوله امّا مضمر) نحو ضربته اياه فى بدل الكل ورأس زيد ضربته اياه فى بدل البعض من الكل بان يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه راجعا الى الرأس وعلم زيد أعجبنى هو بان يكون فاعل أعجبنى راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى علم وزيد حمار رأيته اياه فى بدل الغلط برجوع الضمير الاوّل الى زيد والثانى الى الحمار (قوله أومظهر) تقدمت أمثلته (قوله أومختلفاهما) بأن يكون الاوّل مضمرا والآخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيدا فى بدل الكل وزيد قطعته يده فى بدل البعض وزيد كرهته جهالته فى بدل الاشتمال وزيد كرهته الدابة فى بدل الغلط أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيدا اياه والاخ هو زيد والـيد كسرت زيدا اياها والجهالة كرهت زيدا اياها ودابة ركبت زيدا اياها (قوله مذكورة فى المطوّلات) راجعها فى الحاشية

(باب منصوبات الاسماء)

(قوله خمسة عشر) أى بعد الظرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم انّ وأخواتها واحدا وعدّ التوابع اربعة (قوله والتعداد) أى التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قراءة للعلم) هذا المثال مبنىّ على انه

وانما أسقطهما لتقدم ذكرهما في المرفوعات أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به وخبر ما الحجازية نحو ما هذا بشرا وقد أخل بذكره (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم في المرفوعات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستمر بك في أبواب متعددة بابا بابا على ترتيبها في التعداد

(باب المفعول به)

الهاء من به تعود الى أل الموصولة في المفعول (و) المفعول به (هو الاسم المنصوب الذي يقع به) أي عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيدا اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرسم كما مر (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لانه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أي المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسمان) أيضا قسم (متصل و) قسم (منفصل فالمتصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بالا وهو (اثنا عشر) نوعا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربني) زيد فالياء من ضربني مفعول به وهو مبني لا يدخله اعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد

لا يشترط في المفعول له أن يكون قلبيا أي قائما معناه بالقلب وهو ضعيف والاصح الاشتراط فالاولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك (قوله وانما أسقطهما) أي مفعولي ظننت (قوله وستمر) أي المنصوبات وقوله في أبواب الخ من ظرفية الشيء في نفسه فالصواب حذف في اهـ من المحشي (أقول) هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير في ستمر على المنصوبات بمعنى الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الاسماء المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية المدلول في الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لابواب وبالنصب حال من فاعل ستمر (قوله بابا بابا) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستمر على أن المجموع حال أي بابا منضما الباب أو متفرقا عن باب أي مرتبة اهـ محشي (أقول) قوله على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لان يكون حالا من ضمير ستمر والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب ستمر أي الابواب حال كونها منضما بعضها الى بعض الخ وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلولة ابابا باب ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم ومحتملة لان يكون حالا من الابواب وهو أقرب وهو وان كان نكرة الا أن معه مسوغا وهو وصفه بمتعددة فتأمل

(باب المفعول به)

(قوله الى أل الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به أي عليه (قوله الاسم) أي الصريح كما مثل أو المؤول نحو وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم (قوله المنصوب) أي لفظا كما مثل أو محلا كضربت هذا أو تقديرا كضربت الفتى وغلامي (قوله أي عليه) فالباء في المتن بمعنى على وقوله الفعل أي اللغوي الذي هو الحدث كما أشار اليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أي من الاقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله فالمتصل) أي من حيث هو أي لا بقيد كونه مفعولا به (قوله ضربنا

... مبني (و) الثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربكَ) زيد فالكاف
من ضربكَ مفعول به مبنيّ محله نصب وفتحته فتحة بناء لا فتحة اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربكِ) زيد. فالكاف المكسورة من ضربكِ مفعول به وهو مبنيّ لا اعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع المذكر المخاطب نحو قولك (ضربكم) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع في التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكنّ) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبنيّ لا اعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو فالهاء ١٥١ ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية وفتحتها فتحة بناء لا فتحة اعراب (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والالف علامة التثنية (و) الحادي عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو فالهاء مفعول به والميم علامة لجمع الذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهنّ) عمرو فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الاناث وما ذكرناه من أنّ الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلا وانما يقعان في موضع النصب أو الخفض فقط (و) الضمير (المنفصل) وهو الذي يتقدم على عامله أو يقع بعد الا أو ما في معناها (اثنا عشر) نوعا أيضا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك اياي) أكرمت أو ما أكرمت الا اياي فايا وحدها فيهما ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ايانا) أكرمت أو ما أكرمت الا ايانا فايا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (اياكَ) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكَ فايا ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (اياكِ) أكرمت أو ما أكرمت الا اياكِ فايا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقا نحو

زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا (قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الاولى أن يقول فهاء ضمير الخ لانّ الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح) وقال في التسهيل وها للغائبة قال المرادي أي انّ الضمير مجموع الالف والهاء وحكى السيرافي انه لا خلاف في ذلك للزوم الالف اه (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلهما ياء المتكلم (قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظر لانه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيدا فانها في محل رفع على انها فاعل أي بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبني ضربه عمرا ويجاب بأنه لا نظر لانّ المراد أنهما لا يقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جرّ بالاضافة أفاده عبد المعطي (قوله أو ما في معناها) من افادة الحصر وذلك انما فانها تفيد الحصر كما والا

قولك (اياكما) أكرمت أوما أكرمت الا اياكما فايا ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة المثنى (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (اياكم) أكرمت أوما أكرمت الا اياكم فايا ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (اياكنّ) أكرمت أوما أكرمت الا اياكنّ فايا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (اياه) أكرمت وما أكرمت الا اياه فايا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة فى المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (اياها) أكرمت أوما أكرمت الا اياها فايا ضمير المفعول به والهاء والالف علامة التأنيث فى الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (اياهما) أكرمت أوما أكرمت الا اياهما فايا ضمير المفعول به والهاء والميم والالف علامة التثنية فى الغيبة (و) الحادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (اياهم) أكرمت أوما أكرمت الا اياهم فايا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع فى التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك (اياهنّ) أكرمت أوما أكرمت الا اياهنّ فايا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الاناث فى الغيبة وماذكرته من أن ايا وحدها هى الضمير واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح *(باب المصدر)* المنصوب على المفعول المطلق (المصدر هو الاسم المنصوب الذى يجىء) حال كونه (ثالثا فى تصريف الفعل) كما اذا قيل لك صرّف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضربا مصدر جاء ثالثا فى تصريف الفعل لانّ ضرب هو الاول ويضرب هو الثانى وضربا هو الثالث

(باب المصدر)

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتمل على حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم للحدث ماعدا اسم المصدر وخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوأ فاسم الحدث قسمان ما اشتمل على حروف فعله الاصول وهو المصدر ومالا وهو اسم المصدر وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ماليس خبرا من مصدر مؤكد لعامله أومبين لنوعه أوعدده فخرج بقولنا ماليس خبرا نحو ضربك ضرب أليم فانّ ضرب أليم وان كان مصدرا مبينا للنوع الا أنه خبر وقولنا من مصدر أخرج نحو ولى مدبرا فانّ مدبرا وان كان مؤكدا العامله لكنه اسم فاعل لامصدر وقولنا مؤكد لعامله نحو ضربت ضربا وقولنا أومبين لنوعه كضربت ضرب الامير وقولنا أوعدده نحو ضربت ضربتين وهذا بناء على أنّ بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولاعكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر فى نحو يعجبنى ذهابك وينفرد المفعول المطلق فى نحو قولك ضربت سوطا والقائل بالقول الاوّل يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الاولى أن يقول على المفعولية المطلقة أوعلى أنه المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجار ولاظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا) حال من ضمير يجىء

(وهو) أي المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) قسم (لفظي ‌و) قسم (معنوي) لانه لا يخلو اما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أولا (فان وافق لفظه) (١٥٣) أي المصدر (لفظ فعله) في حروفه الاصول ومعناه (فهو) أي المصدر (لفظي) سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتلته قتلا) لحروف قتل هي حروف قتلا بعينها الا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وان وافق) المصدر (معنى فعله الناصب له (دون) موافقة (لفظه) في حروفه (فهو) أي المصدر (معنوي) لموافقته للفعل في المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فان المصدر الذي هو قعودا موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه لان القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة لحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والدال وكذا تقول في الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف انما يتمشى على مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست. (٢٠ جا) وقعدت قعودا فلا وتمثيله في اللفظي بالمتعدي وفي المعنوي باللازم للايضاح لا للتخصيص اذ كل منهما يجري مع المتعدي واللازم *(باب ظرف الزمان وظرف المكان)* المسميين بالمفعول فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه

عائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدرا على القول به كما مر الا أن يجاب بأن المراد يجيء كذلك حقيقة أو حكما فيشمل ذلك من جهة انه بمعنى المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما قيد به نظرا للجاري في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضي أو يتكلم به أولا ثم يؤتى بعده بالماضي أو يتكلم أولا بالماضي ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة يجيء ثانيا وتارة يجيء أولا وتارة يجيء رابعا (قوله في تحريك عينه) أي مطلق التحريك وان اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا فان عين الاول مكسورة وعين الثاني مفتوحة (قوله بعينها) أي بحسب الوهم أي مثل عينها نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه في محل حال وجوده بعينه في محل آخر فان ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أي بعين نوعها (قوله الجيم) أي مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أي مسماها (قوله فلا) أي فلا يتمشى هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الا من لفظه (قوله مع المتعدي واللازم) نحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظي ونحو أحببته مقة أي محبة فهذا مصدر معنوي مع فعل متعد

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

الظرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وانما جمع المصنف بينهما في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرد كلا بتعريف يخصه تخليصا للمبتدي من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من اضافة الدال للمدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع والمجرور (قوله باللفظ) متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أي في اسم الزمان فقولك قدمت يوم الجمعة وقع القدوم في يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الاثبات أو النفي فيشمل

(بتقدير) معنى (فى) الدالة على
الظرفية سواء فيه المبهم والمختص
(نحو اليوم) وهو من طلوع
الفجر الى غروب الشمس تقول
صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس
(والليلة) وهى من غروب
الشمس الى طلوع الفجر تقول
اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة
الجمعة (وغدوة) بالتنوين مع
التنكير وبعدمه مع التعريف
وهى من صلاة الصبح الى طلوع
الشمس تقول أزورك غدوة
أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة)
بالتنوين وتركه على ما تقدم
فى غدوة وهى أول النهار وأول
النهار من الفجر على الصحيح
وقيل من طلوع الشمس تقول
أجيئك بكرة أو بكرة النهار
(وسحرا) بالتنوين اذا لم ترد به
سحر يوم بعينه وبلا تنوين
اذا أردت به ذلك وهو آخر الليل
قبيل الفجر تقول أجيئك يوم
الجمعة

ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى فى) أى بتضمين معناها وهو الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو تمررون الديار أى بالديار أو على تقدير من كالتمييز نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ فى دون معناها نحو وترغبون أن تنكحوهن أو نصب لا بتقدير حرف أصلا نحو يوما من قوله تعالى يخافون يوما فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضى أن نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير فى مع انه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية أخرج التى للتعدية كما فى وترغبون الخ والتى للسببية والظرفية كون شئ يستقر فيه شئ آخر حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم الجمعة (قوله سواء فيه المبهم الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدر معلوما كان ذلك المقدر وهو المعرف بأل نحو صمت اليوم وأتت العام أو بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا فالمعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة بالتنوين) وأصله غدو (قوله مع التنكير) أى مع ارادة كونها نكرة لا تختص بمعين فتطلق على غدوة أى يوم كان والتاء فيها حينئذ كالتاء فى الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أى مع ارادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظى وقوله من صلاة الصبح أى من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للنكرة وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بلا تنوين اذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطى (قوله على الصحيح) هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الاول مثال للنكرة والثانى للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بلا تنوين اذا أردت معينة كما تقدم نظيره (قوله قبيل) بمثناة بعد الموحدة مصغرا اسم للزمن الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لان قبل يطلق على الزمن المتسع (قوله يوم الجمعة

سحراً أو سحر يوم الجمعة أو أجيئك سحرا من الاسحار (وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) وهي ثلث الليل الاول تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول النهار تقول أنتظرك صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار تقول أجيئك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه تقول لا أكلم زيدا أبدا أو أبد الآبدين (وأمدا) وهو ظرف لزمن مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدا أو أمد الدهر أو أمد الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن مبهم تقول قرأت حينا أو حين جاء الشيخ (وما أشبه ذلك) من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة نحو ضحى وضحوة واعلم أن هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف نحو سحر اذا كان ظرفا ليوم بعينه فانه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو غدوة وبكرة علمين ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف

سحر) بلا تنوين لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل والعدل عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتيتي ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدم أن اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر هنا أن السحر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب أن يقال أجيئك يوم الجمعة سحر بل المناسب المستقيم أن يقال أجيئك ليلة الجمعة سحر فتنبه وأجاب قل بأنه على حذف مضاف والتقدير أجيئك ليلة يوم الجمعة سحر فسحر بدل من المضاف المحذوف (قوله أو سحر يوم الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمنكر (قوله بعد يومك) أي متصلا به فكان الاولى أن يقال عقبه ولم يذكر التنوين بعدمه في غد وما بعده لانها منونة دائما مع عدم الاضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الاول) أي من بعد العشاء أو من قبيل وقتها قل (قوله وهو أول النهار) أي من الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء اه قل (قوله الى آخر النهار) وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم قل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا قل (قوله أو أبد الآبدين) أي الموجودين في الابد فكأنه قال لا أكلم زيدا ما دام أحد موجودا في الابد اه من عبد المعطي (قوله وأمدا) هو بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح (قوله أو أمد الداهرين) أي الموجودين في الدهر فكأنه قال لا أكلم زيدا ما دام أحد موجودا في الدهر من عبد المعطي (قوله نحو ضحى وضحوة) قال في القاموس الضحو والضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خبرا أو مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا اليه أو حالا أو غير ذلك والانصراف الجر بالكسرة مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله نحو غدوة وبكرة علمين) أي لانهما ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث اللفظي ويخرجان عن النصب على الظرفية الى غيره وأشار بقوله نحو الى

أن يكون المضاف جزأ منه كمثال الشارح أو كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه كقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم وهو مضاف اليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذى هو ملة فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا الصح أو يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا فان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجىء الحال من المضاف اليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة قال ابن مالك

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

(قوله والغالب أن الحال الخ) أى الكثير فيها خمسة أمور أن تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما كان الكثير فيها الاشتقاق لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لابد أن يكون مشتقا أو مؤولا به نحو مررت بقاع عرفج أى خشن (قوله منتقلة) أى مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلا اذ لا فائدة فيها (قوله نكرة) لان المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وتنكيرها وصف دائم نظرا للحقيقة لان ما جاء معرفة فى الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول بالنكرة كما سيشير اليه الشارح بقوله بمعنى منفردا فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفها مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب (قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله الا معرفة)

لانه

والغالب أن الحال لا تكون الا مشتقة منتقلة (ولا تكون الحال الا نكرة ولا تكون الا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها الا معرفة) كما تقدم من الامثلة من ذلك جاء زيد راكبا فراكبا حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة وواقعة بعد تمام الكلام وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد يتخلف جميع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى فانفروا ثبات فثبات بمعنى متفرقين

حال جامدة ومن تخلف الانتقال هو الحق مصدقا فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام (١٥٩) أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين أم لا نحو جاء زيد راكبا ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى ألا ترى أن راكبا في قولنا جاء زيد راكبا وصف لزيد في المعنى

(باب التمييز) أي التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات) أو من النسب فالثاني (نحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ) أي امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا) فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وشحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد وأصل الكلام تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحوّل الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع في النفس والناصب للتمييز في هذه الامثلة هو الفعل المسند الى الفاعل (و) مثال الاول أعني تمييز الذوات نحو قولك (اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة) فغلاما تمييز للابهام الحاصل في ذات عشرين ونعجة تمييز للابهام الحاصل في ذات تسعين لأن أسماء الاعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود

لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة الا بمسوغ كما قال ابن مالك

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن

من بعد نفي أو مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

فقول المتن الا معرفة أي أو نكرة معها مسوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر أما في الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما أشار اليه الشارح (قوله ومن تخلف التنكير) أي في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله فاعله) الاولى أن يقول مرفوعه أي ان كان صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اهـ ش (قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أي بأن يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أي وهو مقصور على السماع

(باب التمييز)

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون واصطلاحا الاسم المنصوب الخ فحينئذ التمييز في كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل أي الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو الاسم) أي الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال وقفيز برّ والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما اخراج المرفوع فلا اشكال فيه (قوله المفسر) مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج للحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما رفعه عن هيئة الذات (قوله أو من النسب) اشارة الى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي والى أن التمييز نوعان

مفسر لما انبهم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة فى جملة وهو نوعان محوّل وغير محوّل والمحوّل ثلاثة أقسام محوّل عن الفاعل كالامثلة الثلاثة الاول فى كلامه ومحوّل عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان الاصل عيون الارض ومحوّل عن المبتدا نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحوّل عن شئ أصلا نحو امتلأ الاناء ماء فهذا ليس محوّلا عن فاعل وأصله امتلأ ماء الاناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الاناء ولا عن مبتدا وأصله ماء الاناء امتلأ لان الماء مالئ لا ممتلئ والنوع الثانى من نوعى التمييز مفسر لما انبهم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاما الخ والعدد الكنائى وهو تمييز كم نحو كم عبدا ملكت أو بعد المقادير من وزنى كرطل زيتا أو كيلى كقفيز برا أو مساحى كشبر أرضا وشبهها مما أجرته العرب مجراها فى الافتقار الى مميز وهو الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحى سمنا (قوله ومنه) أى من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الاعداد فى قوله الآتى والناصب للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لان المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وبالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه تصح اضافة لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل مع جمودها لانها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسما بعدها بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الاضافة فقولك عشرون رجلا شبيه بضاربين رجلا (قوله وانما هو من قسم تمييز النسبة) وانما أخره وفصل بينه وبين مشاركه فى الاسم لان له شرطا فى النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به انه

ومنه تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا وشبر أرضا وما أشبه ذلك والناصب للتمييز بعد الاعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار وقوله (وزيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها) ليس من هذا القسم وانما هو من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا فى المعنى كما فى هذين المثالين ألا ترى انك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد كرم أبوه وجمل وجهه لصح وانما قلنا انهما من تمييز النسبة لان الاصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وجعل المضاف تمييزا فصار زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم

ليس

ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوما بين أهل الفن قال الفيشي اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل فى المعنى مثل مامثل به المصنف وهو السببى وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا نحو أنت أعلى منزلا فانه يصلح لذلك أيضا أن تقول علا منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر أن لا يكون فاعلا فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف الى الجمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا أن يكون أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا اه قال فى الالفية

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * مفضلا كأنت أعلى منزلا

(قوله وأبا منصوب على التمييز) والناصب له ولوجها بعده أفعل التفضيل (قوله على الزيادة) والاصل طبت نفسا

* (باب الاستثناء) *

يصح حمله على المستثنى وهو المناسب لان الكلام فى المنصوبات من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الا أو احدى أخواتها ويصح حمله على المصدر وهو الاخراج وعلى الاول يكون فى كلام الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير عليه فى قوله وهو الاخراج بمعنى المصدر (قوله وهو) أى اصطلاحا أما لغة فمعناه مطلق الاخراج (قوله الاخراج) أى الدلالة على الخروج لان المتكلم أدخل المستثنى فى المستثنى منه ثم أخرجه والالزم التناقض والاخراج جنس وبالا فصل أخرج الاخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول اخراج أى شيأ وفى بعض النسخ لما وقوله لولاه أى لولا الاخراج موجود فلولا جارة للضمير الواقع فى محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيبويه وقال أبو الحسن الاخفش ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل أى ذلك الشئ المعبر عنه بما أى لتوهم السامع دخوله وقوله فى الكلام السابق أى

وأبا منصوب على التمييز وأجل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجها تمييز (ولا يكون) التمييز (الا نكرة) خلافا للكوفيين ولاحجة لهم فى قوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

لامكان حمل أل على الزيادة

* (باب الاستثناء) *

وهو الاخراج بالا أو احدى أخواتها ما لولاه لدخل فى الكلام السابق

(وحروف الاستثناء) أى أدواته (ثمانية) وسماها حروفا تغليبا وهى فى الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق وهو (الا) واسم باتفاق (و) هو (غير وسوى) كرضى (وسوى) كهدى (وسواء) كسماء ومتردد بين الفعلية والحرفية (و) هو (خلا وعدا وحاشا) والمستثنى بهذه الادوات حالات (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاما موجبا) والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه والمراد بالموجب بفتح الجيم مالا يسبقه نفى ولا شبهه وذلك (نحو) قولك (قام القوم الا زيدا) فقام فعل ماض والقوم فاعل والا حرف استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (و) مثله ١٦٢ (خرج الناس الا عمرا) فخرج فعل ماض والناس فاعل والا حرف استثناء وعمرا منصوب بالا على الاستثناء والاستثناء فى هذين المثالين من كلام تام موجب أما كونه تاما فلذكر المستثنى منه وهو القوم فى المثال الاول والناس فى المثال الثانى وأما كونه موجبا فلأنه لم يسبق بنفى ولا شبهه (وان كان الكلام) الذى قبل الا (منفيا) بأن تقدم عليه نفى أو شبهه وكان (تاما) بأن ذكر المستثنى منه (جاز فيه) أى فى المستثنى (البدل) من المستثنى منه بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا (و) جاز أيضا (النصب) بالا (على الاستثناء نحو) قولك (ما قام القوم الا زيد) بالرفع على البدل من القوم ويجب فى بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظا أو تقديرا وهو هنا مقدر وتقديره الا زيد منهم (و) يجوز (الا زيدا) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما مررت بالقوم الا زيد بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم الا زيدا بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالا على الاستثناء ويظهر أثر الاحتمالين فى الناصب له ما هو وفى تقدير الضمير وعدمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقدرا بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له الا على الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام) منفيا (ناقصا) بأن لم يذكر المستثنى منه

فى منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مفهومه بالنسبة للمنقطع فاذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجىء ما يتعلق بهم أيضا فقولك الا حمارا اخراج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذى حقه السبق وان تأخر لفظا (قوله ثمانية) بناء على أن كلا من لغات سوى أداة مستقلة (قوله فى الحقيقة) أى نفس الامر (قوله كسماء) وكبناء فاللغات أربع (قوله ينصب وجوبا الخ) أى سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل أو منقطعا كقام القوم الا حمارا وكان عليه أن يمثل له وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمبتدى (قوله بأن تقدم عليه نفى أو شبهه) مثل للنفى ومثال شبهه وهو النهى والاستفهام لا يقم أحد الا زيد وهل قام أحد الا زيد والمراد بالنفى ما يشمل النفى لفظا ومعنى كما مثل أو معنى فقط كقوله

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا الناى والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله (قوله جاز فيه البدل) وهو الراجح وهذا فى المتصل أما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع أحد الا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها أحد الا حمارا وبنو تميم يجيزون البدل ويختارون النصب واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى متصلا كان

(نحو ما قام الا زيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام والا ملغاة (و) ان كان ما قبل الا يطلب مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو (ماضربت الا زيدا) فزيدا منصوب على المفعولية بضرب والا ملغاة (و) ان كان ما قبل الا يطلب جارا ومجرورا يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو (ما مررت الا بزيد) فزيد مخفوض بالباء متعلق بمر والا ملغاة ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بالا (و) أما (المستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسوى) بضمها مع القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو (مجرور) باضافة غير وسوى وسوى اليه (لاغير) أي لا يجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف اليه غير وبناها على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء مايعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال

أو منقطعا فتقول ما قام الا زيدا القوم وما فيها الا حمارا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع لا يتقدم على المتبوع والحاصل أن النصب واجب في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفي أو شبهه اذا لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا ان أمكن عند البصريين في المنقطع ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء كان ملفوظا به كما مثل أو معنويا كما في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فان معناه لا يريد الله الا اتمام نوره وقوله أو شبهه تقدم انه النهي والاستفهام وانما شرط فيه النفي أو شبهه لانه لا يفيد بدونه غالبا فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل قرأت الا يوم الخميس لم يحتج اليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أي لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعد الا وحينئذ تكون الا من حيث اللفظ وجودها كعدمها لانك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب باعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير فالمفرغ في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أي حالة كونه مشبها لها بقبل وبعد أي في الابهام اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولا من قوله لاغير نافية بمعنى ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لاغير الجر جائز فتقول في اعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والاصل لاغير الجر جائزا وقال بعضهم ان لا لنفي الجنس وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور وما معناه ولا يحذف ما تضاف اليه غير وتبني هي على الضم الا بعد ليس خاصة وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لاغير فلم تتكلم به العرب اه وعد في المغني لاغير لحنا وجوزه ابن مالك (قوله لكن على الحال) أي لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حمار بالنصب على ما تقدم

ومن جواز الاتباع بعد التام المنفي ومن الاجراء على حسب العوامل فى الناقص المنفي (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية والفعلية (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشا زيدا وزيد) بالنصب والجر على وزان ما قبله

(باب لا)

النافية للجنس (إعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا لفظا أو محلا (بغير تنوين اذا باشرت) لا (النكرة)

(قوله المنفي) نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع راجحا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحا (قوله فى الناقص المنفي) نحو ما قام غير زيد وما رأيت غير عمرو وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها (قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم فى المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجر الخ) جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد الى ذلك تمثيل المصنف وهو الذى عليه الجمهور أما اذا دخلت عليهما ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر وانما توصل بالجمل فتتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية وأجاز الجر بهما بعضهم فى حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو ان قاله بقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قاله بالسماع فشاذ بحيث لا يحتج به وأما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لانها لا تدخل عليها الا شذوذا كقوله

فأما الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

وبقي على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرافعان الاسم الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا والعلم حكمهما مما تقدم فى النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف الا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها

(باب لا النافية للجنس)

أى النافية لحكمه لانه فى كلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل فى الدار دلت لا على نفي الكينونة فى الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى وانما ينفى المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الاولى فلا تقول معها ذلك وانما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك بالقصد والقرائن وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعك أن لا تسجد بدليل الآية

الاخرى

بأن لم يفصل بينهما فاصل (ولم تكرر لا) فتنصب النكرة لفظا اذا كانت النكرة مضافة لمثلها نحو لا غلام سفر حاضر وتنصب النكرة محلا اذا كانت النكرة مفردة عن الاضافة وشبهها (نحو لا رجل فى الدار) فلا حرف نفى ورجل اسمها مبنى معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفى الدار خبرها وذهبت طائفة من البصريين الى أن رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب الى سيبويه هذا ان باشرت لا النكرة (فان لم تباشرها) بان فصل بينهما بفاصل أو دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لا فى الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد فى الدار ولا عمرو (وان تكررت لا) مع مباشرة النكرة (جاز اعمالها والغاؤها) فان شئت قلت على الاعمال (نحو لا رجل فى الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها (وان شئت قلت) على الالغاء (لا رجل فى الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الاولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور فى المطولات

الاخرى ما منعك أن تسجد وخرج بقوله الجنس العاطفة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فتنصب النكرة لفظا) أى بلا تنوين للاضافة وقوله مضافة لمثلها وكذا الى معرفة حيث لا تتعرف بالاضافة نحو لا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لان لا انما تعمل فى النكرات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وانما ذكرا حكم المضاف والمفرد وحكمها انها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الاضافة وضابطها ما اتصل به شئ من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله محمود أو منصوب نحو لا طالعا جبلا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الاضافة وشبهها) أشار بذلك الى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذكر أنه ينصب محلا بلا أى ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا فاذا كان مفردا أى غير المثنى والجمع السالم أو كان جمع تكسير بنى على الفتح نحو لا رجل ولا رجال فى الدار وان كان مثنى أو جمع مذكر سالم بنى على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندى وان كان جمع مؤنث سالم بنى على الكسر نظرا الى انه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للخفة وروى بهما لذات من قوله

ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله منصوب لفظا) أى فتحته فتحة اعراب وقوله من غير تنوين أى للتخفيف (قوله فان لم تباشرها) أى النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها أو لم تكن هنا نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق بنفى الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ فقوله أو دخلت لا على معرفة أحد قسمى عدم المباشرة فهو داخل فى كلام المتن كذا فى الحاشية أى فيكون هذا مشتملا على محترز قوله سابقا النكرات وقوله اذا باشرت (قوله جاز اعمالها والغاؤها) فعدم التكرار موجب للعمل عمل ان والتكرار مجوز له وللاهمال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجيهها أن تفتح الاول وترفع الثانى بالعطف على محل لا مع الاول فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفى أو تنصبه أى

الثانى بالعطف على محل الاسم الاول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتحه أى الثانى كالاول على الاعمال أو ترفعهما اسم لا الاولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثانى وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثانى حينئذ لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا ومحلا وهو حينئذ منتف ففتح الاول معه ثلاثة فى الثانى ورفعه معه اثنان فيه فتأمل

(باب المنادى)

(قوله بفتح الدال) احترازمن المنادى بكسرها وهوطالب الاقبال ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذى حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ماذكره الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذى يدخل عليه يا أو احدى اخواتها ففى التعريف مسامحة لان النحوى انما يبحث عن الالفاظ اه من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى اسم المطلوب اقباله أى توجهه الى الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب اجابته أى حقيقة كالعقلاء أو حكما كالمنزل منزلتهم نحو ياسماء أقلعى (قوله أو احدى اخواتها) أى نظائرها فى العمل ففى كلامه تشبيه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر فهى استعارة مصرحة ونظائر يا سبعة الهمزة نحو أزيد أقبل مقصورة وممدودة وأى كذلك فهذه أربعة والخامس ايا والسادس هيا والسابع وا لكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالندبة فالهمزة للمنادى القريب وأى للمتوسط ويا وكذا أيا للبعيد أو ما فى حكمه كالساهى والنائم (قوله والمراد بالمفرد هنا الخ) كان الانسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على الاول اه من عبد المعطى (قوله المقصودة) أى التى قصدها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا رأيت جماعة لم تدر ما أسماؤهم وأردت واحدا بعينه قلت يا رجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرف

(باب المنادى)

(المنادى) هو بفتح الدال المطلوب اقباله بيا أو احدى أخواتها وهو (خمسة أنواع المفرد العلم) والمراد بالمفرد هنا وفى باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيها به (والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها

ويجب

ويوجب الضم (قوله غير المقصودة بالذات) أشار الشارح رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فأشار الى أن النكرة لم يقصد بها الافراد مما شملته وذلك الفرد غير معين فهنا القصد ولابد (قوله وهو ما اتصل به الخ) أى اسم اتصل به شئ أى لفظ من تمام معناه أى لفظ به تمام معناه وتفسير شئ بلفظ أولى مما قيل ان المراد بقوله شئ المعنى لان الاتصال الحقيقى لا يكون للمعنى وانما هو للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه أحدها كونه تعلق به شئ من تمام معناه كما أن المضاف اليه من تمام المضاف الثانى أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعد كل واحد منهما (قوله فأما المفرد العلم) أى الذى لم يكن موصوفا بابن مضاف الى علم فان كان كذلك نحو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعا لنون ابن فانها مفتوحة لاغير لكونه مضافا (قوله فيبنيان) أى ومحلهما نصب وقوله على الضم أى لفظا كما مثل أو تقديرا كضم سيبويه فى قولك ياسيبويه فيجوز فى تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل فتقول ياسيبويه العالم أو العالم ولا يجوز الجر وكضم الفتى والداعى وهذا وتأبط شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكما فيشمل نائبه وهو ألف المثنى كياحسنان وواو الجماعة كيازيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعرف مبنى على ما يرفع به لكن هذه العبارة أصرح فى المقصود وانما بنى المنادى المعرف لمشابهته كاف الخطاب فى نحو أدعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا أيضا وبنى على حركة للاعلام بأن بناءه غير أصلى اذ الاصل فى الاسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفها اكتفاء بالفتحة عنها (قوله فى حالة الاختيار) أما فى الاضطرار فينون وللشاعر حينئذ وجهان الاول الضم مع التنوين تشبيها بمرفوع

(والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من أفرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين) فى حالة الاختيار فمثال المفرد العلم (نحو يازيد و) مثال النكرة المقصودة نحو (يارجل)

ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه والثانى النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

والنصب مختار أبى عمرو وطائفة وعليه قوله

ضربت صدرها الى وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواقى

(قوله لمعين) فى موضع نصب على الحال أى حال كونه لمعين من أفراد النكرة اذ لو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أى بمفرد أو جار ومجرور أو ظرف أو جملة (قوله تؤثر) بالواو الساكنة أى تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائى فانه يجوز الامرين لكن النصب عنده أرجح وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير (قوله يا رجلا كريما) تقدم أن النكرة المقصودة معرفة ففى هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بأنها فى هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية أقوى من المعنوية (قوله يا عظيما يرجى الخ) مبنى على أن جملة يرجى الخ صفة أما لو جعلناها حالا من الضمير المستتر فى عظيم وجب نصبه لانه حينئذ من الشبيه بالمضاف (قوله منصوبة) أى لفظا والا فالمنادى المعرف منصوب أيضا لكن محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها علة تقتضى البناء أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف فيما مر وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف فى التعريف ويشترط فى المضاف أن لا يكون مضافا لضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله فمن سميته) فى موضع نصب على الحال أى حالة كونه فمن سميته من الرجال بذلك أى بالمعطوف والمعطوف عليه معا أما نصب الاول فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول وأما نصب الثانى فبالعطف

على

لمعين هذا اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون يا رجلا كريما أقبل ومنه الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم نقله ابن مالك عن الفراء وأقره عليه (والثلاثة الباقية) التى هى النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف (منصوبة) وجوبا (لا غير) أى لا يجوز فيها غير النصب * مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه اذ لم يقصد غافلا بعينه ومثال المضاف نحو يا عبد الله ومثال المشبه بالمضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك

على الاول ولا يجوز ادخال يا عليه لانه الجزء الثانى من العلم وخرج بقوله فين سمينه ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك ففيه تفصيل فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثانى بأل ونصبته فتقول ياثلاثة والثلاثين أو رفعته فتقول ياثلاثة والثلاثون فان أعدت معه يا تعين ضمه وتجريده من أل

(باب المفعول من أجله)

(قوله ويسمى الخ) يعنى له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أى ما فعل لاجله فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلبى المعلل لحدث شاركه فى الزمان والفاعل ولو تقديرا فخرج غير المصدر فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وخرج غير القلبى فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من أفعال اللسان ولا قتلا للكافر لان القتل من أفعال اليد وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وخرج بقوله شاركه فى الزمان مالم يشاركه فيه فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان التأهب زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله والفاعل مالم يشاركه فيه فلا يجوز جئتك محبتك اياى لان فاعل المجىء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وقولنا ولو تقديرا لادخال نحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه فى تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذى مثل به وهى شروط لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولو تأويلا نحو جئتك أن أبتغى معروفك (قوله المصدر) خرج اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم بجئتك السمن والعسل (قوله المنصوب) أى جوازا كما تقدم وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو الراجح (قوله الذى يذكر علة الخ) هذا شامل لما كان غرضا مقصودا كاجلالا وابتغاء فى مثاليه ولما كان غير غرض نحو قعدت عن الحرب جبنا اذ لا يكون الجبن غرضا لاحد لكونه رذيلة فنا لاء لا يختصانه بالاول كما هو شأن المثال

(باب المفعول معه)

(باب المفعول من أجله)

ويسمى المفعول له والمفعول لاجله (وهو الاسم) المصدر (المنصوب الذى يذكر) علة و(بيانا السبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله (نحو قولك قام زيد اجلالا لعمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة وسببا لوقوع الفعل الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعمرو هو اجلاله وتعظيمه واعرابه قام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لاجله ولعمرو متعلق باجلالا (وقصدتك ابتغاء معروفك) فابتغاء مصدر منصوب ذكر علة لبيان سبب القصد واعرابه قصدتك فعل وفاعل ومفعول وابتغاء مفعول لاجله ومعروفك مضاف اليه ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق فى ذلك بين الفعل المتعدى واللازم ولا بين المصدر المضاف وغيره

(باب المفعول معه)

(المفعول معه

(قوله هو الاسم) أى الصريح لان المفعول معه لا يكون الا اسما صريحا والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحا وتكسيرا وخرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما الا انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على الفعل وفى الثانى على جملة (قوله المنصوب) أى بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للجرجانى فى دعواه أن الناصب له الواو اذ لو كان الامر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال فى الخلاصة

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق

وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ فى كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لان الثانى عمدة اذ الاشتراك لا يقع الا من اثنين فأكثر (قوله بعد واو المعية) أى التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة بلا تشريك فى الحكم نحو سيرى والطريق مسرعة فان الواو فى والطريق دالة على مصاحبة السائرة لها دون التشريك أى دون اشتراكهما فى السير اذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس اه من المحشى أقول قوله بلا تشريك فى الحكم أخذه من خصوص المثال أعنى سيرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الاول وهو قوله جاء الامير والجيش فان فيه مشاركة فى الحكم كامثلة كثيرة مثلوا بها وينافيه قول الشارح ونبه بهذين المثالين الخ فان تجويز العطف الذى ذكره يقتضى المشاركة فى الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الاشمونى وصرح به أيضا محشى هذا الكتاب عبد المعطى وأخرجا ماذكر به ولم يذكرا هذا القيد فى مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد أعنى بعد واو المعية الاسم الواقع بعد مع نحو جئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل) أى لبيان الذات التى فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أى اللغوى وهو الحدث

هو الاسم المنصوب) بعد واو المعية (الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل) أى المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل (نحو قولك جاء الامير والجيش) فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الامير فى المجئ (واستوى الماء والخشبة) فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء فى الاستواء ونبه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو

قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش

وكان الاولى أن يزيد فى التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كانا سائر والنيل فخرج مالم يسبق بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمرى و بقولنا أو اسمية الخ نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لابى على (قوله قد يجوز عطفه على ماقبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لانه على قسمين اما أن يصلح لكونه مفعولا معه أولا فأما الاول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب فالاول نحو جاء الامير والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه و برفعه عطفا على الامير وهو أرجح لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف فى اللفظ والمعنى قال فى الخلاصة

* والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * والثانى نحو قت وزيدا بالنصب على أنه مفعول معه و بالرفع عطفا على التاء وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف قال فى الخلاصة

* والنصب مختار لدى ضعف النسق * والثالث نحو استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لاغير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه يقتضى حينئذ أن الاستواء الذى معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع الا من الماء وأما القسم الثانى من قسمى الاسم الواقع بعد الواو وهو الذى لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده ومالا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو * علفتها تبنا وماء باردا * وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فالعطف فيهما ممتنع لانتفاء المشاركة التى يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لانتفاء المصاحبة فى المثال الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى فيؤول العامل فيهما بعامل يصح انصبابه على ما بعده فيؤول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمى وبعضهم أو يضمر عامل ملائم لما بعد الواو وناصب له فيقدر فى علفتها تبنا وماء باردا وأسقيتها ماء باردا وفى

وقدلايجوز كالخشبة (وأما خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما فى المرفوعات) استطرادا عقب باب المبتدا والخبر فلا حاجة الى اعادتهما (وكذلك التوابع المنصوبة (فقد تقدمت هنالك) فى أبواب أربعة عقب النواسخ ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا ومثاله فى النعت رأيت زيدا العاقل وفى العطف رأيت زيدا وعمرا وفى التوكيد رأيت زيدا نفسه وفى البدل رأيت زيدا أخاك وما أشبه ذلك

(باب مخفوضات الاسماء)

باضافة باب الى المخفوضات وباضافتها الى الاسماء لبيان الواقع وهى خاتمة الكتاب (المخفوضات) المشهورة على (ثلاثة) أقسام قسم (مخفوض بالحرف) نحو بزيد (و) قسم (مخفوض بالاضافة) نحو غلام زيد وقسم مخفوض بالتبعية على رأى الاخفش والسهيلى وهو ضعيف

البيت وكحلن العيونا والى هذا ذهب الفراء والفارسى ومن تبعهما (قوله وقد لا يجوز كالخشبة) لان المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذى يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد أن الماء صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه

(باب مخفوضات الاسماء)

من اضافة الصفة للموصوف أى الاسماء المخفوضات أو على معنى من أى المخفوضات من الاسماء (قوله لبيان الواقع) لانه لا يخفض الا الاسماء (قوله المشهورة) احترز بذلك عن غير المشهورة وهى نوعان المخفوض بالمجاورة كهذا جحر ضب خرب روى بجر خرب لمجاورته لضب وهو فى محل رفع صفة بجحر وعلى الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء فى قائما فجملة المجرورات خمسة والتحقيق أن هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام فى شرح لمحة أبى حيان وأن المجرور بالتبعية الذى ذكره المصنف مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا فى غير البدل أما فيه فهو على نية تكرار العامل نحو مررت بزيد أخيك (قوله على ثلاثة أقسام) أى مشتملة على ثلاثة الخ من اشتمال الكلى على جزئياته (قوله بالاضافة) أى بسببها أى أن الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لان كون الشئ سببا أعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو أن المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المنوى والاضافة لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضى انجرار ثانيهما أبدا فالاسمين احتراز من قام زيد ولا ترد اضافة الجمل لانها فى تقدير الاسم وقولنا تقييدية احترازا من زيد قائم وقولنا تقتضى انجرار ثانيهما احترازا من زيد الخياط قلم وقولنا أبدا احترازا من بزيد الخياط فانه لا يلزم فيه الجر أبدا (قوله وهو ضعيف) تقدم ما فيه من أن الصحيح أن الجر بما جر المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن

(قوله

(قوله وهو مراد المصنف الخ) أى فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهى أم حروف الخفض) أى أصلها لانها تنفرد بجر الظروف التى لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المصنف فى الذكر ومن معانيها التبعيض كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولذا قرئ بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير ان كان ما قبلها معرفة فتقول الرجس الذى هو الاوثان فان كان نكرة فعلامتها أن يصح أن يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما أشار اليه الشارح بالمثال وقد تقدم اول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم ومنها التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل كقوله تعالى رب السجن أحب الى ونحو الظلم أبغض الى ونحو ما أحب زيدا الى وأبغض عمرا الى ومنها الانتهاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فانما يبخل عن نفسه ومنها المجاوزة كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ومنها الاستعلاء كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفى) ومن معانيها السببية كقوله تعالى لمسكم فيما أخذتم وفى الحديث دخلت امرأة النار فى هرة وتسمى حينئذ التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا فى أمم ومنها الظرفية كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجعه (قوله والباء) ومن معانيها البدل نحو ما يسرنى بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر ومنها التعدية كما أشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها التشبيه كما أشار اليه بالمثال

قوله على ما قبله أى وهو قول الشارح وقسم مخفوض بالتبعية وفيه ما فيه اهـ مصححه

وهو مراد المصنف بقوله (وتابع للمخفوض) نحو بزيد الفاضل وقد اجتمعت الثلاثة فى البسملة (فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن) وهى أم حروف الخفض نحو من البصرة (والى) نحو الى الكوفة (وعن) نحو عن زيد (وعلى) نحو على السطح (وفى) نحو فى المصحف (ورب) بضم الراء نحو رب رجل كريم (والباء) نحو بالمنديل (والكاف) نحو كالاسد

وقد تقدم أول الكتاب وهى لا تجر الا الظاهر وقل جرها ضمير الغيبة المتصل
كقوله * وأم أوعال كها أو أقربا * وهو مختص بالضرورة وأقل منه
جرها ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كاياك وشذ جرها
ضمير المتكلم كقوله * واذا الحرب شمرت لم تك كى * (قوله واللام) ومن
معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة لمجرد
التوكيد كقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره كقوله تعالى
ان كنتم للرؤيا تعبرون وقوله فعال لما يريد (قوله وما يخفض بحروف
القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواو رب)
الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافا للمصنف تبعا للمبرد
والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هى العاملة على الصحيح كذلك
تحذف بعد الفاء وهى العاملة على الصحيح أيضا وتحذف بعد بل وهى العاملة
عليه أيضا وتحذف بدون الواو والفاء وبل وقد مثل الشارح للاول ومثال
الثانى * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * ومثال الثالث
* بل بلد ذى صعد وآكام * ومثال الرابع * رسم دار وقفت فى طلله *
وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل
(قوله نحو وليل) أى من قول امرئ القيس

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى

أى ورب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة لليل أى
ستوره وليبتلى أصله ليبتلينى فحذف المفعول أى لينظر ما عندى من الصبر
أو الجزع (قوله وبمذ ومنذ) هما لا يجران الا الوقت وأما قولهم ما رأيته
منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله
اياه ولا بد أن يكون معينا لا مبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول
ما رأيته منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس مذ
ويستعملان اسمين وذلك فى موضعين أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع
نحو ما رأيته منذ أو مذ يومان أو منذ أو مذ يوم الجمعة أو منذ أو مذ يومنا

(واللام) نحو لله (و) ما يخفض (بحروف القسم) أى اليمين (وهى الواو والباء والتاء) نحو والله وبالله وتالله (وبواو رب) نحو وليل أى ورب ليل (وبمذ ومنذ) نحو مذ يوم الخميس ومنذ يوم الجمعة (وأما ما يخفض بالاضافة)

وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبرعنهما واجب التأخير قال فى المغنى
ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا أومعدودا واول المدة ان كان ماضيا
والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة
ثانيهما أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق

مازال مذ عقدت يداه ازاره * فسما فأدرك خمسة الاشبار

أواسمية كقول ميمون الاعشى

* ومازلت أبغى المال مذ أنا يافع * قال فى الاوضح وهما حينئذ ظرفان
باتفاق مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقال فى المغنى
وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (قوله
فنحو قولك غلام زيد) اقتصر فى التمثيل على مثال أفادت فيه الاضافة
تعريف المضاف ومثله ما أفادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف
اليه نكرة كما فى قولك غلام رجل وتسمية الاول تعريفا وهذا تخصيصا أمر
اصطلاحى والا فالاول فيه تخصيص معنوى ومثل ما تقدم أيضا ما لم تفد
فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى
الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال
مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان أضيف الى معرفة بدليل دخول
رب عليه كقوله

يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباعدة منكم وحرمانا

واضافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط
بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها
فيهما تسمى معنوية لان فائدتها راجعة الى المعنى كما تقدم (قوله على
قسمين) أى مشتمل الى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) اى ما تكون
الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام
صحة التصريح بها بل تكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه
(قوله ما يقدر بمن) أى ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على
بيان الجنس وهذه الاضافة هى المسماة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من

(فنحو قولك غلام زيد) فزيد
مخصوص باضافة غلام اليه
(وهو) أى المخصوص بالاضافة
(على قسمين) الاول (ما يقدر
باللام) الدالة على الملك (نحو
غلام زيد) أو الاختصاص نحو
باب الدار (و) القسم الثانى
(ما يقدر بمن) الدالة على بيان
الجنس (نحو ثوب خز وباب
ساج وخاتم حديد) أى ثوب من
خز وباب من ساج وخاتم من
حديد والخز نوع من الحرير
والساج نوع من الخشب

البيانية كما تقدم وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان انتفى القيدان معا نحو ثوب زيد أو الاول فقط نحو يوم الخميس أو الثانى فقط نحو يد زيد فالاضافة بمعنى لام الملك كالمثال الاول أو لام الاختصاص كالمثال الثانى والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار لهذا ابن مالك فى خلاصته بقوله

والثانى اجرر وانو من أو فى اذا * لم يصلح الا ذاك الخ

وضابطه أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبى السجن أو مجازيا نحو ألد الخصام وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب اليه سيبويه والجمهور من أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى فى محمول على انها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله أعلم وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه اسأله أن يديم نفعه بفضله واحسانه آمين وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين * قال مؤلفها وتم تبييضها فى يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثانى من شهور ألف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرته صلى الله عليه وسلم

تم طبع هذه الحاشية الطبعة الثانية محلاة بالشرح حتى قيل لها ادخلى الصرح بالمطبعة السنية ببولاق مصر المعزية فى ظل ذى السعادة الاكرم الخديو الاعظم سعادة أفندينا المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل ابن ابراهيم بن محمد على ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر من عليه لسان الصدق يثنى حضرة حسين بك حسنى والتصحيح بمعرفة الفقير محمد الصباغ أسبغ الله عليه النعم أتم اسباغ والختام فى العشر الاخير من صفر الخير سنة ١٢٨٤ من هجرة من زال به كل ضير صلى الله وسلم عليه وعلى آله وكل ناسج على منواله

تم

وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بفى الدالة على الظرفية نحو مكر الليل وتربص أربعة أشهر (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الاولين أو الثلاثة وأما تابع المخفوض فقد تقدم فى المرفوعات فليراجع جميع ذلك قال مؤلفه وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين



